جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم
للطف الله بن محمد الأرضرومي
"تحقيق ودراسة"

إعداد

منتصر نجيب صدقي أبو حسن

إشراف

د. محسن سميح الخالدي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول الدين بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس – فلسطين

2014

رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم
للطف الله بن محمد الأرضرومي
"تحقيق ودراسة"

إعداد

منتصر نجيب صدقي أبو حسن

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 15 / 5 / 2014م، وأجيزت.

أعضاء اللجنة المناقشة:	**التوقيـــع**
1. الدكتور محسن سميح الخالدي (مشرفًا ورئيسًا)	.....
2. الدكتور حاتم عبد الرحيم جلال التميمي (ممتحنًا خارجيًا)	.....
3. الدكتور عودة عبد عودة عبد الله (ممتحنًا داخليًا)	.....

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل طالب علم، راغب في الانتفاع بهذه الرسالة، راجٍ لأمته الخير، ساعٍ في تحقيق صلاحها ونهوضها، وأخص منهم أهل العناية بكتاب الله الكريم؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «خَيْرُكُمْ من تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»[1].

(1) البخاري؛ محمد بن إسماعيل الجعفي، أبو عبد الله (ت 256هـ): **الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه** المعروف **بصحيح البخاري**، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، (بيروت، دار ابن كثير واليمامة، ط3، 1407هـ–1987هـ)، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، حديث رقم 4739، 1919/4.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل على توفيقه وإحسانه، فهو سبحانه المستحق للمحامد كلها، وهو أهل الفضل والمَنِّ والعطاء، أنعم عليّ بنعم لا تعد ولا تحصى، فسبحانه ما أعظمه من واهب، وما أضعفني من شاكر.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى فضيلة الدكتور/ محسن سميح الخالدي؛ على رعايته لي في هذه الرسالة، وعلى ما بذل من جهد ووقت ونصح وتوجيه، سائلاً المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته، وأن يكتب له الأجر والمثوبة والتوفيق والسداد.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذين الفاضلين؛ الدكتور/ حاتم عبد الرحيم جلال التميمي، والدكتور/ عودة عبد عودة عبد الله؛ لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإبداء الملحوظات عليها، سائلاً المولى عز وجل أن يبارك فيهما، وينفع بهما.

وأخص بالشكر والتقدير أخي العزيز الشيخ حسين بن محمد جمعة اللبناني، رفيق الدرب في دراستي في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية؛ على ملحوظاته المفيدة.

ولا أنسى فضيلة الدكتور/ حازم سعيد حيدر، الذي أشار عليَّ بهذا المخطوط، وأعانني في الحصول على عدد من المخطوطات في المدينة النبوية، وكذلك الأخ الشيخ أنيس بن أحمد قويسم التونسي، والأخ الشيخ سعيد أكبر جلال خان في تركيا، والطالب نورلان حسين علي القرغيزي في مصر؛ الذين أعانوني في الحصول على مخطوطات للمؤلف.

ولا يفوتني أن أشكر الأخ الشيخ نور الدين النَّوِّي الجزائري الذي أعانني في مراجعة النسخة المكتوبة بالخط المغربي، وكذلك أشكر كل من أعانني في شيء من هذه الرسالة.

وتقصر الكلمات عن التعبير عما لوالدَيَّ عليَّ من أفضال كثيرة، ليس لي من سبيل إلى سدادها، ولا أنسى بذل زوجي وأولادي وصبرهم معي.

والشكر موصول كذلك لكل من كان له فضل عليّ في مسيرتي التعليمية منذ صغري وحتى آخر عمري.

سائلاً المولى عز وجل لهم جميعًا العفو والمغفرة والأجر والمثوبة والتوفيق والسداد.

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان التالي:

رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم للطف الله بن محمد الأرضرومي

"تحقيق ودراسة"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة، إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها، لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب: Student's Name:

التوقيع: Signature:

التاريخ: Date:

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	ت
شكر وتقدير	ث
إقرار	ج
فهرس المحتويات	ح
الملخص	ر
مقدمة	1
القسم الأول: قسم الدراسة	6
الفصل الأول: التعريف بالمؤلف وعصره	7
المبحث الأول: عصر المؤلف	8
المطلب الأول: تحديد عصر المؤلف	8
المطلب الثاني: الحالة السياسية	8
المطلب الثالث: الحالة الاجتماعية	11
الفرع الأول: التركيبة الاجتماعية للمجتمع العثماني	11
الفرع الثاني: العائلة في المجتمع العثماني	13
الفرع الثالث: الحركة (الدينامية) الاجتماعية في المجتمع العثماني	13
المطلب الرابع: الحالة الثقافية والعلمية	14
الفرع الأول: العلوم الدينية	14
الفرع الثاني: العلوم المدنية والمهنية	16
المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف	18
تمهيد	18
المطلب الأول: اسم المؤلف ونسبه ومولده ونشأته	19
الفرع الأول: اسم المؤلف ونسبه	19

الفرع الثاني: مولد المؤلف ونشأته	21
المطلب الثاني: حياته العملية ورحلاته	21
المطلب الثالث: حياته العلمية وشيوخه وتلاميذه وأقرانه	23
الفرع الأول: حياته العلمية	24
الفرع الثاني: شيوخه	25
الفرع الثالث: تلاميذه وأقرانه	26
المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه	27
المطلب الخامس: آثاره ومؤلفاته	28
المطلب السادس: عقيدته ومذهبه الفقهي	34
الفرع الأول: عقيدة المؤلف	34
الفرع الثاني: مذهبه الفقهي	36
المطلب السابع: وفاته	36
الفصل الثاني: دراسة الكتاب	37
المبحث الأول: موضوع الكتاب وبعض ما ألف فيه	38
المطلب الأول: موضوع الكتاب، والتعريف بموضوعه	38
الفرع الأول: علوم القرآن في اللغة وفي الاصطلاح	38
الفرع الثاني: أصول التفسير في اللغة وفي الاصطلاح	40
الفرع الثالث: الفرق بين أصول التفسير وعلوم القرآن	42
الفرع الرابع: الفرق بين أصول التفسير والتفسير	42
المطلب الثاني: بعض الكتب في علوم القرآن وأصول التفسير	43
المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب	45
المطلب الأول: نظرات في مباحث الكتاب	45
المطلب الثاني: طريقة المؤلف في التحرير والتعليق	51
المطلب الثالث: موارد المؤلف في الكتاب	53

المبحث الثالث: قيمة الكتاب والمآخذ عليه	55
المطلب الأول: قيمة الكتاب وأهميته	55
المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب	57
الفصل الثالث: التعريف بالمخطوط	60
المبحث الأول: صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه وتسميته	61
المطلب الأول: صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه	61
المطلب الثاني: تسمية المخطوط	62
المبحث الثاني: وصف المخطوط، وصور من نسخه	64
القسم الثاني: قسم التحقيق	73
مقدمة المؤلف	74
الفصل الأول: في نزول القرآن وكتابته وجمعه	78
الفصل الثاني: في المكي والمدني	97
الفصل الثالث: في مقصد القرآن	106
الفصل الرابع: في الفنون التي يتعلق بها	115
الفصل الخامس: في أسباب الخلاف في التفسير ووجوه الترجيح	156
الفصل السادس: في النسخ في القرآن وحكمته	167
الفصل السابع: في القراءات	171
الفصل الثامن: في فصاحة القرآن وبلاغته وبيانه	178
الفصل التاسع: في إعجاز القرآن	187
خاتمة في بيان طرق التوحيد	196
خاتمة الرسالة	209
الفهارس العامة	211
فهرس الآيات القرآنية	212
فهرس الأحاديث النبوية	213

فهرس المصادر والمراجع	214
ABSTRACT	b

رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم

للطف الله بن محمد الأرضرومي

"تحقيق ودراسة"

إعداد

منتصر نجيب صدقي أبو حسن

إشراف

د. محسن سميح الخالدي

الملخص

كانت هذه الرسالة في قسمين:

القسم الأول: الدراسة: وفيه الحديث عن عصر المؤلف في القرن الثاني عشر الهجري، مع إبراز النواحي الإيجابية لذلك العصر، وكذلك التعريف بالمؤلف، مع التوسع في ذلك.

ثم بيان موضوع الكتاب؛ وهو علوم القرآن وأصول التفسير، وذكر بعض ما ألف فيهما، ثم نظرة عامة في مباحث هذا الكتاب، وبيان منهج المؤلف وموارده فيه، مع بيان قيمة الكتاب وأهميته، وذكر بعض المآخذ عليه.

ثم إثبات صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه، وبيان تسميته، ثم وصف المخطوط ونسخه.

القسم الثاني: تحقيق الكتاب: وفيه إثبات متن الكتاب كاملاً وتحقيقه (مقدمة المؤلف، والفصول، والخاتمة)، مع إثبات الفروق بين النسخ الخطية، والتعليق على ما يلزم.

أما مقدمة المؤلف ففيها الإشارة إلى أهمية العناية بالقرآن العظيم، وذكر سبب التأليف، وصفته، وطريقة المؤلف فيه.

وأما الفصول، ففيها الحديث عن نزول القرآن وكتابته وجمعه، وبيان المكي من القرآن والمدني منه، ومقصد القرآن العظيم، والفنون التي يتعلق بها، وأسباب الخلاف في التفسير وبيان وجوه الترجيح، وما يتعلق بالنسخ في القرآن وحكمته، والقراءات؛ المتواتر منها وغير المتواتر، وفصاحة القرآن وبلاغته وبيانه، وإعجاز القرآن.

وأما خاتمة المؤلف، ففيها بيان طرق التوحيد، والنصيحة فيها بالقرآن الكريم، ومسك الختام بالصلاة والتسليم.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد؛

فهذه أطروحة لمرحلة الماجستير في علوم القرآن وأصول التفسير، تتناول تحقيق ودراسة مخطوط: (رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم)، من تأليف العالم الكبير لطف الله بن محمد الأرضرومي رحمه الله[1].

وتتناول مقدمة هذه الأطروحة الحديث عن أهمية الموضوع وسبب اختياره، وهدف هذه الرسالة، ومعرفة الدراسات السابقة حول هذا المخطوط، مع ذكر منهج التحقيق وخطة الرسالة.

أهمية الموضوع وسبب اختياره

إن المتأمل في حالنا وحال أمتنا، يجد الانهماك الواسع في الحرص على الدنيا، والبعد عن الدين وتعلمه وتعليمه، والبعد عن القرآن الكريم والنظر في آياته ودلالاته، وضعف الإيمان باليوم الآخر.

ولما كان طريق صلاح الناس في الدنيا والآخرة هو العودة إلى كتاب الله عز وجل والعمل به، كانت الكتابة فيما يعين على فهم معاني كتابه الكريم وتدبره هي السبب الأول في اختيار أطروحة الماجستير، ووقع الاختيار على تحقيق مخطوط (رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم) ودراسته، للأرضرومي.

ولعل الرغبة في إخراج جزء مما احتواه التراث الإسلامي العظيم من مخطوطات كثيرة لم تر النور بعد هو السبب الثاني الدافع إلى تحقيق هذا المخطوط.

---

(1) انظر ترجمته: قسم الدراسة، الفصل الأول، ص 18.

والسبب الثالث هو ما لهذا المخطوط من قيمة علمية، ومواضع فيه تستحق البحث والعناية والتحقيق والتحرير.

هدف الرسالة

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة حياة المؤلف وكتابه، وتحقيق هذا الكتاب على أصول مخطوطاته تحقيقًا علميًا؛ خدمة لكتاب الله، ثم لطلبة العلم الشرعي.

الدراسات السابقة

ليس هناك دراسة سابقة لهذا المخطوط؛ فلم يقم أحد بتحقيق هذا المخطوط أو دراسته فيما اطلعت عليه.

أما موضوع المخطوط فهو قواعد التفسير وعلوم القرآن[1]، والكتب في علوم القرآن وقواعد التفسير كثيرة، ولكل كتاب ميزة، وقد ذكرت بعضًا من هذه الكتب في قسم الدراسة[2].

منهج التحقيق

يتلخص العمل في تحقيق هذا المخطوط، بما يأتي:

1. تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية، كانت نسخة مكتبة عارف حكمت هي الأصل، ولم يُعْدَل عنها –عند المقابلة– إلى غيرها، إلا عند وجود خطأ أو ضعف بَيِّن واضح مع التنبيه على ذلك.
2. تقسيم الصفحة في قسم التحقيق إلى أربعة أقسام، وهي:

أ. القسم الأول: فيه النسخة الأصل، وكانت الإحالة فيه إلى الفروق بين النسخ بالحروف الأبجدية، وإلى التعليقات بالأرقام، ويفصله عما بعده خطان متصلان على امتداد الصفحة.

(1) انظر: قسم الدراسة، الفصل الثاني، ص 38.

(2) انظر: قسم الدراسة، الفصل الثاني، ص 43.

ب. القسم الثاني: فيه الفروق بين النسخ، والإحالة فيه إلى القسم الرابع بالأرقام، وبعده خط متصل على امتداد الصفحة.

ج. القسم الثالث: فيه التعليق على النسخة الأصل، والإحالة فيه إلى القسم الرابع بالأرقام، وبعده خط متصل قصير.

د. القسم الرابع: فيه التعليق على قسم الفروق بين النسخ، وتوثيق مراجع القسم الثالث.

3. كتابة الكلمات وفق القواعد الإملائية الحديثة، خاصة فيما يتعلق برسم الهمزة والألف المقصورة ونحو ذلك، دون الإشارة إلى ذلك غالبًا.
4. وضع ما كان زائدًا على نص المخطوط أو النصوص المنقولة بين قوسين معقوفين [ ].
5. تشكيل ما قام المؤلف بتشكيله في النسخة الأصل، سوى ما كان من تشكيل الآيات، وإضافة تنوين الفتح، وحذف السكون فوق ألف همزة الوصل، وإثبات همزة القطع وإشارة المد، ونحو ذلك.
6. وضع عناوين للفصول التي لم يضع المؤلف لها عنوانًا بين قوسين معقوفين [ ].
7. الإشارة إلى نهاية صفحة المخطوط بالخط المائل "/" في النص المحقق، مع الإشارة إلى رقم صفحة المخطوط على هامش صفحة التحقيق.
8. رسم الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني، مع عزوها إلى سورها وأرقام آياتها.
9. تخريج الأحاديث، وفق الطريقة الآتية:

أ. عزو الحديث إلى الصحيحين إن كان فيهما أو في أحدهما، والاكتفاء بذلك عن بقية كتب الحديث الأخرى.

ب. عزو الحديث –لما لم يكن في الصحيحن أو أحدهما– إلى بقية الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، والاكتفاء بذلك إن كان فيها.

ج. تتبع تخريج الحديث –لما لم يكن في الكتب الستة ومسند أحمد– في بعض مظانِّه من الكتب الأخرى.

د. نقل بعض أقوال أهل العلم في تصحيح الحديث أو تضعيفه لما لم يكن في الصحيحين.

10. الترجمة باختصار لبعض الأعلام في قسمي الدراسة والتحقيق على قدر المستطاع.
11. التعريف بالبلدان والأماكن والكتب والمؤلفات قدر المستطاع.

12. شرح غريب اللغة والمصطلحات.
13. اتباع الأسلوب العلمي في توثيق المعلومات، وعزو الأقوال إلى أصحابها.
14. وضع علامات الترقيم حسب ما يقتضيه منهج البحث العلمي.
15. استعمال بعض الرموز للألفاظ المتكررة؛ طلبًا للاختصار، وهي كالآتي:

ت = توفي	ط = طبعة	هـ = هجرية
م = ميلادية	ق = لوح المخطوط	ص = صفحة
د. = دكتور	أ.د. = أستاذ دكتور	

خطة الرسالة

خطة الرسالة، بعد المقدمة، تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: قسم الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف وعصره، وفيه مبحثان، وهما:

المبحث الأول: عصر المؤلف

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وفيه ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: موضوع الكتاب وبعض ما ألف فيه

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب

المبحث الثالث: قيمة الكتاب والمآخذ عليه

الفصل الثالث: التعريف بالمخطوط، وفيه مبحثان، وهما:

المبحث الأول: صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه وتسميته

المبحث الثاني: وصف المخطوط، وصور من نسخه

القسم الثاني: قسم التحقيق

وفيه مقدمة وتسعة فصول وخاتمة.

ثم بعد ذلك خاتمة الرسالة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم الفهارس التي تعين على الوصول للمعلومة.

ثم رصد المراجع والمصادر لهذه الرسالة تحت عنوان: فهرس المصادر والمراجع.

وأخيرًا،

فالعمل الإنساني مدعاة لحدوث النقص والخلل[1]، وهذا جهد المقل في هذه الرسالة، فما أصبت فيه فهو من الله وحده، وما أخطأت فيه فهو من نفسي ومن الشيطان[2].

سائلاً المولى عز وجل أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه،

منتصر نجيب صدقي أبو حسن

3 جمادى الآخرة 1435هـ

3 نيسان 2014م

(1) كتب القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني: "... وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابه في يومه إلاَّ قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ لكان يُسْتَحْسَن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جُلَّةِ البشر". حاجي خليفة؛ مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت 1067هـ): **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ/ 1992م)، 17/1.

(2) راجيًا ممن وقف على خطأ، أو رأى رأيًا، مخاطبتي على العنوان التالي: abuhasanm@hotmail.com

القسم الأول

قسم الدراسة

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف وعصره

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عصر المؤلف

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف

المبحث الأول
عصر المؤلف

يتناول هذا المبحث تحديد عصر المؤلف، ثم الحديث عن الحالة السياسية، والاجتماعية، والعلمية والثقافية، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تحديد عصر المؤلف

عاش المؤلف في القرن الثاني عشر الهجري، وبداية القرن الثالث عشر؛ فقد توفي المؤلف -كما أثبتت كتب التراجم- عام 1202هـ الموافق 1787-1788م[1].

ولذلك يتناول هذا المبحث الحالة السياسية، والاجتماعية، والثقافية والعلمية للقرن الثاني عشر الهجري[2]، حيث كانت معظم حياة المؤلف فيه.

وقد كانت الأمة الإسلامية في هذا القرن تحت الخلافة العثمانية[3].

المطلب الثاني: الحالة السياسية

كانت السلطة العليا في نظام الحكم في الخلافة العثمانية للسلطان، ويسمى البادشاه، وهو يمثل الدولة، وكان يقيم في إسلام بول (إستانبول)، عاصمة الخلافة في ذلك القرن، وكان

---

(1) انظر: ص 36.

(2) بداية القرن الثاني عشر الهجري كانت في يوم الثلاثاء 26 تشرين الأول 1688م، ونهايته كانت في يوم الخميس 3 تشرين الثاني 1785م. انظر في تحويل التاريخ: شاكر؛ محمود بن شاكر الحرستاني، أبا أسامة: **التاريخ الإسلامي**، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط4، 1421هـ/200م)، 572/8.

(3) تعددت الدراسات عن الخلافة العثمانية من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، لكن كثيرًا من هذه الدراسات سلط الضوء على الجانب السلبي لهذه المرحلة من تاريخ الأمة الإسلامية، ويظهر للمحقق في تاريخ الخلافة العثمانية أن فيها جوانب إيجابية وأخرى سلبية، وسيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على الجوانب الإيجابية التي ينبغي إظهارها وإبرازها والاعتناء بها.

السلاطين مسلمين، يفرضون احترام الدين، على الرغم من تفاوتهم في مدى تدينهم، ويتسمون بالشجاعة، والجدية في مهام الدولة، ويتبع السلطان حكام عديدون موزعون على المناطق[1].

ثم يلي السلطان الصدر الأعظم؛ وهو الوكيل المخول للسلطان، ويشبه رئيس الوزراء في الوقت الحاضر مع صلاحيات أوسع، ويشغل منصب رئيس الحكومة، ورئيس الجيش، وكانت له الصلاحية في التدخل في أي عمل سوى القضاء، ولكنه مع سعة صلاحياته لا يستطيع الخروج عن المبادئ الإسلامية والأخلاقية، وكان الصدر الأعظم يقود المعارك الحربية حين تدعو الضرورة، ويتفقد الأحوال في العاصمة، وقد تولى هذا المنصب أناس متفاوتون في العلم والحكمة والدهاء والكفاءة والإدارة[2].

ثم مجلس الوزراء (ديوان همايون)، ويرأسه الصدر الأعظم، وفيه الوزراء ووكلاؤهم ووزراء الدولة، يعنون بكل أمور الدولة، ويبلغ عددهم ما بين 5–8، وقد بدأ مجلس الوزراء يفقد أهميته في نحو عام 1067هـ عندما تولى محمد باشا كوبرولو منصب الصدر الأعظم[3].

وكان للدولة أرشيف تحفظ فيه الأوراق[4].

إلى غير ذلك من أعضاء الحكومة.

وقد تولى السلطة في القرن الذي عاش فيه المؤلف ثمانية من السلاطين، أولهم: السلطان العشرون سليمان الثاني بن السلطان إبراهيم الأول (ت 1102هـ)، وآخرهم: السلطان عبد الحميد بن السلطان أحمد الثالث (ت 1203هـ)[5].

---

(1) انظر: أوزتونا؛ يلماز: **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة: عدنان محمود سلمان، (إستانبول، مؤسسة فيصل للتمويل، 1990م)، 2/271–276.

(2) انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 2/333–338، وياغي؛ د. إسماعيل أحمد: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، (الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 1416هـ/1996م)، ص 79–80.

(3) انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 2/339.

(4) انظر: **المرجع السابق**، 2/352.

(5) انظر: فريد؛ محمد فريد بن أحمد، المحامي (ت 1338هـ): **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: د. إحسان حقي، (بيروت، دار النفائس، ط1، 1401هـ/1981م) ص 305–362، وحليم؛ إبراهيم بيك: **تاريخ الدولة العثمانية العلية** المعروف بكتاب **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، (بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1408هـ/1988م)، 148–183، وآصاف؛ عزتلو يوسف بن همام (ت 1357هـ): **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، تقديم: محمد زينهم محمد عزب، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1415هـ/1995م)، ص 94–111، وشاكر: **التاريخ الإسلامي**، 8/139–154.

ويقع أوائل هذا القرن وحتى زمن السلطان مصطفى الثالث (ت 1187هـ) في الفترة التي تسمى بعصر التوقف –يعني الثبات– بالنسبة للخلافة العثمانية، ثم بدأ عصر الانحطاط[1]، ويرجع ذلك إلى الابتعاد عن منهج الله عز وجل، وبسبب الترف والحرص على الدنيا، مع اتساع رقعة الدولة، إلى غير ذلك من الأسباب[2].

ومما تميزت به هذه الفترة:

1. استقرار الخلافة العثمانية نسبيًا في الأحوال السياسية الداخلية خلال هذا القرن؛ فقد استمر الخلفاء في مناصبهم حتى الوفاة، سوى ما كان من عزل السلطان مصطفى الثاني (ت 1115هـ) في العام الذي توفي فيه[3]، والسلطان أحمد الثالث (ت 1149هـ) الذي تنازل عن السلطة إثر ثورة قادها بترونا خليل عام 1143هـ[4]، وما كان من ثورة علي بيك في مصر بتشجيع من روسيا زمن السلطان مصطفى الثالث (ت 1187هـ)[5].
2. استمرار الصراعات الخارجية مع الدول المجاورة، كالنمسا وروسيا والبندقية وبولونيا وفارس، وكانت نتيجة تلك الصراعات إما نصر أو هزيمة أو معاهدة لا تلبث أن تُنْقَضَ، ومن هذه المعاهدات: معاهدة كارلوفتس سنة 1110هـ، ومعاهدة أَدَرْنَة سنة 1125هـ ومعاهدة بساروفتس سنة 1130هـ، ومعاهدة بلغراد سنة 1152هـ، ومعاهدة قينارجة سنة 1187هـ[6].
3. امتياز الجيش العثماني بكونه الأول على المستوى العالمي، وكان ذلك اعتبارًا من عام 850هـ حتى نحو عام 1184هـ، ثم انحدر بعد هذا التاريخ؛ فأصبح الثالث في العالم[7].

---

(1) انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 539/1 و 621.

(2) انظر: شاكر: **التاريخ الإسلامي**، 109/8 و 147.

(3) انظر: فريد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص 311.

(4) انظر: **المرجع السابق**، ص 318.

(5) انظر: فريد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص 339، وشاكر: **التاريخ الإسلامي**، 150/8.

(6) انظر: فريد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص 305–362، وآصاف: **تاريخ سلاطين بني عثمان**، ص 94–111، وشاكر: **التاريخ الإسلامي**، 139/8–154.

(7) انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 374/2.

4. تَمَكُّن الإمبراطورية العثمانية من المحافظة على نفسها، على الرغم من اتساع رقعتها وامتدادها على ثلاث قارات خلال قرون عديدة، مما يظهر قوتها وثباتها[1].
5. تميز بعض السلاطين خلال هذا القرن بصفات خاصة؛ فعلى سبيل المثال، كان السلطان مصطفى الثاني بن محمد الرابع (ت 1115هـ) شجاعًا، قاد الجيوش بنفسه، وأما السلطان محمود الأول بن مصطفى الثاني (ت 1168هـ) فقد أصلح الأحوال، واتصف بالعدل والحلم، والميل إلى المساواة بين الجميع، واتسع نطاق الدولة في زمنه، وكان السلطان مصطفى الثالث بن أحمد الثالث (ت 1187هـ) عادلاً ميالاً للإصلاح، محبًا للخير ولتقدم بلاده[2].

المطلب الثالث: الحالة الاجتماعية

من الممكن تصور طبيعة المجتمع العثماني وفهمه بمعرفة التركيبة الاجتماعية للمجتمع العثماني، ومفهوم العائلة، والحركة (الدينامية) الاجتماعية، وبيان ذلك عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: التركيبة الاجتماعية للمجتمع العثماني

تعتمد التركيبة الاجتماعية للمجتمع العثماني على أمرين، وهما: مفهوم المجتمع، وأشكال الاستيطان فيه.

أولاً: مفهوم المجتمع عند العثمانيين

يقوم مفهوم المجتمع الإنساني في الحياة العثمانية على احترام كرامة الإنسان، وتكامل حاجاته بتعاون أفراده للبقاء والزيادة والنماء؛ فالأفراد يُكَوِّنُونَ الأسر، واجتماع الأسر يكون مجتمعًا، والمجتمعات تحافظ على حقوقها، وأمنها، واستقرارها، وبقائها في الدولة التي لها نظام حكم وإدارة[3].

---

(1) انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 331/2 و 376.

(2) انظر: فريد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص 308 و 325 و340.

(3) انظر: إحسان أوغلي؛ أكمل الدين: **الدولة العثمانية – تاريخ وحضارة**، ترجمة: صالح سعداوي، (إستانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1999م)، 524/1.

ويرتكز نظام المجتمع العثماني على ما يسمى بـ"دائرة العدل" و"طوق الحقانية"؛ فهو يقوم على العدل الذي هو أساس السلم والحقوق بين أفراد المجتمع، وتعتبر الدولة بالنسبة للمجتمع سياج الأمان للحياة؛ كالسور لحديقة الدنيا، وتنظم الشريعة شؤون الدولة، ويحمي نظام الملك الشريعة، ويحتاج بقاء نظام الملك إلى جيش قوي، وهذا الجيش يحتاج إلى ثروة عظيمة ومال، يوفر هذا المال رعايا المجتمع الذين يعيشون في رخاء واستقرار، ويكفل هذا الرخاءَ والاستقرارَ الحكمُ العادلُ؛ فالعدالة والشريعة والسيادة والجيش والثروة والأهالي إنما هي حلقات الركائز الأساس لتماسك المجتمع وبناء الدولة وبقائها، وهي ما يعبر عنه بطوق الحقانية[1].

وينقسم المجتمع العثماني عمليًا إلى قسمين، وهما:

1. رجال الحكم والإدارة (الراعي): وهم موظفو السراي؛ وهو قصر السلطان، ورجال السيف، وهم الجند والجيش والأسطول البحري، ورجال العلم، وهم علماء الدين وعلماء الدنيا، ورجال القلم، وهم موظفو الأجهزة والدوائر الحكومية[2].
2. الرعايا المحكومون (الرعية): وهم كل من كان تحت رعاية وحماية الدولة، من الملاك وأصحاب الحرف والصنائع وأهل التجارة، على اختلاف أعراقهم؛ من أتراك وعرب ويونان ورومان وأرمن وغيرهم، من المسلمين وغير المسلمين من نصارى الروم، ونصارى الأرمن، واليهود، وغيرهم.

ويتحاكم المسلمون من الرعايا –وهم الغالبية العظمى، وأساس الخلافة والدولة– إلى الشريعة الإسلامية ممثلة بنظام القضاء الإسلامي، وغير المسلمين ينظم أحكامهم نظام الملة المحكومة[3].

وقد كان تعداد السكان في الدولة العثمانية ممن لهم قيد في سجلات الدولة عام 1260هـ نحو (35 مليون) نسمة[4].

---

(1) انظر: إحسان أوغلي: **الدولة العثمانية – تاريخ وحضارة**، 525/1–526.

(2) انظر: إحسان أوغلي: **الدولة العثمانية – تاريخ وحضارة**، 526/1–551، وياغي: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ص 86.

(3) انظر: إحسان أوغلي: **الدولة العثمانية – تاريخ وحضارة**، 551/1–553.

(4) انظر: **المرجع السابق**، 557/1، مع التنبيه على أن العدد الحقيقي للسكان، كان قديمًا، يزيد بكثير على العدد المسجل في السجلات الحكومية.

ثانيًا: أشكال الاستيطان في المجتمع العثماني

تنقسم أشكال الاستيطان في المجتمع العثماني إلى ثلاثة أقسام، وهي[1]:

1. أهل الحضر: وهم رجال الدولة والتجارة والصناعة في المدن والبحار.
2. أهل الريف: وهم المزارعون والملاك في القرى.
3. البدو الرحل: وهم دائمو الترحال بين المدن والقرى والمياه، يقومون بتربية المواشي والحيوانات.

الفرع الثاني: العائلة في المجتمع العثماني

مفهوم العائلة في المجتمع العثماني قائم على تكوين الأسرة من الأب والأم والأولاد والأقارب، والمحافظة عليها، وحمايتها، وتربيتها وفق الدين والأخلاق الإسلامية، والمبادئ والأعراف في الدولة العثمانية، ويبرم القاضي والمحاكم الشرعية عقود الأنكحة والزواج، وكذلك بقية أمور الأحوال الشخصية في الطلاق والإرث والمنازعات، وغير ذلك.

ويتركز دور الأب على النفقة والمسكن والحماية، والأم على حفظ بيتها وتربية أولادها ورعايتهم في المأكل والملبس والصحة.

ويبلغ عدد أفراد العائلة الصغيرة غالبًا ما بين 3–7 أفراد، هم الأب والأم والأولاد، وعدد أفراد العوائل الكبيرة ما بين 30–35 فرد، وهم الأب، والأم، والأولاد، والحماة، وأخوات الزوج، وأخواته من الرضاعة، إضافة إلى الخدم والجواري، وهي أشبه بحياة القصور في المدن والقصبات[2][3].

الفرع الثالث: الحركة (الدينامية) الاجتماعية في المجتمع العثماني

تنبني الحركة (الدينامية) الاجتماعية على الحركة الأفقية، وهي الاستيطان الجغرافي، والحركة الرأسية، وهي الارتقاء الوظيفي لأفراد ذلك الاستيطان.

---

(1) انظر: إحسان أوغلي: **الدولة العثمانية – تاريخ وحضارة**، 1/558–571.

(2) القصبة: المدينة الصغيرة، وهي ما بين 400–500 دار. انظر: **المرجع السابق**، ص 1/558 و 598.

(3) انظر: **المرجع السابق**، 1/573–577.

ونظرًا لاتساع الدولة العثمانية ومستجدات الأحداث الداخلية والخارجية فقد وقعت حركات انتقال سكانية، وهجرات واستيطان في القرى والقصبات والمدن، سعت الدولة في أثناء ذلك إلى تعمير القرى الخربة التي هجرها فلاحوها، وتوطين البدو الرحل في القرى، وإحياء القرى النائية اجتماعيًا واقتصاديًا وإنعاشها عن طريق تأسيس الأوقاف.

وأما الارتقاء في الأعمال الوظيفية، فقد كان متاحًا لجميع الأعراق، وكانت الأولوية مبنية على الكفاءة والإخلاص في خدمة الدولة والدين، ومعرفة الآداب العثمانية ولغتها[1].

وإجمالاً لما سبق؛ فقد كان القرن الثاني عشر ضمن هذا النظام الاجتماعي، الذي يظهر فيه القوة والتماسك، واحترام القيم والمبادئ الإسلامية والإنسانية، على الرغم من تعدد العقائد والمذاهب والأعراق واللغات، واتساع المساحة الجغرافية، وتزايد الكثافة السكانية.

المطلب الرابع: الحالة الثقافية والعلمية

فيما يأتي وصف للحالة الثقافية والعلمية من خلال الحديث عن العلوم الدينية والعلوم المدنية والمهنية، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: العلوم الدينية

الدين الرسمي للدولة العثمانية هو الإسلام السني، وكان معتمدًا لديها المذاهب الفقهية الأربعة؛ الحنفي –وهو الأكثر–، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، ولكل مذهب مُفْتٍ خاص به، ويمثل هؤلاء المفتون الأربعة وحدة الدين الإسلامي لجميع مسلمي العالم[2].

وكان لكل مذهبٍ مدارسُ ومدرسون، يتخرج منها المعلمون والمؤدِّبون في المدارس والكتاتيب، وأئمة المساجد والخطباء، والعلماء والمفتون والقضاة، مستوعبين في ذلك إقامة الدين ونشره في المساجد والجوامع والمدارس الدينية والمحاكم الشرعية[3].

---

(1) انظر: إحسان أوغلي: **الدولة العثمانية – تاريخ وحضارة**، 581/1–585.

(2) انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 461/2.

(3) انظر: **المرجع السابق**، 472/2.

ومما ساعد في نشاط الحركة التعليمية في المدن والقصبات وجود الكثير من المدارس، وقد كانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات في المرحلة الابتدائية، ثم أربع سنوات في المرحلة المتوسطة، ثم أربع سنوات في المرحلة العالية، مما يؤهل الدارس فيها الحصول على الشهادات العلمية، والرتب الوظيفية، خاصة في المدن، وكانت المراحل الدراسية العالية في المدن الكبيرة؛ مثل: استانبول، والقاهرة[1]، وأدرنة، وبورصة، وبغداد، والشام، وحلب وقونية، وغيرها[2].

ويضاف إلى الحركة التعليمية والتربوية والتأهيلية في المدارس التعليم في المساجد والكتاتيب والتكايا[3]، ودور تحفيظ القرآن[4].

وقد كانت الدولة والأوقاف والتعاون الاجتماعي سببًا في تحقيق ثمرة هذه الجهود في التربية والتعليم عبر هذه القنوات من مدارس ومساجد وتكايا وغيرها[5].

كانت المرتبة العليا في التسلسل الديني لشيخ الإسلام، وهو الموظف الثاني بعد الصدر الأعظم، وكانت وظيفته محصورة في الأمور الدينية والتدريس الديني، ثم يليه قاضي عسكر روملي (رئيس قضاة مناطق أوروبا) وقاضي عسكر الأناضول (رئيس قضاة مناطق آسيا وأفريقيا)، ويعين قاضيا روملي والأناضول بدورهم القضاة بعد تصديق شيخ الإسلام، ثم الصدر الأعظم عليها، وتعرض تعيينات القضاة الكبار على الخليفة بشكل مباشر[6].

ويترقى المتعلم تصاعديًا من طالب في المرحلة الابتدائية، ثم المتوسطة، ثم الدراسة العالية، ويطلق عليهم في هذه المرحلة (طلبة علوم)، ويختار المدرس مساعدًا له، ثم يترقى

---

(1) كان عدد المدارس في إستانبول وحدها في نحو عام 1060هـ (1993) مدرسة، وفي مدينة أرضروم (110) مدارس، وكان في القاهرة وضواحيها في نحو عام 1110هـ (6176) مدرسة. انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 489/2.

(2) انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 485/2-486.

(3) كان في إستانبول وحدها في نحو عام 1050هـ، ما يقارب من (15700) جامع ومسجد ومصلى، و(550) تكية، و(22000) زاوية. انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 503/2.

(4) انظر: **المرجع السابق**، 489/2-491.

(5) انظر: **المرجع السابق**، 491/2-496.

(6) انظر: **المرجع السابق**، 472/2 و 478.

المدرس ليصبح من درجة كبار المدرسين، ثم ليصبح قاضيًا، إن رغب في ذلك، ثم يترقى في القضاء، ليصبح قاضي مدينة كبيرة، ثم القاضي الأكبر؛ وهو قاضي إستانبول[1].

وكانت المدينة التي تعقب إستانبول في أهميتها وكثافة سكانها هي القاهرة، ويطلق على قاضيها: قاضي مصر، ومن المدن المهمة في القضاء: المدينة، وأورفة، وبورصة، وبودين، وبغداد، والشام، والقدس، وغيرها[2].

الفرع الثاني: العلوم المدنية والمهنية

يتعلم الطالب في المدارس الابتدائية القراءة والكتابة، وقراءة القرآن، والعمليات الحسابية الأربع، وعلوم الدين الضرورية، والخط، وأضيف إليها فيما بعد مادة التاريخ، ومادة الجغرافية[3].

وتعد المشافي ودور الشفاء مكانًا للتطبيقات العملية لتلامذة الطب[4].

وكانت أكاديميتا العسكرية والفنون الجميلة التابعتان لقصر السلطان، وكذلك بعض التكايا الكبيرة، تقدم تعليمًا عاليًا في الخط والعلوم والصناعات المختلفة[5].

وكذلك كان التعليم العملي مع الأستاذ المعلم من أوسع مجالات التعليم؛ فمن أراد أن يكون معماريًا فإنه يعمل سوية مع المعمار، وطالب الهندسة مع المهندس، وطالب الطب مع الطبيب وهكذا، ثم يقدم الطالب اختبارًا في الجدارة ليحصل على شهادة الإجازة ومزاولة المهنة[6]، مع العلم بأنه كان في عام 1050هـ نحوًا من (225) صنعة وحرفة مختلفة[7].

---

(1) انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 2/483-486.

(2) انظر: أوزتونا: **المرجع السابق**، 2/483-485.

(3) انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 2/488، وإحسان أوغلي: **الدولة العثمانية – تاريخ وحضارة**، 2/450.

(4) انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 2/493-494.

(5) انظر: **المرجع السابق**، 2/491.

(6) انظر: **المرجع السابق**، 2/491.

(7) انظر: إحسان أوغلي: **الدولة العثمانية – تاريخ وحضارة**، 1/564.

وفي هذا القرن شيدت المدارس العسكرية المتخصصة؛ كمدرسة صناعة القنابل سنة 1140هـ، ومدرسة الهندسة الإمبراطورية سنة 1147هـ، ومدرسة الهندسة البحرية الإمبراطورية سنة 1190هـ، ومدرسة الهندسة البرية الإمبراطورية سنة 1198هـ[1].

ومن الملحوظات التي تؤكد وجود الحركة العلمية، وتدعم وجودها وقوتها، خلال هذا القرن، وخلال فترة الخلافة العثمانية على وجه العموم، ما يأتي:

1. وجود الأوقاف وكثرتها في المدارس والمساجد وغيرها مما شجع الحركة العلمية.
2. احترام المجتمع والدولة لأهل العلم وتقديرهم.
3. كثرة التأليف والمؤلفات.
4. ظهور الكثير من العلماء والكتاب والمؤلفين.
5. دخول المطبعة في عهد السلطان أحمد الثالث بن محمد الرابع (ت 1149هـ) وتأسيس دار للطباعة في إستانبول بعد إقرار المفتي [2].
6. ارتقاء المراكز العلمية في مدن شتى كما في استانبول، والقاهرة، وتونس، وحلب، وبغداد، وصنعاء، وغيرها.

(1) انظر: أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، 507/2.

(2) انظر: فريد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص 319.

المبحث الثاني
التعريف بالمؤلف

يتناول هذا المبحث الحديث عن اسم المؤلف ومولده ونشأته، و حياته العملية ورحلاته، وحياته العلمية مع ذكر شيوخه وتلاميذه، وثناء العلماء عليه، وآثاره ومؤلفاته، وعقيدته ومذهبه الفقهي، وأخيرًا عن وفاته، وذلك عبر تمهيد، وسبعة مطالب.

تمهيد

لم يحظ المؤلف بالكثير من التراجم في الكتب العربية فيما وقفت عليه، فترجمته فيها لا تعدو نحوًا من أربعة أسطر، ولعل ذلك راجع إلى ما يأتي:

1. كثرة تنقل المؤلف بين البلدان؛ فلم يستقر في مكان واحد.
2. كون المؤلف تركي المولد والنشأة، فهو من أرزن روم، ولها ينتسب، فكان ذلك مدعاة لاهتمام بني قومه به دون غيرهم من العرب، ولذلك لا يزال الباب مفتوحًا في المؤلفات التركية لترجمة المؤلف لمن كان له معرفة واطلاع عليها[1].
3. كون المؤلف من المتأخرين؛ فقد توفي عام 1202هـ، ومن الملاحظ في العصور المتأخرة أن كتب التراجم لم تستقص جميع العلماء بالترجمة في تلك العصور[2]، وكذلك فقد انصب اهتمام المتأخرين على كتب أصول الإسلام ومؤلفات المتقدمين.

---

(1) هناك رسالة دكتوراة للدكتور خالص أوران في دراسة تفسير المؤلف راموز التحرير والتفسير، نال بها درجة الدكتوراة من جامعة مرمرة عام 1995م، وهي باللغة التركية، ولذلك لم أستطع الوقوف على ترجمة المؤلف فيها.

(2) ولذا نجد أن محمد راغب الطباخ –على سبيل المثال– لم يترجم للمؤلف في كتابه إعلام النبلاء، وهو من أوسع كتب الترجمة في تاريخ حلب، وقد أشار الطباخ في آخر كتابه إلى أنه إن كان قد أهمل ترجمة ذي شهرة من أعيان حلب فهو معذور؛ وذلك لأنه لم يجد ما يرجع إليه في ترجمته، ولا آثارًا يستند إليها. انظر: الطباخ؛ محمد راغب الحلبي (1370هـ): **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، تحقيق: محمد كمال، (حلب، دار القلم العربي، ط2، 1408هـ/1988م)، 641/7.

لهذه الأمور، كان لا بد من البحث عن مصادر أخرى لترجمة المؤلف، وكان من أهمها كتب المؤلف نفسه؛ فكان لا بد من تتبعها على قدر الطاقة، فكان فيها أشياء كثيرة لم تذكرها كتب التراجم.

المطلب الأول: اسم المؤلف ونسبه ومولده ونشأته

يتناول هذا المطلب الحديث عن اسم المؤلف ونسبه، وعن مولده ونشأته، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: اسم المؤلف ونسبه

هو السيد لطف الله بن محمد[1] الحسني[2]، أبو محمد[3]، المدعو[4] تارة: بقازيق قوپَران[5]، وأخرى: بكوكسي كور[6]، هذا ما ذكره المؤلف في نهاية هذا

---

(1) انظر ترجمة المؤلف في: البغدادي؛ إسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني (ت 1339هـ): **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ/1992م)، 840/1، وبروسالي؛ محمد طاهر (ت 1343هـ): **المؤلفون العثمانيون (عثمانلي مؤلفلري)**، (استانبول، إدارة التعليم العام العثماني، مطبعة عامرة، 1333هـ)، 12/2، والزركلي؛ خير الدين (ت 1396هـ): **الأعلام – قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، (بيروت، دار العلم للملايين، ط15، شهر 2002/5م)، 243/5، وكحالة؛ عمر بن رضا الدمشقي (ت 1408هـ): **معجم المؤلفين – تراجم مصنفي الكتب العربية**، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1414هـ/1993م)، ترجمة 11256، 675/2، ونويهض؛ عادل: **معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، (مؤسسة نويهض الثقافية، ط3، 1409هـ/1988م)، 447/1.

(2) ذكر ذلك عن نفسه. انظر: الأرضرومي؛ لطف الله بن محمد (ت 1202هـ): **مخطوط شبه تورد على من أطال الباع في فن المعقول**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 3.

(3) ذكر ذلك المفهرس على طرة مخطوط معارج النور للمؤلف. انظر: الأرضرومي؛ لطف الله بن محمد (ت 1202هـ): **مخطوط معارج النور في شرح أسماء الله الحسنى**، (تونس، دار الكتب الوطنية، مجموع رقم 08529)، ق 1.

(4) يحتمل سياق ما ذكره المؤلف في خاتمة هذا الكتاب أن يكون المدعو بهذين اللقبين هو المؤلف أو والده.

(5) قازيق قوپَران بحرف الـ(P) المعروف في اللغة الانجليزية، ومعناها: مقتلع الوتد، كناية عن قوته وشجاعته، بحيث كان يقتلع الأوتاد.

(6) ذكر صاحب كتاب (المؤلفون العثمانيون) أن المؤلف اشتهر بهذا اللقب. انظر: بروسالي: **المؤلفون العثمانيون**، 12/2. ومعنى كوكسي كور: واسع الصدر، فكأنه جعل صدره مثل القبر؛ حيث يدفن الأحزان، ويعفو عن الأخطاء، وينساها تمامًا.

الكتاب[1]، واكتفى في تفسيره بأنه معروف بكوكسي كور[2].

وأما شهرة المؤلف فقد تعددت عبارات المؤلف عن نفسه في ذلك؛ فذكر: الأرضرومي[3]، وهي ما ذكرت كتب التراجم، وذكر الأرزن رومي[4]، والأزرومي[5]، ورومي[6]، وكلها نسبة إلى بلدة أَرْزَن الروم وتسمى أيضًا أرضروم[7]، وبين المؤلف أنها كانت تدعى في وقت زمانه

(1) انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 207.

(2) انظر: الأرضرومي؛ لطف الله بن محمد (ت 1202هـ): **مخطوط راموز التحرير والتفسير**، (المدينة النبوية، مكتبة عارف حكمت، رقم: 228/55)، ق 2 و 341.

(3) انظر: الأرضرومي؛ لطف الله بن محمد (ت 1202هـ): **مخطوط شرح بدء الأمالي لسراج الدين الأوشي**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 26.

(4) انظر: الأرضرومي؛ لطف الله بن محمد (ت 1202هـ): **مخطوط تحرير في فن مصطلح الحديث** (النسخة الأولى)، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 6، **ومخطوط شرح القصيدة الخزرجية**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 2، **ومخطوط موجز منتخب من البهائية** (النسخة الثانية)، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 3، **ومخطوط رسالة في تحرير أسئلة الجان وأجوبتها**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 9.

(5) انظر: الأرضرومي؛ لطف الله بن محمد (ت 1202هـ): **مخطوط تحرير في فن مصطلح الحديث** (النسخة الثانية)، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 5، **ومخطوط شرح صلاة الفتح والقرب**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 4، **ومخطوط شرح لامية العجم للطغرائي**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 1 و ق 18، **ومخطوط شرح القصيدة الخزرجية**، ق 24، **ومخطوط رسالة في علم التجويد**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 1، **ومخطوط ملخص تلخيص المفتاح**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 9، **ومخطوط رسالة في تحرير أسئلة الجان وأجوبتها**، ق 1.

(6) انظر: الأرضرومي؛ لطف الله بن محمد (ت 1202هـ): **مخطوط نبذة من الاشتقاق في اللغة الفارسية وجملة من القواعد المتعلقة بها**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 6، **ومخطوط موجز منتخب من البهائية** (النسخة الأولى)، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 4.

(7) وهي بلدة من بلاد أرمينية، يقع شرق البلدة وشمالها منبع نهر الفرات، وهي ذات قلعة حصينة، ودور ظريفة وجوامع جليلة، جيدة الهواء، شديدة الشتاء، يطول فيها فصل الشتاء فيصل إلى ثمانية أشهر، وبإضافتها إلى "الروم" تميزت عن أرزن غير مضافة؛ فإنها من أطراف أرمينية التي تبعد عن بلدة خلاط ثلاثة أيام، وتميزت كذلك عن أرزن أيضًا، موضع بأرض فارس قرب شيراز. انظر: الحموي؛ ياقوت بن عبد الله، أبا عبد الله (ت 626هـ): **معجم البلدان**، (بيروت، دار الفكر)، 150/1، والآلوسي؛ شهاب الدين، محمود بن عبد الله الحسيني، أبا الثناء (ت 1270هـ): **غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب**، (بغداد، الشابندر، 1327هـ)، ص 96.

بأرض روم تارة، وبأزروم أخرى غلطًا، وأن الصحيح هو أرزن روم[1].

الفرع الثاني: مولد المؤلف ونشأته

ولد المؤلف في بلدة أرضروم، كما أخبر هو عن نفسه[2]، ولذا اشتهرت نسبته إليها، وقد نشأ فيها وترعرع؛ فقد ذكر عن نفسه أن لها لمحات على فؤاده، ونفحات في خلده[3]، وليس ذلك بغريب؛ لما تميزت به أرضروم من الملامح الجغرافية، والحياة المدنية الظريفة، والجوامع الجليلة، وقد أثر ذلك في حنين المؤلف إلى الماضي واهتمامه بالعلوم.

وقد كان في صباه كثير المواظبة على تلاوة القرآن وتدبره والعناية به[4].

ثم رحل عن أرضروم وارتحل، فطوَّف في البلاد، واستقر في حلب، وبقي فيها حتى توفي[5].

المطلب الثاني: حياته العملية ورحلاته

وأما حياة المؤلف العملية فليس هناك –فيما وقفت عليه– ما يدل على ما كان يزاول من أعمال، أو ما تولى من المناصب.

وأما رحلاته، فقد دار البلاد[6] طلبًا للعلم وتعليمًا له، وكان كثير السفر والترحال، ويدل على ذلك ما ذكر المؤلف عن نفسه أنه كان قد أراد تحرير قواعد كلية في تعبير الرؤى، وكان العائق له في ذلك، كثرة الأسفار البعيدة ومشاقها[7].

ومن رحلات المؤلف، بحسب الاستقراء:

---

(1) انظر: الأرضرومي: **مخطوط تحرير في فن مصطلح الحديث** (النسخة الأولى)، ق 6.

(2) انظر: الأرضرومي: **مخطوط شرح بدء الأمالي لسراج الدين الأوشي**، ق 26.

(3) انظر: الأرضرومي: **مخطوط راموز التحرير والتفسير**، ق 2.

(4) انظر: **المرجع السابق**.

(5) انظر: البغدادي: **هدية العارفين**، 840/1.

(6) انظر: **المرجع السابق**.

(7) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 149.

الرحلة الأولى: إلى جزيرة العرب، وكانت قبل 1163هـ[1]، زار فيها المدينة المنورة، ومكة المكرمة، وصنعاء اليمن[2].

الرحلة الثانية: إلى مصر، وكانت قبل 1171هـ[3]، وقد ذكر المؤلف أنه قد زار بولاق[4] والصعيد[5]، فلعل ذلك كان في هذه الزيارة.

الرحلة الثالثة: إلى المغرب الأقصى، ودخل فيها تونس ذهابًا وإيابًا، وكانت عودته إلى تونس في شهر ذي القعدة الحرام سنة 1185هـ[6]، وأكد دخوله إلى تونس في ذلك العام ابن عاشور في تفسيره[7].

وتقتضي هذه الرحلة –إن كانت رحلة برية– أن يمر بأرض الشام ومصر وليبيا، ثم تونس والجزائر حتى المغرب، ثم عودته بعد ذلك.

---

(1) فقد أخذ في المدينة النبوية عن محمد حياة السندي المتوفى سنة 1163هـ، ويقتضي ذلك أن زيارته أو إحدى زيارته للمدينة المنورة، قد كانت قبل هذا التاريخ. انظر: ص 25.

(2) انظر: الأرضرومي: **مخطوط تحرير في فن مصطلح الحديث**، ق 4.

(3) انظر: الأرضرومي: **مخطوط تحرير في فن مصطلح الحديث**، ق 4.

(4) انظر: الأرضرومي؛ لطف الله بن محمد (ت 1202هـ): **مخطوط سؤالات في مجلس عن قوله تعالى** ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ **وعن قاعدة ذكرها أهل الميقات وعن قوله تعالى** ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 1. وبولاق تقع على ساحل النيل بجانب القاهرة، أنشئت في عهد الناصر محمد بن قلاوون بعد المائة السابعة، وكلها بساتين، وهي عامرة بالدور والأسواق والحمّامات والمساجد. انظر: المقريزي؛ تقي الدين، أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني، أبا العباس (ت 845هـ): **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ)، 234/3.

(5) انظر: الأرضرومي؛ لطف الله بن محمد (ت 1202هـ): **مخطوط شعر باللغة التركية العثمانية مع أبيات باللغة العربية**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 2. والصعيد بلاد واسعة كبيرة بمصر، حده من أسوان إلى قرب الفسطاط، وفيه عدة مدن عظام منها أسوان وقوص وقفط وغيرها، وتنقسم إلى الصعيد الأعلى والأوسط والأدنى، وأرض الصعيد كثيرة المواشي، وفيها آثار قديمة. انظر: الحموي: **معجم البلدان**، 408/3، المقريزي: **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، 349/1.

(6) ذكر ذلك ناسخ النسخة التيمورية. انظر: ص 65.

(7) انظر: ابن عاشور؛ محمد الطاهر (ت 1284هـ): **تفسير التحرير والتنوير**، (تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، 1997م)، 56/17.

الرحلة الرابعة: إلى المشرق، وزار فيها بدليس[1] وبغداد الزوراء وما حواليها، وكان ذلك سنة 1195هـ، ومكث في بغداد حتى انتهى الشتاء ودخل الربيع[2].

ومن المدن التي زارها المؤلف أيضًا:

1. طرابلس الشام، وكان فيها سنة 1171هـ[3].
2. أدرنة[4].
3. حلب، قدم إليها، وتوفي فيها رحمه الله، سنة 1202هـ[5].

وغيرها.

المطلب الثالث: حياته العلمية وشيوخه وتلاميذه وأقرانه

يتناول هذا المطلب الحديث عن حياة المؤلف العلمية، وشيوخه وتلاميذه وأقرانه، وذلك عبر الفروع الآتية:

---

(1) بَدْلِيس: بلدة من نواحي أرمينية قرب خلاط، يجتمع فيها نهران، فيها قلعة من حجارة، ذات بساتين كثيرة، وتمتاز بالتفاح. انظر: البشاري؛ محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء المقدسي، أبا عبد الله (ت نحو 380هـ): **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط 3، 1411هـ/1991م)، ص 377، والحموي: **معجم البلدان**، 358/1.

(2) انظر: الأرضرومي: **مخطوط راموز التحرير والتفسير**، ق 2.

(3) انظر: الأرضرومي: **شرح مخطوط القصيدة الخزرجية**، ق 24.

(4) انظر: الأرضرومي: **مخطوط شعر باللغة التركية العثمانية مع أبيات باللغة العربية**، ق 2.
وأدرنة مدينة تقع في القسم الأوربي من تركيا، واسمها بالرومية (أدريانا بوليس) نسبة إلى الإمبراطور الرومي (أدريان) الذي أجرى فيها عدة تحسينات، وقد فتحها السلطان مراد الأول بن أورخان (ت 791هـ) عام 762هـ، ولأهمية موقعها الجغرافي، ووجودها على ملتقى ثلاثة أنهر، جعلها السلطان عاصمة الخلافة عام 768هـ إلى أن فتحت القسطينية عام 857هـ. انظر: فريد: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص 129، وياغي: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ص 37.

(5) انظر: ص 36.

الفرع الأول: حياته العلمية

ذكر المؤلف عن نفسه أنه كان كثير المواظبة على تلاوة القرآن في صباه، راغبًا في استكشاف المعاني من حقائق القرآن الكريم[1]، وكان حافظًا لكتاب الله العزيز بالقراءات العشر[2].

وهو عالم[3]، فقيه حنفي[4]، حكيم صوفي[5]، أديب[6]، مدقق[7]، محقق[8]، مؤلف مشارك في بعض العلوم[9]؛ كالتفسير، وعلوم الحديث، والفقه وأصوله، والسيرة والتاريخ، والعربية، والعلوم الطبيعية، والكلام، والتصوف، وغير ذلك، كما سيأتي في مؤلفاته، وقد كتب المؤلف بخط يده بأكثر من لغة[10].

وقد جمع المؤلف بين علوم اللغة العربية التفصيلية، وأنواع من العلوم الطبيعية، والتصوف، وغيرها، إضافة إلى التفسير والعلوم الشرعية الأخرى، وتظهر معرفة المؤلف بجميع تلك العلوم من أمور، أهمها ما يأتي:

1. جمعه بين هذه العلوم في الفصل الذي عقده في العلوم التي يتعلق بها القرآن، مع تعليله لها، مما يدل على علمه ومعرفته بها[11].
2. مؤلفاته المختلفة في تلك العلوم الشرعية والعربية والطبيعية وغيرها[12].

إضافة إلى ذلك فقد كان يجيد اللغة الفارسية، فله أكثر من مؤلف فيها[13].

---

(1) انظر: الأرضرومي: **مخطوط راموز التحرير والتفسير**، ق 2.
(2) انظر: الأرضرومي: **مخطوط رسالة في تحرير أسئلة الجان وأجوبتها**، ق 1.
(3) انظر: بروسالي: **المؤلفون العثمانيون**، 12/2، وكحالة: **معجم المؤلفين**، 675/2.
(4) انظر: الزركلي: **الأعلام**، 243/5.
(5) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 55/17.
(6) ذكر ذلك عن نفسه. انظر: الأرضرومي: **مخطوط رسالة في علم التجويد**، ق 1.
(7) ذكر ذلك عن نفسه. انظر: الأرضرومي: **مخطوط شرح القصيدة الخزرجية**، ق1
(8) ذكر ذلك عن نفسه. انظر: الأرضرومي: **مخطوط رسالة في تحرير أسئلة الجان وأجوبتها**، ق 1.
(9) انظر: كحالة: **معجم المؤلفين**، 675/2.
(10) انظر مؤلفاته: ص 28.
(11) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 115.
(12) انظر مؤلفاته: ص 28.
(13) انظر: ص 31 و 32.

ومما يدل على علو همته في طلب العلم أنه كان يكتب ويؤلف نحوًا من ثلاثة عقود أو يزيد، فقد أرخ المؤلف بخط يده لبعض مؤلفاته بتاريخ 1171هـ وحتى 1197هـ[1].

وقد كان بارع الخط في أكثر أنواعه من نسخ وفارسي وثلث، يظهر ذلك فيما كتبه بخط يده.

الفرع الثاني: شيوخه

أشار المؤلف إلى عدد من شيوخه سماهم بأعيانهم في مؤلفاته، ومنهم:

1. محمد حياة بن إبراهيم السندي (ت 1163هـ)[2]: ذكر المؤلف أنه أخذ عنه مصطلح الحديث في المدينة المنورة[3].
2. محمد أمير: ذكر المؤلف أنه أخذ عنه في صنعاء اليمن[4]، ولعله يقصد محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسَني الكُحلاني المعروف بالأمير الصنعاني (ت 1182هـ)[5]، وذلك أن المؤلف ذكر أن محمد أمير أخذ عن عبد الله البصرواي، خاتم محدثي أهل مكة[6]، والأمير من تلاميذه.

---

(1) هذا ما وقفت عليه من كتبه. انظر مؤلفاته: ص 28.

(2) هو العلامة المحدث الفهامة حامل لواء السنة بالمدينة النبوية، من عظماء المحدثين، توطن المدينة المنورة، وتوفي فيها. انظر ترجمته في: المرادي؛ محمد خليل بن علي بن محمد، أبا الفضل (ت 1206هـ): **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، (دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم، ط3، 1408هـ/1988م)، 34/4، والقنوجي؛ صديق بن حسن (ت 1307هـ): **أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم**، تحقيق: عبد الجبار زكار، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1978هـ)، 169/3، وابن بشر؛ عثمان بن عبد الله النجدي الحنبلي (ت 1290هـ): **عنوان المجد في تاريخ نجد**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، (الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ط4، 1402هـ/1982م)، 64/1.

(3) انظر: الأرضرومي: **مخطوط تحرير في فن مصطلح الحديث**، ق 5.

(4) انظر: **المرجع السابق**.

(5) الإمام، المجتهد، المحدث، الفقيه، رحل إلى مكة وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة، وبرع في جميع العلوم، وفاق الأقران، وتفرد برئاسة العلم في صنعاء، وتظهر بالاجتهاد. انظر: الشوكاني؛ محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ): **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، (بيروت، دار المعرفة)، 133/2، وابن بشر: **عنوان المجد في تاريخ نجد**، 106/1.

(6) هو الشيخ الإمام عبد الله بن سالم بن عيسى البصري خاتمة المحدثين، فقيه شافعي، من العلماء بالحديث ولد بمكة وتوفي فيها. انظر: الجبرتي؛ عبد الرحمن بن حسن (ت 1237هـ): **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، (بيروت، دار الجيل)، 132/1، والقنوجي: **أبجد العلوم**، 177/3، والزركلي: **الأعلام**، 88/4.

3. الشيخ الفاضل عبد الله القطان: ذكر المؤلف أنه أخذ عنه في مكة المكرمة[1]، ولم أقف له على ترجمة.
4. الشيخ محمد بن سالم بن أحمد الحفني أو الحفناوي (ت 1181هـ)[2]: ذكر المؤلف انه أخذ عنه في مصر[3].

ولا شك أن له غير ذلك الكثير من المشايخ ممن أخذ عنهم، ويدل على ذلك:

1. ما ذكره المؤلف من التقائه بالمشايخ في بغداد الزوراء وما حواليها[4].
2. تصريح المؤلف أنه أخذ عن غير واحد في مصر[5].
3. كثرة رحلات المؤلف وتنقله في البلاد، مما يتيح له لقيا المشايخ والأخذ عنهم.

الفرع الثالث: تلاميذه وأقرانه

من تلاميذ المؤلف الشيخ عبد الله بن محمد بن طه بن أحمد العقاد الحلبي الشافعي، أبو البركات، المحدث، شيخ القراء في حلب الشهباء[6]، توفي عام 1229م[7].

وممن ثبتت معاصرته للمؤلف واللقاء به:

---

(1) انظر: الأرضرومي: **مخطوط تحرير في فن مصطلح الحديث**، ق 5.

(2) هو الشيخ الإمام العلامة، المحقق المدقق العارف بالله تعالى، فقيه شافعي، من علماء العربية، ولد بحفنة من أعمال بلبيس بمصر، وتعلم في الأزهر، وتولى التدريس فيه، وألف التآليف النافعة، توفي بالقاهرة. انظر: المرادي: **سلك الدرر**، 49/4، والجبرتي: **عجائب الآثار**، 339/1، والزركلي: **الأعلام**، 134/6.

(3) انظر: الأرضرومي: **مخطوط تحرير في فن مصطلح الحديث**، ق 5.

(4) انظر: الأرضرومي: **مخطوط راموز التحرير والتفسير**، ق 2.

(5) انظر: الأرضرومي: **مخطوط تحرير في فن مصطلح الحديث**، ق 4.

(6) انظر: البيطار؛ عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم (ت 1335هـ): **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، (بيروت، دار صادر، ط2، 1413هـ/1993م)، 947/2، والطباخ: **إعلام النبلاء**، 185/7. مع التنبيه على أن البيطار سمى المؤلف بلطف الله بن أحمد الأرضرومي، ونقل عنه ذلك الطباخ.

(7) قال البيطار بأنه توفي بعد 1205هـ، واستدرك الطباخ بان وفاته كانت سنة 1229هـ في الطاعون، ودفن في تربة لشعلة. انظر: الطباخ: **إعلام النبلاء**، 185/7.

1. الشيخ عمر بن مصطفى كرامة مفتي طرابلس[1]، فقد كتب للمؤلف تقريظًا على شرح القصيدة الخزرجية[2].
2. يوسف الذوقي الطرابلسي[3]، كتب للمؤلف تقريظًا على شرح لامية العجم للطغرائي[4].

وأما الذين عاصروا المؤلف مع احتمال لقائه بهم فهم كثير، لا يتسع المقام لحصرهم.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه

كتب عمر بن مصطفى كرامة مفتي طرابلس عن المؤلف في تقريظه على شرح القصيدة الخزرجية: "وعلمت أن مؤلفه اللوذعي الأريب، الألمعي اللبيب، قد حوى من الفنون أطيبها، ومن اللطائف أعذبها"[5].

وكتب يوسف الذوقي الطرابلسي عن المؤلف، في تقريظه على شرح لامية العجم للطغرائي: "فلله در مؤلفه من ماجد، جمع به ما تفرق من الشرائد، مع وجازة لفظه، وكثرة معناه، وحلاوة ربطه، وجزالة مبناه"[6].

وأثنى عليه الناسخ في نسخة التيمورية، فقال: "تأليف الشيخ الأجل، العالم الفاضل الكامل، النحرير المحقق المدقق، ذي المواهب اللدنية، والمواهب القدسية، والمعارف الربانية"[7].

ووصفه ابن عاشور في تفسيره بالحكيم الصوفي[8].

---

(1) هو عمر بن مصطفى بن أبي اللطف الحنفي الطرابلسي الشهير بابن كرامة (ت بعد 1160هـ)، الشيخ الفاضل الأديب، مفتي طرابلس الشام، تعلم بمصر، ودرس بطرابلس في جامعها، وتوفي فيها. انظر: المرادي (ت 1206هـ): **سلك الدرر**، 192/3، والزركلي: **الأعلام**، 66/5.

(2) انظر: الأرضرومي: **مخطوط شرح القصيدة الخزرجية**، ق 1.

(3) هو يوسف الذوقي الطرابلسي، يروي عنه الشيخ عبد القادر بن خليل كدك زادة الرومي المدني (ت 1187هـ) تدبجًا – أي: رواية الأقران بعضهم عن بعض–، كما في ثبته: المطرب المعرب الجامع لأهل المشرق والمغرب. انظر: البغدادي؛ محمد بن غازي بن داود القرشي: **نعمة المنان في أسانيد شيخنا أبي عبد الرحمن – وهو ثبت الشيخ صبحي السامرائي**، (ملتقى أهل الحديث، http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=21961)، ص 50.

(4) انظر: الأرضرومي: **مخطوط شرح لامية العجم للطغرائي**، ق 1.

(5) انظر: الأرضرومي: **مخطوط شرح القصيدة الخزرجية**، ق 1.

(6) انظر: الأرضرومي: **مخطوط شرح لامية العجم للطغرائي**، ق 1.

(7) انظر: قسم الدراسة، الفصل الثالث، ص 65.

(8) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 55/17.

ولقبه مفهرس مخطوط معارج النور بـ"الشيخ الإمام، خاتمة علماء الإسلام"[1].

وجعله صاحب كتاب "المؤلفون العثمانيون" من كبار العلماء[2]، ووصفه الزركلي بالفقيه الحنفي[3]، وذكر كحالة بأنه "عالم مشارك في بعض العلوم"[4].

وقد اهتم العلماء –شرقًا وغربًا– بالمؤلف ومؤلفاته، ويظهر اهتمام أهل المغرب به أكثر، وذلك لكثرة نسخ كتب المؤلف لديهم[5]، واستشهادهم بأقوال المؤلف، كما فعل ابن عاشور[6].

المطلب الخامس: آثاره ومؤلفاته

من كتب المؤلف وآثاره التي نصت عليها كتب التراجم[7]:

1. معارج النور في شرح أسماء الله الحسنى: يوجد من هذا الكتاب نسختان في دار الكتب الوطنية في تونس:
   أ. مخطوط ضمن مجموع تحت رقم (07142)، عدد أوراقها (146) ورقة.
   ب. مخطوط ضمن مجموع تحت رقم (08529)، خطها مغربي، وعدد أوراقها (82) ورقة.
   وقد نقل عنها ابن عاشور في تفسيره، وبين ذلك[8].

---

(1) انظر: الأرضرومي: **مخطوط معارج النور في شرح أسماء الله الحسنى**، ق 1.

(2) انظر: بروسالي: **المؤلفون العثمانيون**، 12/2.

(3) انظر: الزركلي: **الأعلام** 243/5.

(4) كحالة: **معجم المؤلفين**، 675/2.

(5) كما يظهر في المطلب القادم: آثاره ومؤلفاته.

(6) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 416/1 و 55/17 و 615/30.

(7) انظر: البغدادي: **هدية العارفين**، 840/1، والبغدادي: **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ/1992م)، 49/4 و 503، وبروسالي: **المؤلفون العثمانيون**، 12/2، والزركلي: **الأعلام**، 243/5، وكحالة: **معجم المؤلفين**، 675/2.

(8) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 416/1 و 55/17.

2. اختصار المواقف[1]: وهو اختصار لكتاب (المواقف) للقاضي عضد الدين الإيجِي[2] في علم الكلام.
3. المطالب الموعودة والمكاسب المحمودة: يشتمل هذا الكتاب على تحقيق مطالب جليلة؛ كالوحدة المطلقة، ومجعولية الماهية، وغيرهما[3]، ويوجد من هذا الكتاب نسختان في دار الكتب الوطنية في تونس:
   أ. مخطوط ضمن مجموع تحت رقم (07142)، وعدد أوراقها (15) ورقة.
   ب. مخطوط ضمن مجموع تحت رقم (08529)، وعدد أوراقها (7) ورقات.
4. راموز التحرير والتفسير: وهو تفسير للقرآن في مجلد واحد، انتهى من تأليفه سنة 1197هـ، ويوجد من هذا الكتاب نسختان:
   أ. مخطوط في مكتبة عارف حكمت في المدينة النبوية، تحت رقم: (228/55)، بخط المؤلف، وعدد أوراقها (341) ورقة.
   ب. مخطوط في المكتبة السليمانية – مجموعة خالد أفندي، في إستانبول، تحت رقم (00020)، نسخها السيد محمد بن السيد محمد وسيم[4]، سنة 1221هـ، وعدد أوراقها (589) ورقة[5].

---

(1) ذكر هذا الكتاب أيضًا مفهرس مخطوط معارج النور في شرح أسماء الله الحسنى للمؤلف. انظر: الأرضرومي: **مخطوط معارج النور في شرح أسماء الله الحسنى**، ق 1.

(2) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، القاضي عضد الدين الإيجِي، ولد بإيج من نواحى شيراز، وأخذ عن مشايخ عصره، ولازم الشيخ الهنكي تلميذ البيضاوى، وكان إمامًا في المعقولات، عارفًا بالأصول والمعاني والعربية، مشاركًا في الفقه وغيره من الفنون. جرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بقلعة دِرَيْميان حتى مات مسجونًا في سنة 756هـ. انظر: السبكي؛ تاج الدين، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، أبا نصر (ت 771هـ): **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي و د. عبد الفتاح محمد الحلو، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ)، 46/10، وابن حجر؛ شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبا الفضل (ت 852هـ): **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان (الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1392هـ/1972م)، 110/3.

(3) ذكر محتوى هذا الكتاب، مفهرس مخطوط معارج النور في شرح أسماء الله الحسنى للمؤلف. انظر: الأرضرومي: **مخطوط معارج النور في شرح أسماء الله الحسنى**، ق 1.

(4) لم أقف له على ترجمة.

(5) أشار إليها الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي باسم: تفسير لطف الله أرزني، وهي نفسها. انظر: مؤسسة آل البيت: **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط – علوم القرآن – مخطوطات التفسير**، (عمان، مؤسسة=

ولعل المؤلف قد جعل كتابه هذا (رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم) الذي سيأتي تحقيقه، كالمقدمة لهذا التفسير، وذلك لأمور، منها:

أ. اعتبار التاريخ، فقد كتب المؤلف (رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم) في نحو سنة 1170هـ، ثم أعاد صياغة الكتاب مرة أخرى سنة 1195هـ، وهو الوقت الذي شرع فيه في كتابة تفسيره.

ب. تميز تفسيره راموز التفسير والتحرير بما ذكره من العلوم التي أوردها في كتابه (رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم)، مع التمثيل لها في تفسيره.

ومن كتب وآثار المؤلف غير المذكورة في كتب التراجم، مجموع بخط المؤلف في المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، تحت رقم (2812)، وفيه من مؤلفاته[1]:

5. تحرير في فن مصطلح الحديث: ومنه نسختان:
   أ. الأولى كاملة، عدد أوراقها (6) أوراق.
   ب. الثانية: أول المخطوط ناقص بمقدار ورقة تقريبًا، كتبها سنة 1171هـ، وعدد أوراقها (5) أوراق.
6. شرح صلاة الفتح والقرب المنسوبة لابن مشيش المغربي[2]: يوجد منه نسختان كاملتان، عدد أوراق كل منهما (4) ورقات.
7. رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم: وهو ما يتناوله التحقيق في هذه الرسالة.

=آل البيت، 1987م)، 883/2. وقد قام الدكتور خالص أوران بدراسة هذه النسخة دون تحقيقها، وتقديمها كرسالة نال بها درجة الدكتوراة من جامعة مرمرة عام 1995م، وهي باللغة التركية.

(1) لم ينص المؤلف على معظم عناوين كتبه ورسائله في هذا المجموع، وهذه العناوين، إنما هي مستقاة من عبارات المؤلف المضمنة في الكتاب، وهذه المؤلفات مرتبة في سردها هنا على ترتيبها في المجموع.

(2) هو عبد السلام بن مشيش بن أبي بكر الإدريس الحسنى، أبو محمد (ت 622هـ)، شيخ أبي الحسن الشاذلي، ناسك مغربي، اشتهر برسالة له تدعى "الصلاة المشيشية" شرحها كثيرون، ولد في جبل العلم، بثغر تطوان، وقتل فيه، وقبره هناك. انظر: الشعراني؛ عبد الوهاب بن أحمد بن علي، أبا المواهب (ت 973هـ): **الطبقات الكبرى** المسماة **بلواقح الأنوار في طبقات الأخيار**، تحقيق: خليل المنصور، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1997م)، ص 293، والناصري؛ أحمد بن خالد بن حماد السلاوي، أبا العباس، (ت 1315هـ): **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، (الدار البيضاء، دار الكتاب، 1418هـ/1997م)، 263/2، والزركلي: **الأعلام**، 9/4.

8. رسالة في سر الفتق والرتق: في التوحيد والخلق والوجود لدى الحكماء والمتكلمين وأصحاب الطريقة الصوفية، وعدد أوراقها (16)، ويوجد منه نسختان أخريان في دار الكتب الوطنية في تونس:

أ. مخطوط تحت مسمى: رسالة في واجب الوجود والأفلاك واللوح والقلم، ضمن مجموع تحت رقم (07142)، عدد أوراقها (13) ورقة.

ب. مخطوط ضمن مجموع تحت رقم (08529)، عدد أوراقها (6) ورقات.

وقد نقل منها ابن عاشور في تفسيره، وبين ذلك[1].

9. شعر باللغة التركية العثمانية مع أبيات باللغة العربية، عدد أوراقها (10) ورقات.

10. نبذة في سيرته صلى الله عليه وسلم، وأصحابه، وما يليهم، وبعض أكابر الأمة من الأولياء والعلماء، عدد أوراقها (10) ورقات.

11. تعريب وشرح أبيات لعبد الرحمن الجامي[2] مكتوبة باللغة الفارسية، عدد أوراقها (5) ورقات.

12. شبه تورد على من أطال الباع في فن المعقول، كتبها سنة 1172هـ، لعل هذه النسخة مبتورة، وعدد أوراقها (3) ورقات.

13. سؤالات في مجلس عن قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾[3]، وعن قاعدة ذكرها أهل الميقات، وعن قوله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِ﴾[4]، ومنه نسختان:

أ. الأولى: كاملة، عدد أوراقها: ورقتان.

ب. الثانية: آخر المخطوط ناقص بمقدار ورقة تقريبًا، وعدد أوراقها: ورقتان.

---

(1) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 56/17.

(2) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي (ت 898هـ)، مفسر، فاضل، فقيه، صحب مشايخ الصوفية، ولد في جام من قصبات خراسان، واشتغل بالعلوم العقلية والشرعية فأتقنها، وكان رحمه الله تعالى أعجوبة دهره علمًا وعملاً وأدبًا وشعرًا، انتقل إلى هراة، وتوفي فيها. له مؤلفات جمة، ومنها بالفارسية: أشعة اللمعات شعر في التصوف، والدرة الفاخرة وهي رسالة في تحقيق مذهب الصوفيين والحكماء والمتكلمين في وجود الواجب وحقائق أسمائه وصفاته. انظر: حاجي خليفة: **كشف الظنون**، 742/1 و 1563/2 وغيرها، وابن العماد؛ عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت 1089هـ): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرناؤوط (دمشق، دار ابن كثير، ط1، 1406هـ)، 360/7، والزركلي: **الأعلام**، 296/3.

(3) الأنعام: 158.

(4) النحل: 69.

14. تعليق على رسالة (الخافية) لأرسطاطاليس[1]، وهي في علم الجفر[2]، عدد أوراقها (3) ورقات.
15. شرح لامية العجم للطغرائي[3]، كتبها سنة 1171هـ، وهي في الأدب، عدد أوراقها (15) ورقة، وقد كتب تقريظًا على هذا الشرح السيد يوسف الذوقي[4].
16. شرح القصيدة الخزرجية المسماة بالرامزة للخزرجي[5]، كتبها سنة 1171هـ، وهي في علم العروض، عدد أوراقها (24) ورقة، وقد كتب تقريظًا على هذا الشرح مفتي طرابلس الشيخ عمر بن مصطفى كرامة[6].
17. نبذة من الاشتقاق في اللغة الفارسية وجملة من القواعد المتعلقة بها، كتبها سنة 1171هـ، عدد أوراقها (6) ورقات.
18. رسالة في علم التجويد، عدد أوراقها (6) ورقات.
19. موجز منتخب من البهائية[7] في حساب الصحاح والكسور والمقدار لبهاء الدين العاملي[8]، ويوجد منه نسختان:

---

(1) انظر ترجمته: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 147.

(2) سيأتي تعريفه. انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 123.

(3) هو الحسين بن علي بن محمد الأصبهاني المعروف بالطغرائي (ت 513هـ)، ذو باع مديد في صنعة النظم والنثر، من الوزراء الكتاب، قتله السلطان محمود بن محمد السلجوقي، له لامية العجم، بديعة، كان عملها ببغداد يصف حاله ويشكو زمانه. انظر: ابن خلكان؛ شمس الدين، أحمد بن محمد بن أبي بكر، أبا العباس (ت 681هـ): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، (لبنان، دار الثقافة)، 185/2، والذهبي؛ شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، أبا عبد الله (ت 748هـ): **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ)، 454/19، وحاجي خليفة: **كشف الظنون**، 1537/2، والزركلي: **الأعلام**، 246/2.

(4) سبقت الترجمة له. انظر: ص 27.

(5) هو عبد الله بن محمد الخزرجي الأندلسي، أبو محمد (ت 626هـ)، عروضي، نزل الإسكندرية، وتوفي قتيلاً، له: الرامزة في علمي العروض والقافية تعرف بالخزرجية. انظر: حاجي خليفة: **كشف الظنون**، 1337/2، والبغدادي: **هدية العارفين**، 460/1، والزركلي: **الأعلام**، 124/4.

(6) سبقت الترجمة له. انظر: ص 27.

(7) نسبة لبهاء الدين العاملي. انظر ترجمته في الحاشية التالية.

(8) هو محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمذاني، بهاء الدين (ت 1031هـ)، عالم أديب إمامي، من الشعراء، صاحب التصانيف والتحقيقات، ولد ببعلبك، وتوفي في أصفهان، له خلاصة في الحساب. انظر: المحبي؛محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد (ت 1111هـ): **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، (بيروت، دار صادر)، 440/3، وابن معصوم؛ علي بن أحمد بن محمد الحسني الحسيني (ت 1119هـ): **سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر**، (دون معلومات نشر)، ص 172، والزركلي: **الأعلام**، 102/6.

أ. الأولى: كتبها المؤلف سنة 1171هـ، عدد أوراقها (4) ورقات.

ب. الثانية: كتبها المؤلف سنة 1173هـ، عدد أوراقها (3) ورقات.

20. ملخص (تلخيص المفتاح) للقزويني[1]، كتبها سنة 1171هـ، عدد أوراقها (9) ورقات.

21. رسالة في تحرير أسئلة الجان وأجوبتها، وهي تلخيص لكشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجان للشعراني[2]، كتبها المؤلف سنة 1171هـ، عدد أوراقها (9) ورقات.

22. عجالة في علمي المنطق والطبيعي، ويوجد منه نسختان:

أ. الأولى: كاملة، عدد أوراقها (19) ورقة.

ب. الثانية: مبتورة، والموجود منها ورقتان من ضمنها الوجه الأول من الورقة الأولى.

23. رسالة في أصول الفقه، عدد أوراقها (16) ورقة.

24. شرح بدء الأمالي لسراج الدين الأوشي[3]، في علم التوحيد، عدد أوراقها (26) ورقة.

25. أنموذج في الفقه منتخب من تحارير فقهاء الحنفية، يوجد من هذا الكتاب الصفحة الأولى فقط.

وأوراق أخرى مفرقة ضمن هذا المجموع.

---

(1) هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين القزويني (ت 739هـ)، قاضي القضاة، كان عالمًا بارعًا، اشتغل في علوم كثيرة، توفى بدمشق، وله مصنفات في عدة فنون، منها: كتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان وشرحه بشرح سماه الإيضاح. انظر: السبكي: **طبقات الشافعية الكبرى**، 158/9، وابن كثير؛ إسماعيل بن عمر القرشي، أبا الفداء (ت 774هـ): **البداية والنهاية**، (بيروت، مكتبة المعارف)، 185/14، وابن تغري بردى؛ جمال الدين، يوسف بن تغري بردى بن عبد الله الظاهري، أبا المحاسن (ت 874هـ): **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، (مصر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي)، 318/9، وابن العماد: **شذرات الذهب**، 123/6.

(2) هو عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، ويقال: الشعراوي، أبو محمد (ت 973هـ)، الفقيه المحدث الأصولي الصوفي، توفي في القاهرة. له تصانيف، منها: كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجان. انظر: ابن العماد: **شذرات الذهب**، 372/8، والمحبي: **خلاصة الأثر**، 364/2، والزركلي: **الأعلام**، 180/4.

(3) هو علي بن عثمان بن محمد، أبو محمد، سراج الدين التيمي الأوشي الفرغاني (ت بعد 569هـ)، الفقيه العلامة المحقق، صاحب قصيدة بدء الأمالي في العقائد، وغيرها. انظر: ابن أبي الوفاء؛ محيي الدين، عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفي، أبا محمد (ت 775هـ): **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، (كراتشي، مير محمد كتب خانه)، 367/1، وحاجي خليفة: **كشف الظنون**، 1349/2، والبغدادي: **هدية العارفين**، 700/1، والزركلي: **الأعلام**، 310/4.

وكذلك للمؤلف أيضًا في دار الكتب الوطنية في تونس:

26. رسالة في بحث كلامه تعالى، ويوجد من هذا الكتاب نسختان:

أ. الأولى: مخطوط ضمن مجموع تحت رقم (07142)، وعدد أوراقها (4) ورقات.

ب. الثانية: مخطوط ضمن مجموع تحت رقم (08529)، وعدد أوراقها ورقتان.

27. رسالة في تفسير كلمة لا إله إلا الله، ويوجد من هذا الكتاب نسختان:

أ. الأولى: مخطوط ضمن مجموع تحت رقم (07142)، وعدد أوراقها ورقتان.

ب. الثانية: مخطوط ضمن مجموع تحت رقم (08529)، وعدد أوراقها ورقة واحدة.

28. رسالة في الباري جّل جلاله ووحدانّيته وما يتصل بذلك، ويوجد من هذا الكتاب نسخة ضمن مجموع تحت رقم (07142)، وعدد أوراقها (23) ورقة.

المطلب السادس: عقيدته ومذهبه الفقهي

يتناول هذا المطلب الحديث عن عقيدة المؤلف، ومذهبه الفقهي، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: عقيدة المؤلف

يظهر جليًا تعظيم المؤلف للقرآن الكريم وآياته، مبينًا أن منهج الاستدلال يكمن في القرآن الكريم[1]، وفي اتباع رسوله صلى الله عليه وسلم وأصحابه[2].

وقد حصر المؤلف مقصد القرآن العظيم في الدعوة إلى عبودية الله سبحانه وتعالى التي تتوقف على ثبوت الألوهية والربوبية، وإثبات النبوة، والالتزام بالأحكام، والإقرار بالمعاد، والوعد والوعيد[3].

(1) حيث قرر المؤلف أن الاعتناء بالقرآن هو أساس السعادة الدنيوية والسيادة الأخروية، وهو العاصم من الزلل بإحكامه. انظر: قسم التحقيق، مقدمة المؤلف، ص 74-75.

(2) حيث جعل المؤلف النبي صلى الله عليه وسلم قدوة لكل من أراد التقرير والتحرير، وجعل في اقتفاء الصحابة سبيل النجاة والسلامة. انظر: قسم التحقيق، مقدمة المؤلف، ص 74.

(3) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثالث، ص 106.

ونصح المؤلف بالبعد عن طريقة المتكلمين وأهل الجدال في تحقيق التوحيد[1]، وجعل أوثق طرق التوحيد هي دلالات القرآن العظيم[2].

ويظهر جليًا أن المؤلف على طريقة أهل التصوف، ويدل على ذلك أمور، منها:

1. تعظيم المؤلف للتصوف والمتصوفين؛ كابن عربي الصوفي، وصاحب العرائس، ونجم الدين الكُبْرَى[3].
2. اعتبار المؤلف لبواطن القرآن على طريقة أهل التصوف، وتقريره للذوق، والكشف، والجذبة، والسر[4]، وغير ذلك.
3. وصف المؤلف لنفسه بالأوَّلي طريقًا[5]، والذاتي سلوكًا[6]، ووصف ابن عاشور له بالحكيم الصوفي[7].
4. جلاء ذلك في تفسيره وكتبه، ومنه ما سيأتي في المآخذ على هذا الكتاب من المنحى والاتجاه الصوفي[8].

ولا يُقَرُّ المؤلف على اتخاذه تلك الطريقة الصوفية، سائلين المولى عز وجل أن يغفر لنا وله، ويتغمدنا وإياه بواسع رحمته، ولعل هذا المنحى في التصوف لدى المؤلف، راجع إلى أمرين، وهما:

1. الاعتقاد الصوفي السائد في عصره، المنتشر علمًا وتعليمًا، وتقريرًا وتأليفًا، وسلوكًا وممارسة.

---

(1) انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 200 و 203 و 204.

(2) انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 202.

(3) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 133، وقسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 199. وكذلك: الأرضرومي؛ لطف الله بن محمد (ت 1202هـ): **مخطوط نبذة في سيرته صلى الله عليه وسلم وأصحابه وما يليهم وبعض أكابر الأمة من الأولياء والعلماء**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 10.

(4) انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 197.

(5) انظر: الأرضرومي: **مخطوط شرح بدء الأمالي لسراج الدين الأوشي**، ق 26.

(6) انظر: الأرضرومي: **مخطوط شرح لامية العجم للطغرائي**، ق 18.

(7) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 55/17.

(8) انظر: قسم الدراسة، الفصل الثالث، ص 57.

2. اعتبار أهل التصوف للتصوف أنه طريقة ومسلك، لا أنه اعتقاد مخالف لما عليه الصحابة والتابعون، ولذلك يقولون مثلاً: "فلان الصوفي طريقة"، ونحو ذلك، باعتبار أن هذه الطريقة موصلة إلى الاعتقاد الصحيح[1].

وأيًّا كان ذلك، فما لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته دينًا، فليس بدين إلى قيام الساعة، لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[2].

الفرع الثاني: مذهبه الفقهي

وأما عن مذهب المؤلف الفقهي، فهو حنفي المذهب[3]، وقد ذكر ذلك عن نفسه[4]، وله كتب في المذهب الحنفي[5].

المطلب السابع: وفاته

توفي رحمه الله في حلب، سنة 1202هـ[6]، الموافق 1787–1788م[7].

---

(1) ذكر المؤلف عن نفسه بأنه الأوّليّ طريقًا. انظر: الأرضرومي: **مخطوط شرح بدء الأمالي لسراج الدين الأوشي**، ق 26، وذكر في أنور طرق التوحيد أن حصول المعاينة الشهودية يكون إما بالجذبة أو السير والسلوك. انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 198.

(2) المائدة: 3.

(3) انظر: البغدادي: **هدية العارفين**، 840/1، والزركلي: **الأعلام**، 243/5، وكحالة: **معجم المؤلفين**، 675/2.

(4) انظر: الأرضرومي: **مخطوط شرح لامية العجم للطغرائي**، ق 18، **ومخطوط شرح بدء الأمالي لسراج الدين الأوشي**، ق 26.

(5) انظر: ص 33.

(6) انظر: البغدادي: **هدية العارفين**، 840/1، والبغدادي: **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، 503/4، وبروسالي: **المؤلفون العثمانيون**، 12/2، والزركلي: **الأعلام**، 243/5، وكحالة: **معجم المؤلفين**، 675/2.

(7) العام الهجري 1202هـ، يبدأ من 1787/10/13م في التاريخ الميلادي، وينتهي في 1788/10/1م. وانظر في تحويل التاريخ: شاكر: **التاريخ الإسلامي**، 572/8.

الفصل الثاني

دراسة الكتاب

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موضوع الكتاب وبعض المؤلفات فيه

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب

المبحث الثالث: قيمة الكتاب والمآخذ عليه

المبحث الأول

موضوع الكتاب وبعض المؤلفات فيه

يتناول هذا المبحث الحديث عن موضوع هذا الكتاب، والتعريف بموضوعه، ثم ذكر بعض المؤلفات فيه، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: موضوع الكتاب، والتعريف بموضوعه

اعتنى العلماء بكتاب الله الكريم تفسيرًا وتأصيلاً لعلومه، وفي هذا الكتاب جمع المؤلف بين علوم القرآن وبين القواعد والأصول في التفسير؛ فذكر المؤلف تاريخ نزول القرآن، وتدوينه، والنسخ، والقراءات، ولغة القرآن، وإعجازه، وغيرها مما يتعلق بعلوم القرآن، وذكر كذلك أسباب الخلاف بين العلماء في التفسير، وبيَّن وجوه الترجيح عند وقوع الخلاف، وهو مما يدخل في أصول التفسير.

وفيما يأتي الحديث عن تعريف علوم القرآن وأصول التفسير، والفرق بينهما، وكذلك الفرق بين أصول التفسير والتفسير[1]، وذلك عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: علوم القرآن في اللغة وفي الاصطلاح

قبل تعريف علوم القرآن بالمعنى الاصطلاحي التدويني، يجدر التعريف بطرفي هذا المركب[2].

---

(1) الحديث عن هذه المسائل هو على وجه الإجمال والاختصار، ويمكن الوقوف على تفصيلها والتوسع فيها في الكتب والرسائل العلمية المتخصصة، لمن أراد ذلك.

(2) انظر في تعريف علوم القرآن: الزرقاني؛ محمد عبد العظيم (ت 1367هـ): **مناهل العرفان في علوم القرآن**، (لبنان، دار الفكر، طذ، 1416هـ/1996م)، 1/9-20، وعباس؛ د. فضل حسن (ت 1432هـ): **إتقان البرهان في علوم القرآن**، (عمان، دار النفائس، ط2، 1430هـ/2010م)، 1/53-63، وحيدر؛ د. حازم سعيد: **علوم القرآن بين البرهان والإتقان**، (المدينة المنورة، مكتبة دار الزمان، 1420هـ)، ص 17-27، والرومي؛ أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان: **دراسات في علوم القرآن**، (الرياض، ط14، 1426هـ/2005م)، ص 19-32.

فـ"علوم" في اللغة: جمع عِلْم، وهو: نقيض الجهل، يقال: تعلّمت الشَّيءَ: إذا أخذت علمَه[1].

وهو في اصطلاح علماء التدوين: المعلومات المنضبطة بجهة واحدة، سواء أكانت موضوعًا أم غاية[2].

وأما القرآن في اللغة فقد اختلف العلماء فيه من حيث الهمز والتخفيف، ومن حيث الاشتقاق وعدمه، ومن حيث المصدرية والوصفية[3]، ويمكن القول بأنه مصدر مرادف للقراءة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾[4]، ثم نقل من هذا المعنى، وجعل اسمًا للكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم، من باب إطلاق المصدر على مفعوله، ودخول الألف واللام عليه إنما هو لِلَمْحِ الأصل لا للتعريف[5].

وهو في الاصطلاح: كلام الله[6] المعجز المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا نقلاً متواترًا، المتعبد بتلاوته[7].

---

(1) انظر: ابن فارس؛ أحمد بن فارس بن زكريا، أبا الحسين (ت 395هـ): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت، دار الجيل، ط2، 1420هـ/ 1999م)، 110/4.

(2) انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 10/1.

(3) انظر في ذلك: الزركشي؛ محمد بن بهادر بن عبد الله، أبا عبد الله (ت 794هـ): **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت، دار المعرفة، 1391هـ)، 277/1، والسيوطي؛ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، أبا الفضل (ت 911هـ): **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: سعيد المندوب، (لبنان، دار الفكر، ط1، 1416هـ/1996م)، 144/1، وعباس: **إتقان البرهان**، 55/1.

(4) القيامة: 17-18.

(5) انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 11/1.

(6) مذهب أهل السنة أنه كلام الله تعالى حقيقة، ليس بمخلوق، وليس كلامًا في النفس فقط. انظر: ابن أبي العز؛ صدر الدين، محمد بن علاء الدين علي بن محمد الحنفي (ت 792هـ): **شرح العقيدة الطحاوية**، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط4، 1391هـ)، ص 179-195.

(7) انظر: الغزالي؛ محمد بن محمد الطوسي، أبا حامد (ت 505هـ): **المستصفى في علم الأصول**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ)، ص 81، والشوكاني؛ محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ): **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**، تحقيق: محمد سعيد البدري، (بيروت، دار الفكر، ط1، 1412هـ/1992م)، ص 62، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 15/1.

وأما علوم القرآن، ففي المعنى الإضافي يشير إلى العلوم والمعارف المتصلة بالقرآن الكريم، الخادمة له، أو المستندة إليه، على وجه الشمول، فينتظم في ذلك: علم التفسير، والقراءات، وعلم الرسم، وإعجاز القرآن، والناسخ والمنسوخ، واللغة، وغير ذلك[1].

وهو بالمعنى الاصطلاحي التدويني، أصبح أخص من مدلوله في المعنى الإضافي، وليس هناك تعريف للمتقدمين له في وصفه اللقبي بل هي تعريفات للمتأخرين[2]، ويمكن القول بأنه "مباحث تتعلق بالقرآن الكريم، من ناحية نزوله، وترتيبه، وجمعه، وكتابته، وقراءته، وتفسيره، وإعجازه، وناسخه ومنسوخه، ودفع الشبه عنه، ونحو ذلك"[3].

الفرع الثاني: أصول التفسير في اللغة وفي الاصطلاح

قبل تعريف أصول التفسير بالمعنى الاصطلاحي التدويني، يحسن التعريف بطرفي هذا المركب[4].

فأصول: جمع أصل، وهو في اللغة: أساس الشيء، وأصل الشيء: قاعدته، ومنه قوله تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾[5][6].

---

(1) انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 17/1.

(2) انظر: حيدر: **علوم القرآن بين البرهان والإتقان**، ص 26.

(3) الزرقاني: **مناهل العرفان**، 20/1.

(4) انظر في تعريف أصول التفسير: الفريح؛ د. حامد بن يعقوب: **بحث جهود الأئمة في أصول تفسير القرآن الكريم**، (مركز تفسير للدراسات القرآنية، http://tafsir.net/conference/wp-content/uploads/2011/05/Ilm_Ossoul.pdf)، ص 770-771، والرومي؛ أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان: **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**، (الرياض، مكتبة التوبة، ط4، 1419هـ)، ص 7-11، والسبت؛ خالد بن عثمان: **قواعد التفسير – جمعًا ودراسة**، (دار ابن عفان)، 22/1-30، والعك؛ خالد عبد الرحمن: **أصول التفسير وقواعده**، (بيروت، دار النفائس، ط2، 1406هـ/1986م)، ص 30، والطيار؛ مساعد بن سليمان: **فصول في أصول التفسير**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط3، 1420هـ/1999م)، ص 11.

(5) إبراهيم: 24.

(6) انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 109/1، والراغب الأصفهاني؛ الحسين بن محمد، أبا القاسم (ت 502هـ): **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (لبنان، دار المعرفة)، 19/1.

وفي الاصطلاح: يطلق على ما عرف بنفسه من غير افتقار إلى غيره، وكذلك على ما بني عليه غيره[1].

ويقرب من معنى الأصل كلمتان:

الأولى: الأساس: وهو الأصل، والشيء الوطيد الثابت، فأُسُّ البناء: أصله، وقاعدته التي يبتنى عليها[2].

والثانية: القاعدة: وهي الأساس، يقال: قواعد البناء: أساسه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ﴾[3][4].

وعلى هذا، فإن قيل: أصول التفسير، أو أسس التفسير، أو قواعد التفسير، فكلها مصطلحات متقاربة تدل على هذا العلم[5].

وأما التفسير في اللغة: فهو مصدر فَسَّرَ، من الفَسْر: وهو البيان والإيضاح والإظهار، يقال: فَسَرْتُ الشَّيءَ، وفسَّرتُه[6].

وهو في الاصطلاح: "علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه"[7].

وأصول التفسير بالمعنى الاصطلاحي التدويني: هي الأسس والقواعد والمقدمات العلمية التي يتوصل بها إلى الفهم الصحيح للقرآن، وتعرف بها طرقه ومناهجه وأنواعه[8].

---

(1) انظر: الآمدي؛ علي بن محمد، أبا الحسن (ت 631هـ): **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: د. سيد الجميلي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1404هـ)، 210/3، والجرجاني؛ علي بن محمد بن علي (ت 816هـ): **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1405هـ)، ص 45، وله معان أخرى، انظرها في: ابن النجار؛ تقي الدين، محمد بن أحمد بن عبد العزيز، أبا البقاء (ت 972هـ): **شرح الكوكب المنير** المسمى **بمختصر التحرير** أو **المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه**، تحقيق: د. محمد الزحيلي و د. نزيه حماد، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية، ط2، 1413هـ)، 39/1.

(2) انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 14/1، والراغب الأصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**، 17/1.

(3) البقرة: 127.

(4) انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 109/5، والراغب الأصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**، 409/1.

(5) انظر: الفريح: **بحث جهود الأئمة في أصول تفسير القرآن الكريم**، ص 771.

(6) انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 504/4، والراغب الأصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**، 380/1.

(7) الزركشي: **البرهان**، 13/1.

(8) انظر: الفريح: **بحث جهود الأئمة في أصول تفسير القرآن الكريم**، ص 771، والرومي: **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**، ص 11، والسبت: **قواعد التفسير**، 30/1، والعك: **أصول التفسير وقواعده**، ص 30.

الفرع الثالث: الفرق بين أصول التفسير وعلوم القرآن

يرى الشيخ مناع القطان أن علوم القرآن يمكن أن تسمى بأصول التفسير؛ وذلك لأن علوم القرآن تتناول المباحث التي لا بد للمفسر من معرفتها[1].

وقد تطلق أصول التفسير على علوم القرآن من باب إطلاق الجزء على الكل، أو لكون علوم القرآن تشتمل على مباحث كثيرة من أصول التفسير منثورة في أبواب علوم القرآن المختلفة[2].

ولعل الأولى أن يقال: إن أصول التفسير تختلف عن علوم القرآن؛ فأصول التفسير أخص من علوم القرآن، فهما يشتركان في خدمة القرآن الكريم والاستناد إليه، لكن علوم القرآن تشتمل على مباحث لا علاقة لها بأصول التفسير؛ وإنما هي من باب الجمع والتوثيق والتاريخ وغير ذلك، وأما أصول التفسير فهو يقوم على ضبط التفسير، ووضع قواعد وضوابط ضرورية للتفسير الصحيح[3].

الفرع الرابع: الفرق بين أصول التفسير والتفسير

وأما الفرق بين أصول التفسير والتفسير فهو أن أصول التفسير هي القواعد والكليات التي يتوصل من خلالها إلى الفهم الصحيح للقرآن الكريم، والتفسير إيضاح وبيان لمعاني القرآن الكريم وفق تلك القواعد والكليات، ومثل أصول التفسير مع التفسير كمثل النحو مع النطق العربي[4]، وكمثل أصول الفقه مع الفقه.

---

(1) انظر: القطان؛ مناع بن خليل (ت 1420هـ): **مباحث في علوم القرآن**، (الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 1421هـ/2000م)، ص 12.

(2) انظر: السبت: **قواعد التفسير**، 33/1.

(3) انظر: حيدر: **علوم القرآن بين البرهان والإتقان**، ص 27، والفريح: **بحث جهود الأئمة في أصول تفسير القرآن الكريم**، ص 773، والرومي: **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**، ص 11، والسبت: **قواعد التفسير**، 33/1، والطيار؛ د. مساعد بن سليمان بن ناصر: **المحرر في علوم القرآن**، (جدة، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، ط2، 1429هـ/2008م)، ص 53-55.

(4) انظر: العك: **أصول التفسير وقواعده**، ص 30، والفريح: **بحث جهود الأئمة في أصول تفسير القرآن الكريم**، ص 774، والسبت: **قواعد التفسير**، 33/1.

المطلب الثاني: بعض الكتب في علوم القرآن وأصول التفسير

لعل أول من دون في علوم القرآن بصورة مستقلة من حيث المحتوى والمضمون دون العنوان، هو الحارث المحاسبي (ت 243هـ) في كتابه (فهم القرآن)، وأول من ألف في علوم القرآن محتوى وعنوانًا، هو ابن حبيب النيسابوري (ت 406هـ) في كتابه (التنبيه على فضل علوم القرآن)[1].

ومن الكتب المؤلفة في علوم القرآن: (البرهان في علوم القرآن) للحوفي (ت 430هـ)[2]، و(فنون الأفنان في عيون علوم القرآن) لابن الجوزي (ت 597هـ)، و(جمال القراء وكمال الإقراء) للسخاوي (ت 643هـ)، و(المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز) لأبي شامة المقدسي (665هـ)، و(الإكسير في قواعد التفسير)[3] لسليمان بن عبد القوي الطوفي (ت 716هـ)[4]، وغيرها.

ومن أهم وأجمع كتب علوم القرآن: كتاب (البرهان في علوم القرآن) للزركشي (ت 794هـ)، وكتاب (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطي (ت 911هـ)، وكتاب (مناهل العرفان في علوم القرآن) للزرقاني (ت 1367هـ).

وأما علم أصول التفسير فقد كان من أواخر العلوم تأليفًا بصورة مستقلة[5]، مع أن التفسير كان أول العلوم وجودًا من حيث التطبيق، ولعل أبا نصر أحمد بن محمد الحدادي (ت بعد 400هـ) هو أول من صنف في علم أصول التفسير في كتابه (المدخل لعلم تفسير كتاب الله)[6].

---

(1) انظر: حيدر: **علوم القرآن بين البرهان والإتقان**، ص 95، وقد ذكر ذلك بعد أن ناقش الأقوال في أول من صنف في علوم القرآن، وبين أن هذه النتيجة إنما هي بناء على ما اطلع عليه، وليست على وجه القطع.

(2) على خلاف فيه، هل هو كتاب في التفسير أو كتاب في علوم القرآن؟

(3) ذكر المؤلف في عنوان الكتاب: قواعد التفسير، لكن الكتاب ألصق إلى كتب علوم القرآن حسب المعنى الاصطلاحي من غيره. انظر: حيدر: **علوم القرآن بين البرهان والإتقان**، ص 105.

(4) انظر في الكتب المؤلفة في علوم القرآن: حيدر: **علوم القرآن بين البرهان والإتقان**، ص 97–108، والرومي: **دراسات في علوم القرآن**، ص 41–49، والطيار: **المحرر في علوم القرآن**، ص 31–50.

(5) مع التنبيه على أن بعض مباحث هذا العلم قد دونت في أصول الفقه.

(6) انظر: الفريح: **بحث جهود الأئمة في أصول تفسير القرآن الكريم**، ص 789.

ومن الكتب المؤلفة في أصول التفسير: (مقدمة في أصول التفسير)[1] لابن تيمية (ت 728هـ)، و(الفوز الكبير في أصول التفسير) لولي الله الدهلوي (ت 1176هـ)، و(التكميل في أصول التأويل) للفراهي (ت 1349هـ)، و(القواعد الحسان المتعلقة بتفسير القرآن) للسعدي (ت 1376هـ)[2]، وغيرها.

(1) وهي من أهم الكتب في التأصيل لهذا العلم، ويدل على أهميتها أن ابن كثير أورد كثيرًا منها بلفظها في مقدمة تفسيره. انظر: ابن كثير؛ إسماعيل بن عمر القرشي، أبا الفداء (ت 774هـ): **تفسير القرآن العظيم** المعروف **بتفسير ابن كثير**، (بيروت، دار الفكر، 1401هـ)، 1/4-7.

(2) انظر: الفريح: **بحث جهود الأئمة في أصول تفسير القرآن الكريم**، ص 789-798، والطيار: **فصول في أصول التفسير**، ص 12-14.

المبحث الثاني
منهج المؤلف في الكتاب

يتناول هذا المبحث الحديث عن مباحث هذا الكتاب، ثم عن طريقة المؤلف في التحرير والتعليق، وكذلك عن موارد المؤلف، وذلك عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول: نظرات في مباحث الكتاب

في هذا المطلب نظرة إجمالية على مباحث هذا الكتاب، وأخرى تفصيلية.

أولاً: النظرة الإجمالية

نهج المؤلف في هذا الكتاب منهجًا دقيقًا ومحكمًا فيما أراد البحث فيه، وقد جعله في: مقدمة، وتسعة فصول، وخاتمة.

أشار في المقدمة إلى أهمية العناية بالقرآن العظيم، وسبب التأليف في قواعد التفسير، وصفة هذا التأليف، وطريقته فيه.

وأما الفصول، فقد ذكرها المؤلف بلا عناوين[1]، وهي:

الفصل الأول: في نزول القرآن وكتابته وجمعه.

الفصل الثاني: في بيان المكي من القرآن والمدني منه.

الفصل الثالث: في مقصد القرآن العظيم.

الفصل الرابع: في الفنون التي يتعلق بها.

الفصل الخامس: في أسباب الخلاف في التفسير وبيان وجوه الترجيح.

الفصل السادس: في النسخ في القرآن وحكمته.

الفصل السابع: في القراءات؛ المتواتر منها وغير المتواتر.

الفصل الثامن: في فصاحة القرآن وبلاغته وبيانه.

الفصل التاسع: في إعجاز القرآن.

---

(1) لم يضع المؤلف عناوين للفصول باستثناء الفصل الرابع فقد جعل له عنوانًا، والباقي هي عناوين مقترحة للدلالة على محتوى الفصل.

وجعل المؤلف الخاتمة في بيان طرق التوحيد، والنصيحة فيها بالقرآن الكريم، ثم كان مسك الختام بالصلاة والتسليم.

ثانيًا: النظرة التفصيلية

فأما المقدمة: فقد بدأها المؤلف ببراعة الاستهلال بالحمد لله والصلاة على رسوله وآله وأصحابه، مشيرًا إلى منة الله على أهل التأويل والتفسير في إحكام نصوص كتابه عن التعليل بالرأي والتقدير، وفي جعل رسوله قدوة لخاصة المعتنين بكتاب الله تقريرًا وتحريرًا، وجعل سبل السلامة فيما فهمه وعمل به آل الرسول صلى الله عليه وسلم، وأصحابه رضوان الله تعالى عليهم.

وهو بذلك جمع بين ثلاثة أمور تحقق علو الرتبة في التأويل والتفسير، وهي: العناية بنصوص القرآن على ما هي عليه، ونصوص السنة، والاقتداء بعمل النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة رضوان الله عليهم.

ثم بين أهمية العناية بالقرآن الكريم، إذ العناية به وخدمته تحقق أسباب السعادة في الحياة الدنيا، والسيادة في الحياة الآخرة.

ثم بين سبب تأليف هذا الكتاب؛ وهي مستمدة من أهمية القرآن الكريم، ولعناية المؤلف بتحقيق علومه وتعليمه، وأملاً منه في انضمامه مع خَدَمَةِ كتاب الله الكرام.

ووصف هذا التأليف بعدة صفات، وهي: أنه رسالة، وأنه موجز، ومفيد للمستفيد، ومتعلق بتفسير القرآن العظيم، ومتكفل لقواعد تبيان القرآن وتحرير تفسيره.

و في نهاية المقدمة أشار إلى أن هذا التأليف يقع في تسعة فصول وخاتمة.

وأما الفصول التسعة، فهي كما يأتي:

الفصل الأول: وهو في نزول القرآن وكتابته وجمعه، تحدث فيه كذلك عن نقط القرآن وتحزيبه، ثم عن أسماء القرآن وصفاته.

الفصل الثاني: وهو في بيان المكي والمدني من القرآن، ذكر فيه تعريف المكي والمدني، ثم ذكر السور المكية والمدنية، وبين السور المختلف في مكيتها ومدنيتها.

الفصل الثالث: وهو في مقصد القرآن العظيم؛ وهو الدعوة إلى العبودية لله، المتوقفة على:

1. إثبات الربوبية والألوهية.
2. إثبات النبوة والرسالة.
3. بيان الشرائع والأحكام.
4. إثبات اليوم الآخر والمعاد.
5. ذكر الوعد بالترغيب والوعيد بالترهيب.
6. قصص السابقين وأحوالهم فيمن آمن وأطاع وأناب، وفيمن كفر وعصى وحاد.
7. الجدال بالتي هي أحسن إلى طريق الحق والصواب.
8. الإرشاد إلى سبيل الفوز والرشاد، وما تضمن ذلك من الشروط والآداب.

ثم بين المؤلف الحكمة في تكرار المتلو من القرآن، محققة بهذا التكرار تعدد أسباب المتلو وتنوعه، واستيفاء مقاصده، وتثبيت أساس العبودية وفروعها، وتحقيق مقتضياتها، إضافة إلى تحقيق بلاغة القرآن العظيم وشمولها، واستيفاء أغراضها.

الفصل الرابع: في الفنون التي يتعلق بها

ذكر المؤلف في هذا الفصل خمسة وثلاثين علمًا وفنًا مما يتعلق بها القرآن الكريم؛ حروفه وكلماته، وألفاظه وجمله، ومعانيه ودلالاته؛ تفسيرًا وتأويلاً.

وقد ذكرها إجمالاً، ثم شرع في تفصيلها تعريفًا بها وتعليلاً لتعلقها بالقرآن.

وبعد أن ذكرها أشار إلى أن هذه العلوم والفنون ليست للحصر والاقتصار؛ بل تتعداها إلى غيرها من العلوم والفنون، كما أن من قصرها على اثني عشر علمًا وفنًا؛ إنما كان باعتبار ما هو الغالب المستعمل لدى المفسرين، يقول المؤلف: "واعلم، أني لا ادعي الاقتصار فيما ذكرته، فإن لحضرة القرآن علومًا أخر، منها ما هو غائب عن عقول البشر، ومنها ما هو مودوع في النفوس القدسية. وقولهم: يستمد المفسر من اثني عشر فنًا أو نحو ذلك، بالنظر إلى ما هو الغالب المستعمل فيه، كما أشرنا إليه، فلا منافاة."[1].

وهذه الفنون الخمسة والثلاثون، هي:

1. التفسير. 2. القراءات. 3. التجويد. 4. أصول الفقه.

(1) انظر: قسم الدراسة، الفصل الرابع، ص 153.

5. اللغة.	6. رسم الخط.	7. الصرف.	8. النحو.
9. الاشتقاق.	10. المعاني.	11. الفقه.	12. الفرائض.
13. الحساب.	14. الجفر.	15. الحديث.	16. أصول الحديث.
17. الجدل.	18. الكلام.	19. المنطق.	20. التصوف.
21. البيان.	22. البديع.	23. العروض.	24. الحكمة.
25. الطبيعي.	26. الهيئة.	27. الهندسة.	28. الطب.
29. التشريح.	30. التاريخ.	31. التدبير.	32. الرمل.
33. التعبير.	34. الفلاحة.	35. القيافة.	

الفصل الخامس: وهو في أسباب الخلاف في التفسير، وبيان وجوه الترجيح

ذكر المؤلف في هذا الفصل أسبابًا للخلاف بين أهل الاجتهاد من المفسرين، ومنها:

1. اختلاف القراءات.
2. اختلاف الإعراب.
3. اختلاف اللغويين.
4. الاشتراك اللفظي مع تعدد الوجوه في المعاني لذلك اللفظ.
5. احتمال العموم أو احتمال الخصوص.
6. احتمال الإطلاق أو احتمال التقييد.
7. احتمال الحقيقة أو احتمال المجاز.
8. احتمال الإضمار أو احتمال الاستقلال.
9. احتمال التأصيل أو احتمال الزيادة.
10. احتمال التقديم أو احتمال التأخير.
11. احتمال وقوع النسخ أو احتمال بقاء الإحكام.
12. تعدد الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة في التفسير وأسباب النزول، وغيرها.

ثم ذكر بعد ذلك وجوه الترجيح عند الاختلاف، ومن ذلك:

1. الترجيح بدلالة الآيات الأخرى.

2. الترجيح بدلالة الحديث.
3. الترجيح بموافقة قول السلف والجمهور.
4. الترجيح بتأييد اللغة.
5. الترجيح بتأييد الصرف.
6. الترجيح بتأييد الاشتقاق.
7. الترجيح بتأييد السياق والسباق.
8. الترجيح بتقديم المتبادر.
9. الترجيح بتقديم الأصالة في اللفظ؛ وهي الحقيقة، إلا أن يكون المجاز أكثر استعمالاً، فيقدم المجاز على الحقيقة.
10. الترجيح بتقديم العموم، إلا أن يكون للخصوص دليل، فيقدم الخصوص على العموم.
11. الترجيح بتقديم المطلق عند الإطلاق، إلا أن يتعين التقييد، فيقدم المقيد على المطلق.
12. الترجيح بتقديم ما حقه التقديم، إلا أن يتقوى دليل التأخير، فيقدم التأخير على التقديم.

الفصل السادس: وهو فيما يتعلق بالنسخ في القرآن وحكمته

ذكر المؤلف في هذا الفصل تعريف النسخ؛ وهو رفع الحكم الشرعي بعد تقريره، فالنسخ: رفع، وهو يرفع ما كان مقررًا، ويرفعه إذا كان من الأحكام الشرعية.

فأدخل في هذا التعريف شروط ما يدخل في النسخ: الحكم المقرر سلفًا، وحكمه؛ وهو الرفع.

وأخرج من النسخ ما لا يدخل فيه؛ كالأخبار المحضة، وما لم يكن مقررًا سلفًا، وما لم يرفع حكمه بالكلية؛ كالعام بعد تخصيصه، والمطلق بعد تقييده، والاستثناء.

ثم أكد احتمال وقوع وجريان النسخ فيما كان بمعنى الطلب والإنشاء، وهو: الأحكام الشرعية، والأخبار المضمنة معنى الطلب والإنشاء، ولا يقع النسخ في الأخبار المحضة المجردة عن الطلب والإنشاء.

وبين أن وقوع النسخ، من حيث اللفظ والمعنى (التلاوة والحكم)، على ثلاثة أقسام، وهي:

1. نسخ اللفظ (التلاوة) مع بقاء المعنى (الحكم).
2. نسخ المعنى (الحكم) مع بقاء اللفظ (التلاوة)، وهو أكثر أنواع النسخ في القرآن.

3. نسخ اللفظ والمعنى (التلاوة والحكم).

ثم بين حكمة النسخ البالغة في مراعاة المصالح مع درء المفاسد، مما يحقق مقاصد الشريعة، ومراعاة الدواعي من الأسباب وزوال الموانع، مما يؤدي إلى ثبوت الحكم الجديد ومقتضاه من العمل أمرًا ونهيًا.

ثم نبه في آخر هذا الفصل على أن النسخ لا يوهم النقص ولا يقتضيه؛ لأن الحكم الأول والحكم التالي، كلاهما كانا لمراعاة المصالح والدواعي، فأوجب الحكمة البالغة.

الفصل السابع: وهو في القراءات، المتواتر منها وغير المتواتر

حدد المؤلف في هذا الفصل القراءات المتواترة بالقراءات السبع، وهي قراءة: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو البصري، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، والتي جرى مجراها في التواتر، وهي قراءة: أبي جعفر، ويعقوب، وخلف، فتمت بذلك القراءات العشر المتواترة.

ثم بين أن حكم قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخلف، تجري مجرى القراءات السبع في إكفار جاحدها، وجواز قراءتها في الصلاة، وعدم جواز مسِّ المحدثِ والجنبِ ومن في حكمه القرآنَ، وإفادة الحكم القطعي، ونحو ذلك.

وعرَّج على وصف القراءات غير المتواترة بأنها الشاذة.

ثم اختار لقبول القراءة ثلاثة شروط، وهي: صحة السند، وتوافقها مع رسم مصاحف عثمان رضي الله عنه، ولو احتمالاً، وأن يكون لها وجه في لغة العرب المعتنى بها.

الفصل الثامن: وهو في فصاحة القرآن وبلاغته وبيانه

ذكر المؤلف في هذا الفصل ما تضمنه القرآن من نفائس الفصاحة والبلاغة والبيان والبديع.

وذكر ما يحويه البيان من أنواع المجاز، والكناية، والتشبيه.

ثم ذكر من أنواع البديع: الالتفات، والتجريد، والاعتراض، والمشاكلة، والرد، والتتميم، والتكرار، والتهكم، واللف والنشر، والجمع، والمبالغة، والالتزام، والترصيع، وحسن الفواصل، والتجنيس.

وأشار المؤلف في الفصل الرابع إلى موضوع هذا الفصل، لكنه هنا زاده تفصيلاً، وجعله تمهيدًا للفصل التاسع المتعلق بإعجاز القرآن؛ حيث إن لغة القرآن أعلى موارد إعجازه التي تحدى بها أهل اللغة قاطبة.

الفصل التاسع: وهو في إعجاز القرآن

ذكر المؤلف في هذا الفصل جوانب من إعجاز القرآن، من حيث: اللغة، والإخبار عن القرون الماضية، والغيوب المستقبلة، وتعريفه بالله سبحانه وتعالى وأسمائه وصفاته، وتحقيق صلاح الدنيا والآخرة بالعمل بأحكامه وتشريعاته، وإرشاده إلى مكارم الأخلاق ومحاسنها، وضبط أحوال المكلفين بالتوسط والاعتدال والاقتصاد.

ثم ذكر جوانب أخرى من إعجاز القرآن، متعلقة بحفظ القرآن الكريم عبر الأزمان، وتيسير القرآن وتعلق القلوب به قراءة، مهما كثر ترداده بلا ملل ولا كلل.

وختم جوانب الإعجاز بما يتعلق ببواطن القرآن على طريقة أهل التصوف من التجلي والكشف والرمز، واللطائف الحرفية والتصاريف الغيبية والكنوز الجفرية، مشيرًا إلى إعجاز القرآن بتنوع المعاني والدلالات بألفاظ قليلة مستعذبة، دون تعارض بين هذه المعاني ولا تنافر.

وأما **الخاتمة**؛ فقد جعلها المؤلف في بيان طرق التوحيد

لما بين المؤلف في الفصل الثالث مقصد القرآن العظيم؛ وهو الدعوة إلى العبودية والتوحيد، ناسب أن يبين طرق التوحيد: الأنور والأظلم والأنفع والأوثق[1]، في خاتمة هذه الرسالة، مميزًا بين طريقة المتكلمين بالعقل المطلق والقيل والقال، وبين طريقة الصوفية من العناية بالآيات الكونية وبواطن القرآن.

ثم جعل المؤلف مسك الختام لهذه الرسالة النافعة بالصلاة والتسليم على نبينا محمد وآله وصحبه.

المطلب الثاني: طريقة المؤلف في التحرير والتعليق

تنوعت طرق المؤلف في التحرير والتعليق، ومن ذلك:

---

(1) وسيأتي بيان ذلك في موضعه.

أولاً: يتسم أسلوب المؤلف في الكتاب بالاختصار غالبًا، ولذا يعتبر كتابه متنًا في علوم القرآن وقواعد التفسير وأصوله، وهذا الأمر ظاهر من أول الكتاب إلى آخره، وربما أطنب وفصل في بعض المسائل النادرة، كما في الفنون التي يتعلق بها[1].

ثانيًا: التعريف: نجد المؤلف يعرف المصطلحات وأنواع العلوم، كما في تعريف المكي والمدني[2]، وتعريف بعض العلوم والفنون المتعلقة بالقرآن الكريم[3]، وتعريف النسخ[4]، وتعريف الفصاحة والبلاغة وأنواع البديع[5]، وغير ذلك.

ثالثًا: الإجمال ثم التفصيل: يجمل المؤلف العبارة في المسائل ثم يفصلها تباعًا، وذلك كما في ذكره ما تتوقف عليه الدعوة إلى العبودية من أنواع الأدلة، ثم فصل ذكرها بعد ذلك[6]، وكذلك أجمل الفنون المتعلقة بالقرآن، ثم فصل فيها[7]، وفي لغة القرآن ذكر الفصاحة والبلاغة، ثم البيان والتحسين؛ إجمالاً وتفصلاً[8].

رابعًا: التعليل: يعلل المؤلف لما يذكره من المسائل والتقسيمات، ومن ذلك تعليله لتعلق دخول أنواع كثيرة من العلوم والفنون في تفسير القرآن[9].

خامسًا: التنبيه والتمييز والاستثناء عن الوصف العام: نجد المؤلف ينبه ويميز، كما في أسماء القرآن، فقد ميز بينها وبين صفاته[10]، واستثنى كما في تنبيهه على أن التخصيص والتقييد والاستثناء لا يدخل في النسخ، ولا يطلق على مسماه[11]، وغير ذلك.

---

(1) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 115.
(2) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثاني، ص 97.
(3) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 116 وما بعدها.
(4) انظر: قسم التحقيق، الفصل السادس، ص 167.
(5) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثامن، ص 178 وما بعدها.
(6) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثالث، ص 106 وما بعدها.
(7) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 115 وما بعدها.
(8) انظر: قسم التحقيق، افصل الثامن، ص 178 وما بعدها.
(9) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 116 وما بعدها.
(10) انظر: قسم التحقيق، الفصل الأول، ص 95.
(11) انظر: قسم التحقيق، الفصل السادس، ص 169.

سادسًا: التعامل مع مسائل الخلاف: أفرد المؤلف فصلاً في ذكر أسباب الخلاف في التفسير وبيان وجوه الترجيح فيها[1]، وكان تعامله في مسائل الخلاف على الوجوه الآتية:

1. ذكر الخلاف مطلقًا بلا سبب خلاف ولا ترجيح، وذلك كما في المختلف فيه من السور المكية والمدنية، ووقوع الخلاف في بعض الآيات[2].
2. ذكر الخلاف مع سبب الاختلاف دون ترجيح، كما في مدة نزول القرآن[3].
3. ذكر الخلاف مع الترجيح، كما في أول وآخر ما نزل من القرآن[4]، وفي نقط القرآن وتحزيبه[5]، وفي اشتراط التواتر في قبول القراءة[6].

سابعًا: ينقل المؤلف عن بعض الكتب دون الإشارة إليها[7]، فإذا أراد الزيادة[8] على ما فيها أو الاستدراك[9] أو المخالفة[10]، فإنه غالبًا ما يصدر ذلك بقوله: "قلت: ..." ثم يقرر ما يراه مناسبًا.

المطلب الثالث: موارد المؤلف في الكتاب

اعتمد المؤلف في مصادره على كتب علوم القرآن، وعلوم اللغة، والعلوم الطبيعية، وغير ذلك، وقد أشار المؤلف في الكتاب إلى جملة من المصادر، وهي:

1. (الجامع الصحيح) المعروف بسنن الترمذي، للترمذي (ت 279هـ)[11].
2. (الشجرة النعمانية في الدولة العثمانية) لابن عربي (ت 638هـ)[12].

---

(1) انظر: قسم التحقيق، الفصل الخامس، ص 156.
(2) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثاني، ص 100.
(3) انظر: قسم التحقيق، الفصل الأول، ص 78.
(4) انظر: قسم التحقيق، الفصل الأول، ص 85 و 86.
(5) انظر: قسم التحقيق، الفصل الأول، ص 94.
(6) انظر: قسم التحقيق، الفصل السابع، ص 173.
(7) انظر: ص 54.
(8) كما في جوانب الإعجاز على طريقة أهل التصوف. انظر: قسم التحقيق، الفصل التاسع، ص 191.
(9) كما في تعليله للفرق بين التفسير والتأويل. انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 117.
(10) كما في اشتراط صحة السند دون التواتر في قبول القراءة. انظر: قسم التحقيق، الفصل السابع، ص 173.
(11) انظر: قسم التحقيق، الفصل الأول، ص 83.
(12) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 124.

3. مؤلفات ابن عربي (ت 638هـ)[1]، وهي مصنفات كثيرة، منها: (الفتوحات المكية)، و(التدبيرات الإلهية)، و(التنزلات الموصلية)، و(فصوص الحكم)، وغيرها.
4. (عرائس البيان في حقائق القرآن) للشيرازي (ت 606هـ)[2].
5. تفسير نجم الدين الكبرى (ت 618هـ)[3].
6. (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع المثاني) للشاطبي (ت 590هـ)[4].
7. (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري (ت 833هـ)[5].
8. (طيبة النشر) لابن الجزري (ت 833هـ)[6].

ولم يشر المؤلف في الكتاب إلى جملة من المصادر نقل عنها، ومنها:

9. (التسهيل لعلوم التنزيل) لابن جزي (ت 741هـ)، وقد أكثر النقل عنه، وقد تم بيان ذلك في مواضعه.
10. (إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم) لابن الأكفاني (ت 749هـ)[7].
11. (التلخيص في علوم البلاغة)، و(الإيضاح في علوم البلاغة) للخطيب القزويني (ت 739هـ)[8].

---

(1) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 133.
(2) أشار المؤلف بقوله: "وصاحب العرائس" إلى المؤلف والكتاب. انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 133.
(3) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 133.
(4) انظر: قسم التحقيق، الفصل السابع، ص 171.
(5) انظر: قسم التحقيق، الفصل السابع، ص 173.
(6) انظر: قسم التحقيق، الفصل السابع، ص 174.
(7) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 128 و 138.
(8) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثامن، ص 185.

المبحث الثالث

قيمة الكتاب والمآخذ عليه

يتناول هذا المبحث الحديث عن قيمة الكتاب وأهميته، مع ذكر بعض المآخذ عليه، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: قيمة الكتاب وأهميته

تتجلى قيمة الكتاب وأهميته في أمور، منها:

1. جَمْعُ المؤلف بين علوم القرآن وبين القواعد والأصول في تفسيره، وقد أشار المؤلف إلى ذلك في مقدمته[1].

فقد ذكر المؤلف تاريخ نزول القرآن وتدوينه، ومقصده، ومتعلقات فنونه، والنسخ، والقراءات، ولغة القرآن وإعجازه، وهذه أمور تتعلق بعلوم القرآن.

وذكر أيضًا، وجوه الترجيح عند وقوع الخلاف في التفسير والقراءات، وهو مما يدخل في القواعد والأصول.

وجَمْعُ المؤلف بين علوم القرآن وبين القواعد والأصول، يهدف إلى تحقيق سبب تأليف الكتاب؛ وهو الفهم والتفهيم والتبيين والتحرير للقرآن العظيم.

2. التنبيه على مقاصد القرآن وعلومه:

ويبرز ذلك بتنبيه المؤلف على مقصد القرآن العظيم وهو العبودية، وأنواع الدلالة عليها بتثبيت الربوبية، وغير ذلك[2].

ويعلل المؤلف الحكمة من التكرار وتنوع الأدلة في القرآن، وذلك لتعدد المقاصد فيها، واستيفاء البلاغة المؤثرة في نِسَبِ الكلام، وتأدية المرام في السياق، وإدراج النكت واللطائف[3].

---

(1) انظر: قسم التحقيق، مقدمة المؤلف، ص 75.

(2) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثالث، ص 106.

(3) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثالث، ص 110.

ومن المقاصد أيضًا، التنبيه على إعجاز القرآن[1] ولغته وبيانه[2]، مما يعالج القلب والروح والجسد، ويوجب الإيمان والعمل، وكذلك التنبيه على الجوانب الأخرى لهذا الإعجاز في الأخبار الموجبة للاعتبار، والأحكام الموجبة لتحقيق المصالح ودرء المفاسد، والأخلاق الموجبة لمحاسن الاجتماع وكريم الخصال.

وينبه المؤلف على أهمية العناية بالقرآن، وأن فيها السعادة الدنيوية والسيادة الأخروية[3].

3. التفصيل في الفنون التي يتعلق بها القرآن: فصل المؤلف في الفنون التي يتعلق بها القرآن، وجعلها خمسة وثلاثين فنًا، ولم يقتصر على اثني عشر فنًا أو ما شابه ذلك، بل نبه أيضًا على أن هنالك فنونًا أخرى لم يذكرها[4].

وهذا التفصيل الموسع لهذه الفنون مفيد للمبتدئ، ومؤنس للذكي والمجتهد في علوم القرآن والتفسير، وبها تعرف مآخذ الناس في التفسير وأسباب الخلاف، ونظرات الاختلاف في الفهوم والدلالات للقرآن العظيم.

4. جمع المؤلف بين العلوم المختلفة لخدمة التفسير بأنواعه: ذكر المؤلف علومًا متنوعة تسعى للوصول إلى الفهم الأدق للقرآن العظيم، فأدخل علوم اللغة العربية التفصيلية، وأنواعًا من العلوم الطبيعية وغيرها، إضافة إلى العلوم الشرعية.

5. الاختصار المتقن الجامع لعامة موارد علوم القرآن والتفسير: ويظهر ذلك جليًا في شرح المؤلف لخمسة وثلاثين فنًا في فصل واحد[5]، مرتب الأفكار والمباحث، مع اختصار اللفظ وسهولته.

وكذلك من الاختصار المتقن إجمال أسباب الخلاف مع بيان وجوه الترجيح فيها، فذكر المؤلف اثني عشر سببًا، مع اثني عشر وجهًا مرجحًا[6]، وذلك في فصل صغير مختصر.

---

(1) انظر: قسم التحقيق، الفصل التاسع، ص 187.

(2) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثامن، ص 178.

(3) انظر: قسم التحقيق، مقدمة المؤلف، ص 75.

(4) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 115 و 153.

(5) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 115.

(6) انظر: قسم التحقيق، الفصل الخامس، ص 156.

واسترسل في فصاحة القرآن وبلاغته وبيانه ذاكرًا في أنواع البديع خمسة عشر نوعًا[1]، بأسلوب لطيف التركيب، جزل رشيق.

6. لغة المؤلف القوية الأصيلة، مع سهولة اللفظ وتنوع المعاني والتراكيب، بلفظ فائق رقراق، ويظهر هذا الأمر جليًا في هذا الكتاب من أوله إلى آخره، في الألفاظ المفردة والتراكيب البديعة.

وتظهر كذلك لغة المؤلف القوية في تنوع العبارات بين النسخ مع دلالتها على المعنى الفائق الموافق، بل ربما كانت الصياغة الأخرى أقوى في العبارة، وانظر في ذلك إلى تنوع عبارته في اغتنام الفرص، قال في نسخة عارف حكمت: "وَأَنْت أَيُّهَا اللَّبيقُ، تَجَرَّعْ مِنْ كَأْسِ هذَا الرّحيق، فَإِنَّ العُمْرَ آنٌ، وَالفُرْصَةُ نَفْحَةٌ، لا تَنَالُ يَدُ الأَمَاني في كُلِّ زَمَانٍ"، وقال في نسخة التيمورية: "وأنت أيها اللفيق المايس عن نشوة رحيقها، أبرز ما في دَنِّ همتك، وعُجَّ إلى تحصيل مؤانستك من ذا الراح إلى الرشيق والرحراح البريق، فإن العمر والصوارم كالعين من الإنسان"[2].

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب

أما المآخذ التي قد تؤخذ على الكتاب، فمنها:

1. تقرير المؤلف للتصوف وإدراجه في علوم القرآن، ويظهر ذلك في:

أ. كثرة استعمال المؤلف للمصطلحات الصوفية، ومنها: الأضواء القيومية، والسكر، والدقائق الجبروتية، والرقائق الملكوتية، والرموز الحرفية، والكنوز الجفرية[3]، وكذلك: الكشف، والذوق، والشهود، والجذبة، والسير، والسلوك[4]، إلى غير ذلك.

---

(1) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثامن، ص 178.

(2) انظر المعاني في: قسم التحقيق، الفصل التاسع، ص 204–205.

(3) انظر هذه المصطلحات ومعانيها في قسم التحقيق، الفصل التاسع، ص 191 و 193.

(4) انظر هذه المصطلحات ومعانيها في قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 197.

ب. الاعتماد والنصح بكتب ومؤلفات التصوف، ومثال ذلك ما ذكر من مؤلفات ابن عربي[1]، وصاحب العرائس، ونجم الدين الكبرى[2].

ج. التنصيص على إدخال التصوف[3] وبعض علومه في قواعد التفسير؛ كعلم الجفر وعلم الباطن[4]، وغيرهما.

د. اعتماد علم الباطن في تحقيق بعض المسائل، فقد اعتمد المؤلف علوم الباطن وأطلق لها العنان في تحقيق بعض المسائل، كما في إثبات بعض وجوه إعجاز القرآن[5]، وبعض طرق التوحيد[6].

هـ. براعة الصياغة الصوفية لدى المؤلف بما يضاهي كتب الطريقة، ويظهر ذلك جليًا في إعجاز القرآن[7] والخاتمة[8].

2. عدم الإشارة إلى مصادر ومراجع نقل عنها، كما في نقله عن ابن جزي، وقد أكثر النقل عنه، فقد نقل عنه ترتيب الفصول، ومادة الفصول، وقد تم بيان ذلك في كل فصل.

وكذلك عدم الإشارة في نقله عن ابن الأكفاني والخطيب القزويني[9].

3. عدم التحقيق في نسبة بعض المؤلفات؛ ومن ذلك التسليم بمصحف علي بن أبي طالب، رضي الله عنه[10].

4. الاستدلال بالحديث الضعيف في موضع التقرير، كما في حديث: «لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه» [11].

---

(1) وقد وصفه المؤلف بالشيخ الأكبر. انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 124.

(2) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 133.

(3) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 129.

(4) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 123 و 133.

(5) انظر: قسم التحقيق، الفصل التاسع، ص 191.

(6) انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 197 و 202.

(7) انظر: قسم التحقيق، الفصل التاسع، ص 191.

(8) انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 196.

(9) انظر: ص 54.

(10) انظر: قسم التحقيق، الفصل الأول، ص 88.

(11) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 152.

5. ومن الأمور الشكلية عدم تحديد اسم الكتاب[1]، وهذه عادة المؤلف في معظم كتاباته[2]، وكذلك عدم تحديد عناوين لفصول الكتاب[3].

(1) انظر: قسم الدراسة، الفصل الثالث، ص 62.

(2) ويدل على ذلك المجموع الذي بخط المؤلف. انظر: قسم الدراسة، الفصل الأول، ص 30.

(3) انظر: ص 45.

الفصل الثالث

التعريف بالمخطوط

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه، وتسميته

المبحث الثاني: وصف المخطوط، وصور من نسخه

المبحث الأول

صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه وتسميته

يتناول هذا المبحث الحديث عن صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه، وتسمية هذا المخطوط، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه

لم يذكر أحد من أصحاب كتب التراجم –فيما وقفت عليه– هذا المخطوط في مؤلفات لطف الله بن محمد الأرضرومي[1]، ولعل ذلك راجع إلى قلة مصادر ترجمة المؤلف لدى كتب أصحاب التراجم، وعدم وقوفهم على كتبه مباشرة، أو اعتبارهم لهذا الكتاب كالمقدمة ضمن تفسيره المسمى براموز التحرير والتفسير[2]، أو لكون المؤلف لم يضع له اسما خاصًا محددًا، يميزه عن التفسير وكتبه الأخرى[3].

وتظهر صحة نسبة هذا المخطوط إلى المؤلف في عدة أمور، منها:

1. نسخة مكتبة عارف حكمت، كتبها المؤلف بيده، ونص على ذلك في نهاية المخطوط[4].
2. نسخة المكتبة السليمانية، كتبها المؤلف كذلك بيده، ونص على ذلك في نهاية المخطوط[5].
3. نسخة الخزانة التيمورية، منسوخة من أصل كتبه المؤلف بيده، كما أثبت ذلك الناسخ في بداية المخطوط[6].
4. توفر خمس نسخ من هذا المخطوط، فيما وقفت عليه[7].

---

(1) ينبغي التنبيه على أن عدم ذكر الكتاب في كتب التراجم والطبقات، لا يكفي وحده للشك في نسبة الكتاب إلى مؤلفه، حيث لم يَدَّعِ أصحاب كتب التراجم أنهم قد أحصوا جميع مؤلفات من ترجموا لهم. انظر: عبد التواب؛ د. رمضان: **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1406هـ/1985م)، ص 74.

(2) انظر: قسم الدراسة، الفصل الثاني، ص 30.

(3) انظر: المطلب القادم.

(4) انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 207.

(5) انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 207.

(6) انظر: ص 65.

(7) انظر: ص 64.

5. توافق الخط بين نسختي هذا المخطوط اللتين كتبهما المؤلف بيده، وبين كتبه ورسائله الأخرى التي كتبها بيده، ومنها: تفسيره راموز التفسير والتحرير، ومؤلفاته في مجموع المكتبة السليمانية تحت رقم (2812)[1].
6. اتحاد الأسلوب في هذا الكتاب، وفي كتابه التفسير، وكذا في مؤلفاته في مجموع المكتبة السليمانية، مما يدل على أنها من منبع واحد.

المطلب الثاني: تسمية المخطوط

لم يذكر المؤلف اسمًا لهذا الكتاب، وإنما اكتفى بوصفه في نسخة عارف حكمت، فقال: "بادرت إلى تأليف رسالة موجزة مفيدة في تفسيره، متكفلة لقواعد تبيينه وتحريره"[2]، وأطلق في النسخ الأخرى، فقال: "تعلق الخاطر بتأليف رسالة ..."[3].

ووصف هذا الكتاب ناسخ النسخة التيمورية، فقال: "رسالة في التفسير، غريبة الوضع..."[4].

ووصفه مفهرس مجموع رقم (08529) في دار الكتب الوطنية في تونس، فقال: "رسالة في التفسير، تشتمل على قواعد وفوائد، وفيها ما يحتاج إليه المفسر من العلوم"[5].

وقد تعددت عناوين هذا الكتاب في فهارس المكتبات، ومنها:

1. رسالة موجزة في قواعد التفسير، وهو ما جاء في فهرس مخطوطات التفسير وعلوم القرآن في مكتبات المدينة المنورة[6].
2. رسالة في التفسير، وهو ما جاء في فهرس الخزانة التيمورية[7].

---

(1) انظر: الدراسة، الفصل الأول، ص 29.

(2) انظر: قسم التحقيق، مقدمة المؤلف، ص 75.

(3) انظر: قسم التحقيق، مقدمة المؤلف، ص 76.

(4) انظر: ص 65.

(5) انظر: الأرضرومي: **مخطوط معارج النور في شرح أسماء الله الحسنى**، ق 1.

(6) انظر: مركز الدراسات القرآنية: **فهرس مخطوطات التفسير وعلوم القرآن في مكتبات المدينة المنورة**، (المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، 1434هـ)، 1241/5.

(7) انظر: دار الكتب المصرية: **فهرس الخزانة التيمورية**، (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1367هـ/1948م)، 145/1 و 264/3.

3. رسالة في القرآن وإعجازه، وهو ما جاء في فهرس دار الكتب الوطنية في تونس، مجموع رقم (07142).
4. رسالة في إعجاز القرآن، وهو ما جاء أيضًا في فهرس دار الكتب الوطنية في تونس، مجموع رقم (08529).

وانطلاقًا مما وصف المؤلف به هذا الكتاب، ونظرًا لموضوع الكتاب ومحتواه، فقد اخترت للكتاب عنوانًا هو: "رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم".

المبحث الثاني

وصف المخطوط، وصور من نسخه

تم –بحمد الله– الحصول على ثلاث نسخ كاملة من المخطوط، وهي:

النسخة الأولى: نسخة مكتبة عارف حكمت.

كتب المؤلف هذه النسخة بيده، وذلك في سنة 1195هـ، خطها نسخي، وعدد أوراقها (8) أوراق، وعدد أسطرها (15) سطرًا، وهي مزخرفة ومذهبة، كتبت بعض كلماتها بالمداد الأحمر.

وتقع هذه النسخة في مكتبة عارف حكمت – المدينة النبوية، ضمن مجموع تحت رقم (80/80)، هي الرسالة الخامسة فيه.

وقد رمزت لها بالرمز: ع، وجعلتها النسخة الأم، وذلك لأمور:

1. كونها بخط المؤلف.
2. كونها الأخيرة من النسخ التي كتبها المؤلف بخط يده.
3. كونها الأوفق في الصياغة، ويظهر فيها تراجع المؤلف عن أمور كتبها في النسخ التي سبقتها، ولذلك لم أَعْدِل عنها عند المقابلة بين النسخ، إلا عند وجود خطأ بيِّن.

النسخة الثانية: نسخة المكتبة السليمانية.

كتب المؤلف هذه النسخة بيده، وذلك في نحو سنة 1170هـ، خطها نسخي، وعدد أوراقها (8) أوراق، وعدد أسطرها (19) سطرًا، كتبت بعض كلماتها بالمداد الأحمر.

وتقع هذه النسخة في المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، ضمن مجموع بخط المؤلف تحت رقم (2812).

وقد رمزت لها بالرمز: ش.

النسخة الثالثة: نسخة الخزانة التيمورية.

هذه النسخة كتبها الناسخ عن أصل كتبه المؤلف بيده، وكان نسخها في سنة 1268هـ، خطها مغربي، وعدد أوراقها (6) أوراق، وعدد أسطرها (24) سطرًا، وقد كتبت بعض كلماتها بالمداد الأحمر.

ترك فيها الناسخ فراغات في بعض المواضع لكلمات، وقد تم بيان ذلك في مواضعه.

وناسخها غير معروف، فلم يشر إلى ذلك في هذه النسخة، ولا في المجموع الذي توجد فيه هذه النسخة.

كتب الناسخ في بداية المخطوط: "وصلى الله على سيدنا ومولانا، وآله وصحبه وسلم. هذه منسوخة من أصل قلم لـ كاتبه، هذا ما قيدناه من تأليف الشيخ الأجل، العالم الفاضل الكامل، النحرير المحقق المدقق، ذي المواهب اللدنية، والمواهب القدسية، والمعارف الربانية، شيخنا وقدوتنا سيدي لطف الله بن السيد محمد أفندي الأزرومي، لما دخل تونس ثانيًا بعد رجوعه من المغرب الأقصى أواخر شهر ذي القعدة الحرام سنة 1185، فمن ذلك رسالة في التفسير غريبة الوضع، وهي هذه: ...".

وكتب الناسخ في نهاية المخطوط: "انتهت الرسالة المباركة بحمد الله وحسن عونه، في 20 ثاني الربيعين 1268".

هذه النسخة من مخطوطات الخزانة التيمورية الواقعة في دار الكتب المصرية – القاهرة، تحت رقم: مجاميع (240).

وقد رمزت لها بالرمز: ت.

ويظهر أن المؤلف كتب نسخة مجموعة الشهيد علي باشا في نحو سنة 1170هـ، ثم كتب نسخة أخرى عنها مع تعديلات طفيفة، وذهب بها إلى تونس، وذلك في سنة 1185هـ، ثم كتب النسخة الأخيرة في سنة 1195هـ، وقام بإجراء تعديلات وإضافات جوهرية فيها[1]، وأراد أن يجعلها كالمقدمة لتفسيره[2].

وهناك نسختان في دار الكتب الوطنية في تونس، لم أستطع الحصول على صورة منهما حتى هذا التاريخ، وهما:

---

(1) هناك فروق كبيرة بين النسخ؛ كحذف فقرات كاملة، أو إضافة أخرى، أو تغييرها بفقرات جديدة، ويظهر ذلك جليًا عند المقابلة بين النسخ، مع حاجة القارئ الكريم إلى التنبه لذلك، وهذه الفروق يشرح بعضها بعضًا، أو يقررها بعبارة أخرى، أو يختصر منها، أو يزيد عليها، مما يعين على إيضاح المعنى للقارئ.

(2) انظر: قسم الدراسة، الفصل الأول، ص 30.

النسخة الرابعة: مخطوط تحت مسمى: رسالة في القرآن وإعجازه، ضمن مجموع تحت رقم (07142)، خطها مغربي، وعدد أوراقها (9) ورقات.

النسخة الخامسة: مخطوط تحت مسمى: رسالة في إعجاز القرآن ، ضمن مجموع تحت رقم (08529)، خطها أندلسي، وعدد أوراقها (6) ورقات.

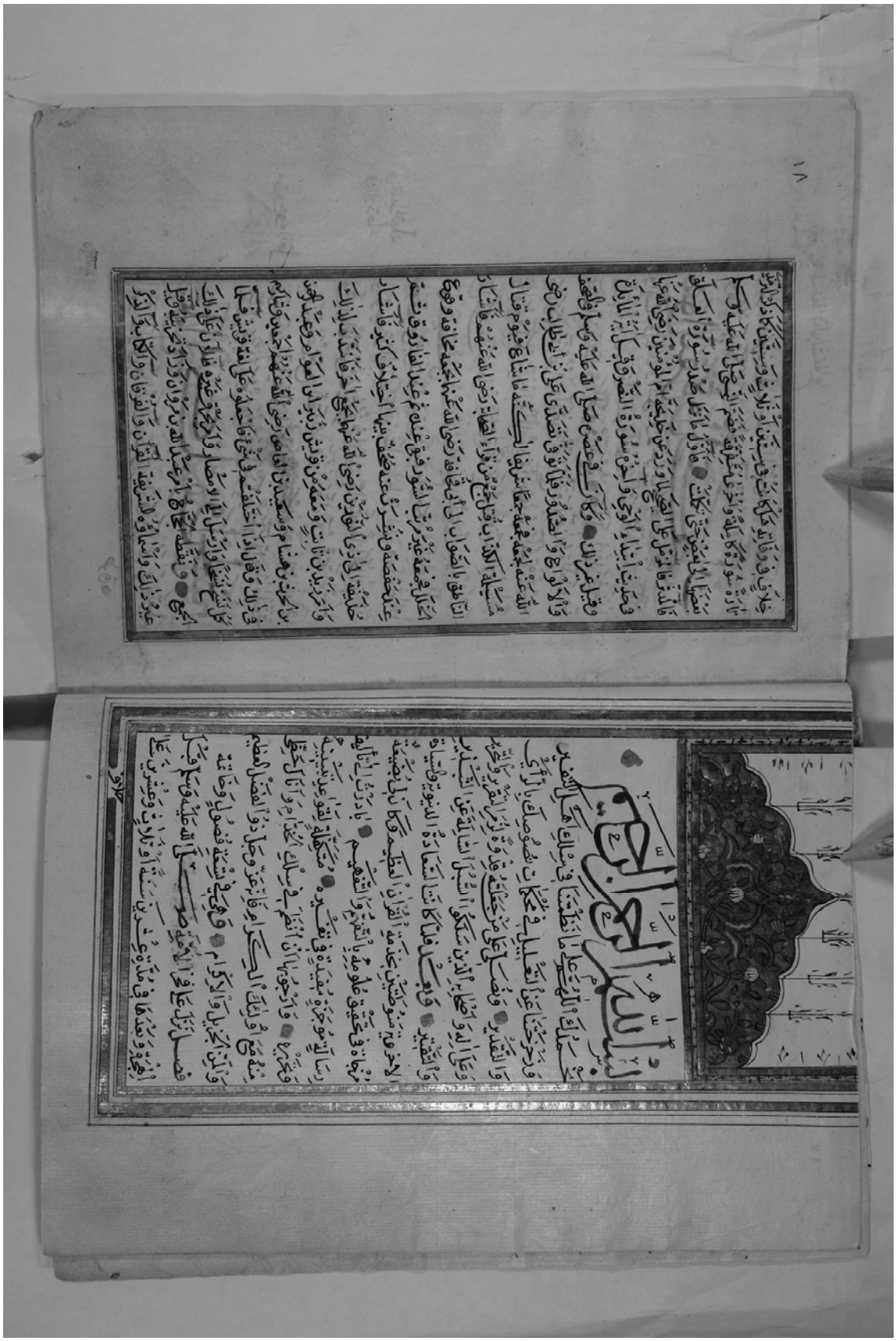

(صورة الورقة الأولى من نسخة عارف حكمت)

(صورة الورقة الأخيرة من نسخة عارف حكمت)

(صورة الورقة الأولى من نسخة المكتبة السليمانية)

(صورة الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة السليمانية)

(صورة الورقة الأولى من نسخة الخزانة التيمورية)

(صورة الورقة الأخيرة من نسخة الخزانة التيمورية)

القسم الثاني

قسم التحقيق

بسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

(نَحْمَدُكَ اللّهُمَّ)(أ) على ما نَظَمْتَنَا في سِلْكِ أَهْلِ التفسير(ب)(1)، وَزَحْزَحْتَنا عَنِ التَّعْليلِ(ج) في مُحْكَمَاتِ نُصُوصِكَ بِالرَّأْيِ(د) وَالتَّقْدير.

وَنُصَلّي(هـ) عَلى مَنْ جَعَلْتَهُ قِدْوَةً(2) (لِزُمَرِ التَّقْرير وَالتّحرير)(و)، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحابِهِ(ز) الّذين(ح) سَلَكُوا (السُّبُلَ السّالِمَةَ)(ط) عَنِ التَّبْذيرِ . . . . . .

(أ) ما بين القوسين فراغ في ت.

(ب) في ش و ت: (التأويل والتفسير).

(ج) في ش زيادة: (والتطوير)، وفي ت زيادة فراغ بمقدار كلمة.

(د) في ت: (بالآراء).

(هـ) في ت: (نصلي).

(و) ما بين القوسين في ش: (لزمر التَحْرير والتّقرير)، وهو في ت: (لرمز التحرير).

(ز) ساقطة من ش.

(ح) ساقطة من ت.

(ط) ما بين القوسين في ش و ت: (سبله النائية).

(1) كتب المؤلف تعليقًا على مثل هذا الموضع في غير هذا الكتاب: "أتى به تلذذًا في الخطاب، وإشعارًا بأن جميع المحامد لله[1] تعالى، واستعظامًا لشأن هذه النعمة الفائقة المتعدية، وغير ذلك"[2].

(2) قِدْوَة بالكسر: أُسْوة، يقال: قِدْوةٌ وقُدْوةٌ لما يُقتَدَى به[3].

(1) في المخطوط: (الله)، والمثبت أولى.

(2) انظر: الأرضرومي: **مجموع (السليمانية 2812) بخط المؤلف**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812)، ق 220.

(3) انظر: ابن منظور؛ محمد بن مكرم الأفريقي المصري (ت 711هـ): **لسان العرب**، (بيروت، ط1، دار صادر)، 171/15.

وَالتَّقْتير[1]، وَبَعْد[أ]؛

فلمّا[ب] كَانَت السَّعَادَةُ الدنيوية والسّيادة الأخروية مَنُوطَتَيْنِ[ج][2] (بخدمَةِ[3] القُرْآنِ العَظيم، وَكَانَ لي بُضَيْعَةٌ مُزْجاة في تَحْقيق عُلُومِهِ بِالتّفهُّمِ وَالتَّفْهيم[4]، بادَرْتُ إلى تأليف رِسَالَةٍ مُوجَزَةٍ مُفيدَةٍ في تَفْسيره، مُتَكَفِّلَةً لِقَواعِدِ تَبْيينِه . . . . . .

(أ) فراغ في ت.

(ب) فراغ في ت.

(ج) في ت: (متوطئتين[1]).

(1) ذكر المؤلف سبب كون هذه السبل سالمة عن التبذير والتقتير، فقال معلقًا عند مثل هذا الموضع في غير هذا الكتاب: "لأن النبي صلى الله عليه وسلم، لما كان أعدل الحقائق الطهورية، كانت شؤوناته أعدل الشؤونات الوجودية"[2].

(2) منوطتين: أي معلقتين[3].

(3) بخدمة القرآن بالذال المعجمة: أي: بالمبادرة إلى تطبيق القرآن، والعمل به، وسرعة امتثاله. من خذم، والخَذْمُ: سُرْعَةُ السَّيْرِ، ورَجُلٌ خَذِمٌ: سَمْحٌ طَيِّبُ النفس كثير العطاء، والخِذْمَةُ: القِطعةُ، وهي الجَماعة من الناس، والخَذْم: التَّرْتيلُ[4].

(4) للمؤلف كتاب في تفسير القرآن، وهو المسمى براموز التحرير والتفسير[5].

(1) مُتَوَطِّئَتَيْن: أي: مُمَهَّدَتَيْن ومُسَهَّلَتَيْن. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 120/6.

(2) انظر: الأرضرومي: **مجموع (السليمانية 2812) بخط المؤلف**، ق 220.

(3) انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 370/5.

(4) انظر: ابن عباد؛ الصاحب، إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني، أبا القاسم (ت 385هـ): **المحيط في اللغة**، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، (بيروت، عالم الكتب، ط1، 1414هـ/1994م)، 322/4، وابن منظور: **لسان العرب**، 168/12.

(5) انظر: قسم الدراسة، الفصل الأول، ص 29.

وَتَحْريره)[أ].

(أ) ما بين القوسين ابتداء من قوله: (بخدمَةِ القُرْآنِ العَظيم ...) إلى قوله (وَتَحْريره) هو في ش: (إلى التّحلي بحقائق القرآن، والتّولّي[1] على دقائق الفرقان، ولم يَسْفر[2] براقع[3] مخدّراتها[4] إلا التّحذّق[5] في أصناف العلوم، والتحدّق[6] بأشراف الفهوم[7]، تعلّق الخاطر بتأليف رسالة رَسَتْ[8] رَواسي نكاتها[9] كالأطواد[10]، وأمست قواسي[11] معضلاتها[12] في إرم ذات العماد[13]، فلبّت بحمد الله تعالى كاملة العيار[14]، وَأَسْخت[15] لنا ما رُمْناه[16] كالغيث . . . . . .

(1) التولي: الإقبال، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: 144]. انظر: الأزهري؛ محمد بن أحمد بن طلحة، أبا منصور (ت 370هـ): **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م)، 324/15.

(2) يَسْفر: يكشف ويجلي. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 82/3.

(3) بَراقِعُ: جمع بُرْقُع، وهو ما تلبسه النساء، وفيه خَرْقان للعينين. انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 188/3.

(4) مخدرات: أي مستورات، من الخِدْر: وهو ثوب تستر فيه الجارية. انظر: ابن دريد؛ محمد بن الحسن، أبا بكر (ت 321هـ): **جمهرة اللغة**، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي (بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1987م)، 577/1.

(5) التَّحَذُّق: أي الإتقان، الرجل الحاذق في صناعته: الماهر. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 38/2.

(6) التَّحَدُّق: شدة النظر. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 34/2.

(7) والمعنى: لا يكشف ولا يجلي دقائق الفرقان المستورة سوى إتقان أصناف العلوم، والنظر والتفكر في المعاني العالية.

(8) رست: أي ثبتت. انظر: الراغب الأصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**، ص 196.

(9) نكات: جمع نكتة، وهي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإمعان. انظر: الجرجاني: **التعريفات**، ص 316.

(10) الأطواد: جمع طَوْد، وهو الجبل العظيم. انظر: الراغب الأصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**، ص 309.
والمعنى: ثبتت مسائل وفوائد هذه الرسالة كالجبال، ثباتًا وعظمة.

(11) قواسي: جمع قاسي: وهو الشديد الصلب، ومن ذلك الحجر القاسي. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 87/5.

(12) معضلات: جمع مُعْضِلة، وهي المسألة الصعبة. انظر: ابن الأثير؛ مجد الدين، المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، أبا السعادات (ت 606هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، (بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ/1979م)، 254/3.

(13) هم قوم عاد الذين أهلكهم الله بريح صرصر عاتية. انظر: ابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 508/4.
والمعنى: زالت مسائلها الصعبة، كزوال قوم عاد إرم ذات العماد.

(14) كاملة العِيَار: كاملة التقدير. انظر: الراغب الأصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**، ص 353.

(15) أسخت: جادت. انظر: ابن عباد: **المحيط في اللغة**، 385/4.

(16) رمناه: طلبناه. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 462/2.

(وَأَرْجُو بها أَن أُنْظَمَ في سِلْكِ الخُدّامِ، وَأَنَالَ حَظِّي مِنْهُ مَعَ أُولئِكَ الكِرَامِ؛ فَإِنّه عَزّ وجَلّ ذُو الفَضْل العظيم وَالمَنِّ الجَزيل وَالإِكْرام)(أ).

(وَهِيَ في تِسْعَةِ فُصُولٍ وَخَاتمة)(ب).

المِدْرار[1]).

وهذا النص الذي في ش موجود في ت مع بعض الاختلاف في الألفاظ، وهو في ت: (باستكمال حقائق القرآن، واستنوال[2] دقائق من الفرقان، ولم يسفر براقع مخدراته إلا ...[3] في أصناف العلوم، تعلق الخاطر بتأليف رسالة رست رواسي نكتها كلها طواد، وأمست مواسي[4] معضلاتها في إرم ذات العماد، فلبت بحمد الله كاملة العيار، وأسنحت[5] لنا ما رمناه كالغيث المدرار).

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(ب) ما بين القوسين في ش و ت: (موشحة[6] بتسعة فصول).

---

(1) الغيث المدرار: المطر الغزير. انظر: ابن عباد: **المحيط في اللغة**، 255/9.

(2) استنوال: طلب الحصول والظفر. انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 684/11.

(3) فراغ في ت بمقدار كلمة.

(4) مواسي: جمع موسى، وهو الذي يحلق به. انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 81/13.
والمعنى: مسائلها الحادة الشائكة كالموسى.

(5) أسنحت: أظهرت وعرضت . انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 104/3.

(6) موشحة: منظومة مزينة. انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 632/2.

[1.] فصل[أ]

[في نزول القرآن وكتابته وجمعه]

نَزَلَ عَلى (فخر الأُمَّةِ[1] صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلّم)[ب]، قَبْلَ الهِجْرَةِ وَبَعْدَهَا فِي[ج] مُدَّةِ عِشْرِينَ سَنَةً (أَوْ ثَلاثٍ وَعِشْرِينَ)[د][2] . . . . . .

(أ) فراغ في ت.

(ب) ما بين القوسين في ش: (المظهر الجامع[1]، والمبهر السّاطع، لم يبرح مؤيّدًا بتجلّيّات ربّ سامع، ما سجم[2] الهامع[3]، وهمع[4] الدّامع).

وهذا النص الذي في ش موجود في ت، سوى: (ما سجم) في ت: (فأسجم).

(ج) ساقطة من ش و ت.

(د) ما بين القوسين في ش و ت: (وزاد بعضهم ثلاثًا).

(1) هذا الوصف للنبي صلى الله عليه وسلم، غير موجود في الكتب المعروفة، والذي يظهر أنه لا مانع منه، فليس فيه محذور شرعي، والله أعلم.

(2) اختلف أهل العلم في مدة نزول القرآن الكريم على النبي محمد صلى الله عليه وسلم على أقوال، منها:

الأول: عشرون سنة، ويدل على ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «أُنْزِلَ القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر، ثم أُنْزِلَ بعد ذلك في عشرين سنة»[5].

(1) تسمية النبي صلى الله عليه وسلم، بالمظهر الجامع، هي من إطلاقات الصوفية، انظر ذلك في تحقيق شرح فصوص الحكم. انظر: القيصري؛ داود بن محمود بن محمد (ت 751هـ): **مطلع خصوص الكلم في معاني فصوص الحكم** المعروف **بشرح فصوص الحكم**، تحقيق: جلال الدين آشتيانى (طهران، شركت انتشارات علمى وفرهنگى، ط1، 1375هـ)، ص 440.

(2) سَجَمَ: أي: قَطَر دمعه، قليلاً كان أو كثيرًا. انظر: الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد (ت 175هـ): **كتاب العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال)، 59/6.

(3) الهامِع: مَنْ سالت دموع عينه. الأزهري: **تهذيب اللغة**، 106/1.

(4) هَمَع: سالت دموع عينه. انظر: الحاشية السابقة.

(5) أبو عبيد؛ القاسم بن سلام البغدادي (ت 224هـ): **فضائل القرآن**، (دون معلومات نشر)، 233/2، والنسائي؛ أحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن (ت 303هـ): **السنن الكبرى**، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1991م)، حديث رقم 7989، 6/5، والطبري؛ محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر (ت 310هـ): **جامع البيان عن تأويل القرآن** المعروف **بتفسير الطبري**، (بيروت، دار الفكر، 1405هـ)،=

. . . . . .

. . . . . .

ويدل على ذلك ما جاء في إقامته صلى الله عليه وسلم في مكة والمدينة، عن عائشة وابن عباس، رضي الله عنهم، «أن النبي صلى الله عليه وسلم لَبِثَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ يُنْزَلُ عليه الْقُرْآنُ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا»[1]، وعن أنس رضي الله عنه في وصفه لرسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «... بَعَثَهُ الله على رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ، وَتَوَفَّاهُ الله على رَأْسِ سِتِّينَ سَنَةً»[2].

وعلى هذا القول؛ فقد عاش صلى الله عليه وسلم ستين سنة، إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين[3]، وذلك كما في حديث أنس رضي الله عنه، واختار ذلك الطحاوي[4].

الثاني: ثلاث وعشرون سنة، ويدل على ذلك حديث ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: «بُعِثَ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، لأَرْبَعِينَ سَنَةً، فَمَكُثَ بِمَكَّةَ ثَلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يُوحَى إليه،

=178/15، واللفظ له، والحديث أخرجه الحاكم؛ محمد بن عبد الله بن محمد الطهماني النيسابوري، أبو عبد الله (ت 405هـ): **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/ 1990م)، حديث رقم 3390، 399/2، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وصححه الذهبي، وأخرجه البيهقي؛ أحمد بن الحسين، أبو بكر (ت 458هـ): **شعب الإيمان**، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1410هـ)، حديث رقم 2249، 415/2، وقال ابن كثير: "هذا إسناد صحيح". ابن كثير؛ إسماعيل بن عمر القرشي، أبو الفداء (ت 774هـ): **فضائل القرآن**، (بيروت، دار المعرفة، ط2، 1407هـ/1987م)، ص 7.

(1) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب المغازي، باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم 4195، 1620/4.

(2) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم 5560، 2210/5، ومسلم؛ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسين (ت 261هـ): **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، كتاب الفضائل، باب في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، ومبعثه وسنه، حديث رقم 2347، 1824/4.

(3) انظر: النووي؛ محيي الدين، يحيى بن شرف بن مري، أبا زكريا (ت 676هـ): **شرح النووي على صحيح مسلم**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ)، 99/15، وابن حجر؛ شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبا الفضل (ت 852هـ): **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب، (بيروت، دار المعرفة)، 4/9.

(4) انظر: الطحاوي؛ أحمد بن محمد بن سلامة، أبا جعفر (ت 321هـ): **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1408هـ/1987م)، 204/5.

. . . . . .

. . . . . .

ثُمَّ أُمِرَ بِالْهِجْرَةِ، فَهَاجَرَ عَشْرَ سِنِينَ، وَمَاتَ وهو ابن ثَلاثٍ وَسِتِّين»[1].

ويؤيد هذا ما روي أنه صلى الله عليه وسلم، توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة، فقد صح عن عائشة، رضي الله عنها، «أن رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، تُوُفِّيَ وهو ابن ثَلاثٍ وَسِتِّينَ»[2]، وهو ما صح عن معاوية[3]، ورواية أخرى عن أنس بن مالك[4] رضي الله عنهما، وهذا ما رجحه ابن سعد [5]، وابن عبد البر[6]، وابن الجوزي [7]، والنووي، وقال: "وتوفي، عليه السلام، وله ثلاث وستون سنة، وقيل: خمس وستون سنة، وقيل: ستون، والأول أصح

(1) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب فضائل الصحابة، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم، وأصحابه إلى المدينة، حديث رقم 3689، 1416/3، واللفظ له، والحديث أخرجه مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب كم سن النبي صلى الله عليه وسلم، يوم قبض، حديث رقم 2351، 1826/4.

(2) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب المغازي، باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم 4196، 1620/4، واللفظ له، والحديث أخرجه مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب كم سن النبي صلى الله عليه وسلم، يوم قبض، حديث رقم 2349، 1825/4. قال ابن عبد البر: "هذا أصح ما في هذا الباب –إن شاء الله، عز وجل– من جهة الإسناد". ابن عبد البر؛ يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، أبو عمر (ت 463هـ): **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م)، 329/8.

(3) انظر: مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب كم أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة والمدينة، حديث رقم 2352، 1826/4.

(4) انظر: مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب كم سن النبي صلى الله عليه وسلم، يوم قبض، حديث رقم 2348، 1825/4.

(5) انظر: ابن سعد؛ محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، أبا عبد الله (ت 230هـ): **الطبقات الكبرى**، (بيروت، دار صادر)، 309/2.

(6) انظر: ابن عبد البر؛ يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، أبا عمر (ت 463هـ): **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، (المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ)، 26/3.

(7) انظر: ابن الجوزي؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبا الفرج (ت 597هـ): **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، (بيروت، دار صادر، ط1، 1358هـ)، 44/4.

. . . . . .

. . . . . .

وأشهر"[1]، وهو ما رجحه العيني[2]، وغيرهم.

الثالث: خمس وعشرون سنة، ويدل عليه حديث ابن عباس، رضي الله عنهما، لما سئل عن سنه صلى الله عليه وسلم، يوم قبض، فقال: «أَمْسِكْ أَرْبَعِينَ بُعِثَ لها، خَمْسَ عَشْرَةَ بِمَكَّةَ، يَأْمَنُ وَيَخَافُ، وَعَشْرَ من مُهَاجَرِهِ إلى الْمَدِينَةِ»[3]، وفي رواية أخرى عنه، رضي الله عنه: «أن رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، تُوُفِّيَ وهو ابن خَمْسٍ وَسِتِّينَ»[4].

الرابع: ثماني عشرة سنة، وهو ما روي عن الحسن البصري: "أنه كان بين أوله وآخره

(1) النووي؛ محيي الدين، يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا (ت 676هـ): **تهذيب الأسماء واللغات**، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، (بيروت، دار الفكر، ط1، 1996م)، 50/1.

(2) انظر: العيني؛ بدر الدين، محمود بن أحمد (ت 855هـ): **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، 99/16.

(3) مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب كم أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة والمدينة، حديث رقم 2353، 1827/4، من طريق عمار مولى بني هاشم، وانظر التعليق في الحاشية القادمة.
وقد حكم الألباني على رواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة خمسة عشر سنة بأنها شاذة. انظر: المنذري؛ زكي الدين، عبد العظيم بن عبد القوي الدمشقي، أبا محمد (ت 656هـ): **مختصر صحيح مسلم**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط6، 1407هـ/1987م)، ص 421 حاشية.

(4) مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب كم أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة والمدينة، حديث رقم 2353، 1827/4، من طريق عمار مولى بني هاشم، قال البخاري: "ولا يتابع عليه، وكان شعبة يتكلم في عمار". البخاري؛ محمد بن إسماعيل الجعفي، أبو عبد الله (ت 256هـ): **التاريخ الصغير (الأوسط)**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (القاهرة، مكتبة دار التراث، ط1، 1397هـ/1977م)، 29/1.
قال النووي: "وقد أنكر عروة على ابن عباس قوله: (خمس وستون)، ونسبه إلى الغلط، وأنه لم يدرك أول النبوة، ولا كثرت صحبته، بخلاف الباقين". النووي: **شرح النووي على صحيح مسلم**، 99/15. وحكم الألباني عليها بالشذوذ، وقال: "بل الإنكار على من روى ذلك عن ابن عباس، فقد صح عنه مثل ما روى الأكثر". انظر: الألباني؛ محمد ناصر الدين بن نوح الأشقودري، أبا عبد الرحمن (ت 1420هـ): **مختصر الشمائل المحمدية للترمذي**، (عمان، المكتبة الإسلامية، ط2، 1406هـ)، ص 193.
ثم إن مسلم رحمه الله لم يجعل هذه الرواية في الأصول، فهو يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف يجعله أصلاً، ثم يتبعه بأسانيد فيها بعض الضعفاء لفائدة أو تأكيد. انظر: السيوطي؛ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، أبا الفضل (ت 911هـ): **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: صلاح محمد عويضة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ/1996م)، 97/1.

. . . . . .

. . . . . .

ثماني عشرة سنة"[1].

إلى غير ذلك من الأقوال.

والراجح مما سبق هو القول الثاني، والله أعلم، وذلك لما يأتي:

1. أن الراجح في وفاته صلى الله عليه وسلم أنه توفي وهو ابن ثلاث وستين، ويؤيد ذلك:

أ. أن أكثر الناس على هذا القول، وهو الأصح والأوثق والأشهر[2].

ب. أنه يمكن حمل الروايات الأخرى الصحيحة على هذا القول، فمن روى ستين حذف الكسر، والعرب تفعل ذلك، ومن روى خمسًا وستين، عد سنة المولد والوفاة، ويقال أيضًا: ربما حصل في هذه الرواية اشتباه[3].

ج. أن كل من روي عنه أنه عاش ستين أو أكثر من ثلاث وستين، جاء عنه أنه عاش ثلاثًا وستين، فالمعتمد أنه عاش ثلاثًا وستين[4].

2. لا يخفى ما في القول الرابع من الضعف والشذوذ.

---

(1) ابن سعد: **الطبقات الكبرى**، 225/1، والطبري: **تفسير الطبري**، 179/15، قال ابن عطية: "وهذا قول يختل، لا يصح عن الحسن، والله أعلم". ابن عطية؛ عبد الحق بن غالب الأندلسي، أبو محمد (ت 546هـ): **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ/1993م)، 491/3.

(2) انظر: ابن عبد البر: **التمهيد**، 26/3، والبيهقي؛ أحمد بن الحسين، أبا بكر (ت 458هـ): **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، تحقيق: د. عبد المعطى قلعجي، (القاهرة، دار الريان للتراث، ط1، 1408هـ/1988م)، 241/7، والنووي: **شرح النووي على صحيح مسلم**، 99/15، والنووي: **تهذيب الأسماء واللغات**، 50/1، وابن كثير: **البداية والنهاية**، 258/5، وابن كثير: **فضائل القرآن**، ص 7، والآلوسي؛ شهاب الدين، محمود بن عبد الله الحسينى، أبا الثناء (ت 1270هـ): **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، 189/30، والمباركفوري؛ محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، أبا العلا (ت 1353هـ): **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، (بيروت، دار الكتب العلمية)، 93/10، وغيرهم.

(3) انظر: النووي: **شرح النووي على صحيح مسلم**، 99/15، والنووي: **تهذيب الأسماء**، 50/1، وابن كثير: **البداية والنهاية**، 257/5، وابن كثير: **فضائل القرآن**، ص 7، وابن حجر: **فتح الباري**، 4/9.

(4) انظر: ابن حجر: **فتح الباري**، 4/9.

عَلى / خِلاَفٍ فِي وَفَاتِهِ(أ)، هَلْ كَانَتْ فِي سِتِّينَ أَوْ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ؟[1] كَمَا (ذكره الترمذي)(ب)[2]، . . 1/أ

(أ) في ش و ت زيادة: (صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلّم).

(ب) ما بين القوسين في ش: (ذكرهما الترمذي، وزاد عليهما ثالثًا)، وهو في ت: (ذكرهما الترمذي، وزاد عليهما ثالث)، وما في ش: (ثالثًا) أصوب.

(1) أوحي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعين، وهو الصواب المشهور، ولا خلاف أنه صلى الله عليه وسلم، أقام في المدينة عشر سنين، ووقع الخلاف فى مدة إقامته صلى الله عليه وسلم بمكة بعد النبوة، هل كانت عشر سنين أو ثلاث عشرة سنة أو خمس عشرة سنة، وبُني على هذا الخلافِ الخلافُ في مدة نزول القرآن الكريم على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وكذلك الخلاف في كم مضى من عمره صلى الله عليه وسلم يوم وفاته[1].

(2) ذكر الترمذي في كم مضى من عمره صلى الله عليه وسلم يوم وفاته ثلاث روايات:

الأولى: ستون، وهي رواية عن أنس بن مالك، رضي الله عنه[2].

الثانية: ثلاث وستون، وهي رواية عن ابن عباس[3]، ومعاوية بن أبي سفيان[4]، وعائشة[5]، رضي الله عنهم أجمعين.

(1) انظر: النووي: **شرح النووي على صحيح مسلم**، 99/15، وابن كثير: **فضائل القرآن**، ص 7، والزركشي: **البرهان**، 232/1، وابن حجر: **فتح الباري**، 4/9، والسيوطي: **الإتقان**، 117/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 38/1.

(2) الترمذي؛ محمد بن عيسى السلمي، أبو عيسى (ت 279هـ): **الجامع الصحيح** المعروف **بسنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، كتاب المناقب، باب في مبعث النبي صلى الله عليه وسلم، وابن كم كان حين بعث، حديث رقم 3623، 592/5، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، والحديث سبق تخريجه من رواية البخاري ومسلم. انظر: ص 79.

(3) الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب المناقب، باب في مبعث النبي صلى الله عليه وسلم، وابن كم كان حين بعث، حديث رقم 3621، 591/5، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، والحديث سبق تخريجه من رواية البخاري ومسلم. انظر: ص 79.

(4) الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب المناقب، باب في سن النبي صلى الله عليه وسلم، كم كان حين مات، حديث رقم 3653، 605/5، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، والحديث سبق تخريجه من رواية مسلم. انظر: ص 80.

(5) الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب المناقب، باب في سن النبي صلى الله عليه وسلم، كم كان حين مات، حديث رقم 3654، 605/5، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، والحديث سبق تخريجه من رواية البخاري ومسلم. انظر: ص 80.

تـارَةً سُـورَةً كَامِلَـةً وَأُخْـرى مُتَفَرِّقَـةً[1]، فَـضَمَّ النَّبِـي صَـلّى الله عَلَيـه وسَـلّم بَعْـضَهَا إِلـى بَعْـضٍ حَتّـى تكمّلَتْ[2].

. . . . . .

الثالثة: خمس وستون، وهي رواية عن ابن عباس، رضي الله عنهما[1].

ولعل المؤلف يميل إلى ضعف الرواية الثالثة في وفاته صلى الله عليه وسلم؛ وذلك أنه أشار إليها دون ذكرها في نسخة السليمانية ونسخة التيمورية، ولم يشر إليها ولا ذكرها في نسخة عارف حكمت المتأخرة عنهما تأليفًا، والله أعلم.

(1) نزلت سور القرآن إما مفرقة، وهو غالب القرآن، وإما كاملة، ومن الأول: سورة العلق، والضحى، ومن الثاني: سورة الفاتحة، والإخلاص، والكوثر، وتبت، ولم يكن، والنصر، والفلق، والناس، والمرسلات، والصف، والأنعام، على خلاف في سورة الأنعام[2].

(2) ترتيب الآيات في كل سورة توقيفي، ولا خلاف فيه، وانعقد الإجماع على ذلك[3]، ويدل على ذلك ما ورد عن ابن الزبير رضي الله عنه أنه قال: «قلت لعثمان بن عفان: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾[4]، قال: قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها أو تدعها؟ قال: يا ابن أخي، لا أغير شيئًا منه من مكانه»[5].

ويحتمل أن يكون مراد المؤلف أن ترتيب السور كذلك توقيفي، وقد اختلف العلماء في

(1) الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب المناقب، باب في سن النبي صلى الله عليه وسلم، كم كان حين مات، حديث رقم 3650 و3651، 605/5، وقال: "هذا حديث حسن"، وقال الألباني: "شاذ". الألباني؛ محمد ناصر الدين بن نوح الأشقودري، أبو عبد الرحمن (ت 1420هـ): **ضعيف سنن الترمذي**، (الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1420هـ/2000م)، ص 415، والحديث سبق تخريجه من رواية مسلم. انظر: ص 81.

(2) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 109/1، وانظر تحقيق الخلاف في سورة الأنعام: حيدر: **علوم القرآن بين البرهان والإتقان**، ص 456.

(3) انظر: الزركشي: **البرهان**، 256/1، والسيوطي: **الإتقان**، 167/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 239/1.

(4) البقرة: 240.

(5) البخاري (ت 256هـ): **صحيح البخاري**، كتاب التفسير، باب ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: 234]، حديث رقم 4256، 1646/4.

فَأَوَّلُ[أ] ما نَزَل صَدْرُ سُورَةِ[ب] العَلَق، فَالْمدثّر، فالمزمّل عَلى الصَّحيح[1]، لما وَرَدَ عن[ج] خَدِيجَةَ أمّ المُؤْمنينَ، رَضِيَ الله عَنْها، في حَدِيثِ . . . . . .

(أ) في ش و ت: (وأول).

(ب) ساقطة من ش و ت.

(ج) في ش: (من).

ذلك، فقيل: توقيفي، وذهب إلى ذلك النحاس[1] وغيره، وقيل: باجتهاد من الصحابة، وقيل: بعضه توقيفي، وبعضه اجتهادي[2].

(1) الأقوال في أول ما نزل من القرآن الكريم اجتهادية، وليس فيها نص من الرسول صلى الله عليه وسلم لا يحتمل التأويل، ولا فيها أنه ألزم الكافة اعتقاده ونقله، وحظر عليهم التخلف عن حفظه ومعرفته[3]، فالأمر في ذلك واسع.

وقد اختلف العلماء في أول ما نزل من القرآن مطلقًا على أقوال[4]، ولعل أولاها بالصواب أن أول ما نزل هو صدر سورة العلق، ويدل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها الآتي ذكره، وهذا هو قول الجمهور، وأكثر أهل العلم[5].

(1) انظر: النحاس؛ أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي، أبا جعفر (ت 339هـ): **الناسخ والمنسوخ**، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، (الكويت، مكتبة الفلاح، ط1، 1408هـ)، ص 482.

(2) انظر: الزركشي: **البرهان**، 257/1، والسيوطي: **الإتقان**، 170/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 244/1.

(3) انظر: الباقلاني؛ القاضي، محمد بن الطيب، أبا بكر (ت 403هـ): **الانتصار للقرآن**، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، (عمان، دار الفتح للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ/2001م)، 241/1.

(4) انظر: الباقلاني: **الانتصار للقرآن**، 239/1، والسخاوي؛ علم الدين، علي بن محمد الهمداني المصري، أبا الحسن (ت 643هـ): **جمال القراء وكمال الإقراء**، تحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، (بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1419هـ/1999م)، 102/1، والزركشي: **البرهان**، 206/1، والسيوطي: **الإتقان**، 74/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 67/1.

(5) انظر: السخاوي: **جمال القراء وكمال الإقراء**، 105/1، وابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم الحراني، أبا العباس (ت 728هـ): **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، (مكتبة ابن تيمية، ط2)، 254/16، وابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبا عبد الله (ت 751هـ): **زاد المعاد في هدي خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط14، 1407هـ/1986م)، 84/1، وابن حجر: **فتح الباري**، 714/8.

ابتِداءِ الوَحْيِ[1].

وَآخِرُهُ[أ] سُورَةُ النَّصْر، وَقِيلَ: آيةُ المائِدَة[2]، وقيل (غير ذلك)[ب][3].

(أ) في ش و ت: (وآخرها).

(ب) ما بين القوسين في ش: (غيرهما).

---

(1) وهو ما جاء في حديث أم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها، أنها قالت: «أَوَّلُ ما بُدِئَ بِهِ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، من الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ في النَّوْمِ...» الحديث[1].

(2) وهي قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[2].

(3) الأقوال الواردة في آخر ما نزل من القرآن الكريم اجتهادية كذلك، وليس فيها ما هو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وليس هذا الأمر من فرائض الدين[3]، والأمر في ذلك واسع.

وقد اختلف العلماء في آخر ما نزل من القرآن[4]، ويرجع الاختلاف في ذلك إلى احتمال أن يكون قائلها قد قالها بضرب من الاجتهاد، أو غلبة الظن، أو ظاهر الحال[5]، أو أراد قائلها أن ما ذكره هو من أواخر الآيات التي نزلت لا آخر ما نزل[6]، إلى غير ذلك من الاحتمالات.

ولعل الراجح في آخر ما نزل من القرآن مطلقًا، هو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ

---

(1) البخاري (ت 256): **صحيح البخاري**، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم 3، 4/1، ومسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم 160، 139/1.

(2) المائدة: 3.

(3) انظر: الباقلاني: **الانتصار للقرآن**، 246/1، والباقلاني: **إعجاز القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، (مصر، دار المعارف، ط5، 1997م).، ص 294.

(4) انظر: الباقلاني: **الانتصار للقرآن**، 243/1، والزركشي: **البرهان**، 209/1، والسيوطي: **الإتقان**، 82/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 70/1.

(5) انظر: الباقلاني: **الانتصار للقرآن**، 246/1، والباقلاني: **إعجاز القرآن**، ص 294.

(6) انظر: البيهقي: **دلائل النبوة**، 139/7.

وَكَانَ في عَصْرِه(أ) صَلّى الله عَلَيْه وَسلَم، في الصّحف[1] . . . . . .

(أ) في ش و ت: (عهده).

إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[1]، ويدل عليه ما ورد عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أنه قال: «آخر شيء نزل من القرآن ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[2]»[3].

ويؤيد هذا القول ما يأتي:

1. هذا القول هو الأكثر والأشهر[4].
2. ما تحمله الآية في طياتها من الإشارة إلى ختام الوحي؛ فهي تحث على الاستعداد ليوم المعاد، وتنوه بالرجوع إلى الله، واستيفاء الجزاء العادل من غير غبن ولا ظلم، وذلك كله أنسب بالختام من آيات الأحكام[5].

وأما الأقوال الأخرى فمنها ما يفيد أن المراد آخر ما نزل في أمر مخصوص، لا آخر ما نزل مطلقًا[6]، ومنها ما هو ضعيف لا يصلح للاستدلال على آخرية ما نزل من القرآن الكريم.

(1) جاءت هذه اللفظة عند ابن أبي داود في كتاب المصاحف[7]، وكذلك عند النسائي في الكبرى[8].

(1) البقرة: 281.

(2) البقرة: 281.

(3) النسائي: **السنن الكبرى**، حديث رقم 11057، 307/6، والطبري: **تفسير الطبري**، 114/3، والطبراني؛ سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم (ت 360هـ): **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (الموصل، مكتبة الزهراء، ط2، 1404هـ/1983م)، 371/11، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني بإسنادين، رجال أحدهما ثقات". الهيثمي؛ علي بن أبي بكر بن سليمان (ت 807هـ): **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، (القاهرة، دار الريان للتراث، 1407هـ)، 324/6، وأخرجه البيهقي: **دلائل النبوة**، 137/7، وعلقه البخاري. انظر: البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب البيوع، باب موكل الربا، 734/2.

(4) انظر: القرطبي؛ محمد بن أحمد الأنصاري، أبا عبد الله (ت 671هـ): **الجامع لأحكام القرآن** المعروف **بتفسير القرطبي**، (القاهرة، دار الشعب)، 375/3.

(5) انظر: ابن حجر: **فتح الباري**، 205/8، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 70/1.

(6) انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 72/1.

(7) انظر: ابن أبي داود: عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، أبا بكر (ت 316هـ): **كتاب المصاحف**، تحقيق: محمد بن عبده، (القاهرة، الفاروق الحديثة، ط1، 1423هـ/2002م)، ص 53.

(8) انظر: النسائي: **السنن الكبرى**، حديث رقم 7995، 7/5.

وَالأَلواح وَالصُّدُور[1].

فَلَمَّا تَوَفَّى، تَصَدَّى عَلي بْن أبي طالِب رضي الله عَنْه لجَمْعه، فجمعَهُ (جمعًا شريفًا)[أ]، لكِنَّهُ ما شاعَ[2].

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (وكان فيه جمّ علم شريف).

---

(1) جاء في حديث زيد بن ثابت، رضي الله عنه، في جمع المصحف: «فَتَتَبَّعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ من الرِّقَاعِ[1]، وَالأَكْتَافِ[2]، وَالْعُسُبِ[3]، وَصُدُورِ الرِّجَالِ»[4]، وفي رواية أخرى: «فَتَتَبَّعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ من الْعُسُبِ، وَاللِّخَافِ[5]، وَصُدُورِ الرِّجَالِ»[6]، وذكر ابن حجر روايات أخرى في ذلك[7].

(2) روي ذلك عن محمد بن سيرين، من طريق أشعث بن سوار[8]، وأيوب السختياني[9]، وعوف الأعرابي[10]، وعلى فرض صحة هذه الرواية، فيقال:

---

(1) الرِّقَاعِ: "جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغد". ابن حجر: **فتح الباري**، 14/9. والكاغَدُ: "القِرْطاسُ، مُعَرَّبٌ". الفيروزآبادى؛ مجد الدين، محمد بن يعقوب، أبو طاهر (ت 817هـ)، **القاموس المحيط**، (بيروت، مؤسسة الرسالة)، ص 402.

(2) الأَكْتَاف: "جمع كتف، وهو العظم الذي للبعير أو الشاة، كانوا إذا جف كتبوا فيه". ابن حجر: **فتح الباري**، 14/9.

(3) الْعُسُبِ: "جمع عسيب، وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص، ويكتبون في الطرف العريض". **المرجع السابق**.

(4) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: 128]، حديث رقم 4402، 1720/4.

(5) اللِّخَاف: "جمع لخفة وهي حجارة بيض رقاق". ابن الجوزي؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج (ت 597هـ): **غريب الحديث**، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1405هـ/1985م)، 320/2.

(6) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، حديث رقم 4701، 1907/4.

(7) انظر: ابن حجر: **فتح الباري**، 14/9.

(8) انظر: ابن أبي داود: **كتاب المصاحف**، ص 59، وقال ابن كثير: "هكذا رواه، وفيه انقطاع". ابن كثير: **فضائل القرآن**، 45/1، وقال ابن حجر: "إسناده ضعيف لانقطاعه". ابن حجر: **فتح الباري**، 13/9.

(9) انظر: ابن سعد: **الطبقات الكبرى**، 338/2، وابن عبد البر: **التمهيد**، 300/8، **والاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1412هـ)، 974/3.

(10) انظر: ابن الضريس: محمد بن أيوب بن يحيى، أبا عبد الله (ت 294هـ): **فضائل القرآن**، (دون معلومات نشر)، ص 25.

. . . . . .

. . . . . .

1. تحمل هذه الرواية على أن الجمع بمعنى الحفظ[1]، ويؤيد هذا المعنى ما روي عن عكرمة قال: "لما بويع لأبي بكر، تخلف علي في بيته، فلقيه عمر، فقال: تخلفت عن بيعة أبي بكر؟ فقال: إني آليت بيمين حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ألاَّ أرتدي برداء إلا إلى الصلاة المكتوبة، حتى أجمع القرآن، فإني خشيت أن يتفلت القرآن، ثم خرج فبايعه"[2].
2. هذه الرواية وأشباهها قصارى ما فيها أنها تثبت أن عليًا أو بعض الصحابة رضي الله عنهم كانوا قد كتبوا القرآن في مصاحف فردية، لكنها لا تعطي ما كتبوه تلك الثقة والمزايا التي للمصحف المجموع في عهد أبي بكر رضي الله عنه[3].
3. جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما يعارضها؛ فعنه أنه قال: "أعظم الناس أجرًا في المصاحف أبو بكر، فإنه أول من جمع بين اللوحين"[4]، قال ابن حجر في هذه الرواية: "وما تقدم من رواية عبد خير عن علي أصح، فهو المعتمد"[5].

---

(1) انظر: ابن أبي داود: **كتاب المصاحف**، ص 59، وابن كثير: **فضائل القرآن**، 45/1، وابن حجر: **فتح الباري**، 13/9.

(2) الصنعاني؛ عبد الرزاق بن همام، أبو بكر (ت 211هـ): **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ)، حديث رقم 9765، 450/5.

(3) انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 177/1

(4) ابن أبي شيبة؛ عبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر (ت 235هـ): **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ)، حديث رقم 30229، 148/6، وابن حنبل؛ أحمد بن محمد الشيباني، أبو عبد الله (ت 241هـ): **فضائل الصحابة**، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1403هـ/1983م)، 230/1، وابن أبي داود: **كتاب المصاحف**، ص 49، واللفظ له، والحديث أخرجه الآجري؛ محمد بن الحسين، أبو بكر (ت 360هـ): **الشريعة**، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، (الرياض، دار الوطن، ط2، 1420هـ/1999م)، حديث رقم 1241، 1783/4. وقال ابن حجر: "أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بإسناد حسن". ابن حجر: **فتح الباري**، 12/9.

(5) ابن حجر: **فتح الباري**، 13/9.

فيَوْم قتـال مُسَيْلمةِ الكذّاب، (قُتِل جَمْـعٌ مـن قـرّاء الصّحابة، رَضـي الله عَـنْهُمْ)[أ]، فَأَشَـارَ[ب] النّـاطق بالصَّوَاب[1] إلـى ابن[ج] أبـي قُحافـة رَضـي الله عَنْهمـا[د] بجَمْعـه؛ مخافـة (وقـوع الخَلَـل)[هـ]، فجمعَه غَيْرَ مُرتّب السُّوَر[2]، فبقي عِنْده، ثم عِنْد الفارُوق، ثمّ عِنْدَ حَفْصَة[3].

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(ب) في ش و ت: (أشار).

(ج) ساقطة من ع، والمثبت من ش و ت.

(د) في ت: (عنه).

(هـ) ما بين القوسين في ش و ت: (الخلل فيه بموت أجلاء القرآء من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين).

---

(1) قصد المؤلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وممن أطلق عليه هذا الوصف الصفوري[1] وعلي القاري[2].

(2) على خلاف في هذه المسألة هل كان جمع أبي بكر رضي الله عنه مرتب السور أم في غير ترتيب[3].

(3) تحدثت كتب السنة وعلوم القرآن وغيرها عن جمع القرآن في عهد أبي بكر، رضي الله عنه[4]، وقد كان ذلك بعد يوم اليمامة في السنة الحادية عشرة للهجرة، وقال ابن إسحاق: في السنة الثانية عشر للهجرة[5]، وروى ذلك البخاري من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه[6].

---

(1) انظر: الصفوري؛ عبد الرحمن بن عبد السلام بن عبد الرحمن (ت 894هـ): **نزهة المجالس ومنتخب النفائس**، تحقيق: عبد الرحيم مارديني، (دار المحبة، بيروت، 2001–2002م)، 411/2.

(2) انظر: علي القاري؛ ملا، نور الدين، ابن سلطان محمد الهروي، أبا الحسن (ت 1014هـ): **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: جمال عيتاني، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/2001م)، 92/1.

(3) انظر: ابن عطية: **المحرر الوجيز**، 49/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 182/1، والرومي: **دراسات في علوم القرآن الكريم**، ص 88، والطيار؛ د. مساعد بن سليمان بن ناصر: **شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط1، 1431هـ)، ص 38.

(4) انظر: السخاوي: **جمال القراء وكمال الإقراء**، 298/1، والزركشي: **البرهان**، 233/1، والسيوطي: **الإتقان**، 160/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 174/1.

(5) انظر: ابن الجوزي: **المنتظم**، 83/4.

(6) انظر: البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، حديث رقم 4701، 1907/4.

ونُشِرَتْ[أ] (عنه صُحُفٌ)[ب] بينها اختِلافٌ كثير[1]، فَأَشَار حُذَيْفة إِلى ذِي النُّورَيْن[2] رَضِي الله عَنْهما (بجَمْع آخَر)[ج]، (فَانْتَدَبَ)[د] لِذلِكَ وَأَمَر زَيْد بن ثابِتٍ، وَمَعَهُ مِنْ قريش (عبد الله بن الزبير بن العوام)[هـ]، (وَعَبْد الرحمن)[و] بن الحارث[ز] بن هشام[ح]، وَسَعيد بن العاص، رَضِي الله عَنْهُمْ أَجْمعين، (وَشاركهم في ذلِك، وَقَال: «إِذَا اختَلَفْتم فِي شَيْء، فَاجْعَلُوه عَلَى لغة . . . . . .

(أ) في ش: (وانتشرت).

(ب) ما بين القوسين في ش: (منه صحف)، وهو في ت: (عنها صحفًا).

(ج) ما بين القوسين في ش و ت: (في الجمع).

(د) في ت: (فاقترب).

(هـ) ما بين القوسين في ع: (زُبَير ابن العَوّام)، وهو في ش: (عبد الله بن زبير بن العوّام)، والمثبت من ت.

(و) ما بين القوسين في ش: (وعبد الله).

(ز) في ع و ش: (الحرث)، والمثبت من ت.

(ح) في ش: (هاشم).

(1) ذهب المؤلف إلى أن الاختلاف وقع فيما نشر عن المصحف الذي جمعه أبو بكر رضي الله عنه، ويرى ابن جزي أن الاختلاف كان فيما انتشر في الآفاق من صحف كُتِبَت عن الصحابة رضوان الله عليهم، خلال فترة جمع المصحف في عهد أبي بكر، وبقائه عند عمر، ثم حفصة، رضي الله عنهم أجمعين[1].

ولعل ما ذهب إليه ابن جزي أقرب إلى الصواب؛ إذ لو كان ما نشر في الآفاق عن المصحف الذي جمعه أبو بكر رضي الله عنه لما وقع فيه ذلك الاختلاف.

(2) هو عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(1) انظر: ابن جزي؛ محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي (ت 741هـ): **التسهيل لعلوم التنزيل**، (لبنان، دار الكتاب العربي، ط4، 1403هـ/1983م)، 4/1.

قريش»[1])[أ].

فلمّا كَمُل، نَسَخ نُسَخًا، وَأَرْسَلَ[ب] إِلَى الأَمْصار[2]، . . . . . .

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (وقال لهم: «إذا اختلفتم في شيء، فاجعلوه على لغة قريش»، وكان يشاركهم في ذلك).

(ب) في ت زيادة: (بها).

(1) قول عثمان، رضي الله عنه، جاء في حديث جمع المصحف، وسيأتي تخريجه[1].

(2) اختلف في عدد المصاحف التي أرسلها عثمان رضي الله عنه إلى الآفاق[2]؛ فقيل: إنها أربعة مصاحف، أرسل بها إلى الكوفة، والبصرة، والشام، وأمسك واحدًا لنفسه[3]، وقيل: المشهور إنها خمسة[4]، وقيل: ستة، وهي المصحف الإمام، والمكي، والكوفي، والبصري، والشامي، وأمسك مصحفًا بالمدينة[5].

وقيل: إنها سبعة، على خلاف بينهم في وجهتها[6]، وقيل: ثمانية، خمسة متفق عليها، وهي الكوفي، والبصري، والشامي، والمدني العام، والمدني الخاص، وثلاثة مختلف فيها، وهي المكي، ومصحف البحرين، ومصحف اليمن[7].

ولعل الراجح –والله أعلم– أنها غير محدودة بعدد، وما ذكر منها إنما هو لشهرتها، ويدل

(1) انظر: ص 93.

(2) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 167/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 278/1.

(3) انظر: ابن أبي داود: **كتاب المصاحف**، ص 133، ورجح هذا القول الداني. انظر: الداني؛ عثمان بن سعيد، أبا عمرو (ت 444هـ): **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، (القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية)، ص 19.

(4) انظر: ابن حجر: **فتح الباري**، 20/9، والسيوطي: **الإتقان**، 167/1. وهذا القول يتفق مع القول الذي يليه، إذا كان المراد بالخمسة ما عدا المصحف الإمام. انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 278/1.

(5) انظر: ابن القاصح؛ علي بن عثمان بن محمد، أبا البقاء (ت 801هـ): **شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد**، تحقيق: عبد الفتاح القاضي (مصر، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1368هـ/1949م)، ص 16، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 278/1.

(6) انظر: ابن أبي داود: **كتاب المصاحف**، ص 133، والداني: **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، ص 19، وابن كثير: **البداية والنهاية**، 217/7.

(7) انظر: ابن القاصح: **شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد**، ص 16، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 278/1.

وَأَمَر بِحَرْق غَيْره[أ](1)، . . . . . .

(أ) في ش و ت: (غيرها).

على ذلك[1]:

1. عموم قول زيد بن ثابت رضي الله عنه: «وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا»[2].
2. الباعث على جمع عثمان منع الاختلاف في وجوه القرآن، ويتحقق ذلك بكثرة الإرسال.
3. وقوع الخلاف في تحديد عددها ومواضع إرسالها.

(1) ذكرت كتب السنة وعلوم القرآن وغيرها جمع القرآن في عهد عثمان بن عفان، رضي الله عنه[3]، وكان ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين، وأوائل سنة خمس وعشرين[4]، وروى ذلك البخاري من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه[5].

وأما الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان رضي الله عنهما؛ فيظهر في جوانب، منها[6]:

1. الباعث في جمع أبي بكر رضي الله عنه هو خشية ذهاب شيء من القرآن بذهاب حملته، والباعث في جمع عثمان رضي الله عنه منع الاختلاف في وجوه القرآن.
2. جمع أبي بكر رضي الله عنه كان في صحائف مع ترتيب الآيات على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وأما عثمان رضي الله عنه فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مع ترتيب سوره[7].

(1) انظر: المجيدي؛ عبد السلام مقبل: **بحث مراجعات في الجمع العثماني للقرآن المجيد**، (ملتقى أهل التفسير، http://vb.tafsir.net/attachments/attachments/tafsir327d1148582305)، وهو منشور في مجلة كلية دار العلوم، القاهرة، عدد 34 عام 2005م.

(2) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، حديث رقم 4702، 1908/4.

(3) انظر: السخاوي: **جمال القراء وكمال الإقراء**، 310/1، الزركشي: **البرهان**، 235/1، والسيوطي: **الإتقان**، 164/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 178/1.

(4) انظر: ابن حجر: **فتح الباري**، 17/9.

(5) انظر: البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، حديث رقم 4702، 1908/4.

(6) انظر: ابن حجر: **فتح الباري**، 21/9، والسيوطي: **الإتقان**، 166/1.

(7) انظر الخلاف في جمع أبي بكر رضي الله عنه هل كان مرتب السور أم في غير ترتيب: ص 90.

فالآن عَلَى ذلِكَ الجمع[أ].

وَنقَّطه الحَجَّاجُ[ب]، بأَمْر (عبد الملك)[ج] بن مَرْوان، وَزَادَ تحزيبَهُ[1]، وقيل غيرُ ذلِكَ[2].

(أ) ساقطة من ش و ت.

(ب) في ش: (حجّاج).

(ج) ما بين القوسين في ع: (عَبْد الله)، والمثبت من ش و ت.

---

3. اقتصر عثمان رضي الله عنه على لغة قريش، على خلاف في ذلك[1].

(1) ذكر ذلك ابن عطية وغيره[2].

(2) تعددت الروايات في أول من نقط المصحف[3]؛ فقيل: هو أبو الأسود الدؤلي بأمر زياد بن عبيد الله[4]، وقيل: يحيى بن يعمر[5]، وقيل: نصر بن عاصم الليثي[6].

ويظهر أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع نقط الإعراب، فجعل النقاط دالَّة على التشكل من الحركات والتنوين[7].

---

(1) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 139/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 276/1.

(2) انظر: ابن عطية: **المحرر الوجيز**، 50/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 281/1.

(3) انظر: الداني؛ عثمان بن سعيد، أبا عمرو (ت 444هـ): **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: د. عزة حسن، (دمشق، دار الفكر، ط2، 1407هـ)، ص 2، وابن عطية: **المحرر الوجيز**، 50/1، والسيوطي: **الإتقان**، 454/4، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 281/1.

(4) انظر: الزبيدي؛ محمد بن الحسن الأندلسي، أبا بكر (ت 379هـ): **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة، دار المعارف، ط2)، ص 21، والداني: **المحكم في نقط المصاحف**، ص 3، وابن الجوزي: **المنتظم**، 96/6.

(5) انظر: ابن أبي داود: **كتاب المصاحف**، ص 324، والزبيدي: **طبقات النحويين واللغويين**، ص 29، والداني: **المحكم في نقط المصاحف**، ص 5.

(6) انظر: الداني: **المحكم في نقط المصاحف**، ص 6.

(7) انظر: **المرجع السابق**.

وَأَسْماؤُهُ[أ] الشَريفة[ب][1]: (الْقُرآن[2]، وَالفُرْقان[3])[ج]، . . . . . .

(أ) في ت: (أسماؤه).

(ب) ساقطة من ش و ت.

(ج) ما بين القوسين من ش و ت: (الفرقان، والقرآن).

(1) تعددت أسماء القرآن[1]، وقد بالغ العلماء في ذكر أسماء القرآن، ومنهم الزركشي[2] والسيوطي[3] وغيرهما، واعتمدوا في ذلك على إطلاقات واردة في كثير من الآيات والسور، ولم يفرقوا بين ما جاء من تلك الألفاظ على أنه اسم، وما ورد على أنه وصف[4].

ويظهر أن المؤلف يميل إلى هذا؛ فقد اقتصر على أربعة أسماء: القرآن، والفرقان، والكتاب، والذكر، وهذا ما ذهب إليه الطبري في تفسيره[5]، وأضاف إليها الزرقاني اسمًا خامسًا، وهو التنزيل[6].

وهذه الأسماء الخمسة إذا ذكرت دلت على علمية المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم، وأما تلك الأوصاف المشتركة فلا تفيد تخصيص الاسمية بكلام الله تعالى، وغاية ما تدل عليه هو ما قام فيها من معنى، وهو الوصفية المذكورة فيها، أو خصيصة من خصائص هذا الكتاب العزيز[7].

(2) ورد هذا اللفظ (القرآن) في كتاب الله دالاً على علمية المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ستًا وستين مرة[8].

(3) ورد هذا اللفظ (الفرقان) في القرآن الكريم دالاً على كتاب الله في موضعين.

(1) انظر: السخاوي: **جمال القراء وكمال الإقراء**، 161/1، وغيره.

(2) انظر: الزركشي: **البرهان**، 273/1.

(3) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 141/1.

(4) انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 11/1.

(5) انظر: الطبري: **تفسير الطبري**، 41/1.

(6) انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 11/1.

(7) انظر: حيدر: **علوم القرآن بين البرهان والإتقان**، ص 203.

(8) انظر: الدهيشي؛ عمر بن عبد العزيز بن عبد المحسن: **أسماء القرآن وأوصافه في القرآن الكريم**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط1، 1430هـ)، ص 45.

والكتاب[1]، وَالذِكر[2]، / وَغَيْرها –كالعزيز[3]، وَالْمجيد[4]– صفاتُهُ، (وَالوَجْه ظاهِرٌ)[أ][5]. 1/ب

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش.

(1) ورد هذا اللفظ (الكتاب) في القرآن الكريم دالاً على كتاب الله أربعًا وستين مرة[1].

(2) ورد هذا اللفظ (الذكر) في القرآن الكريم دالاً على كتاب الله تسعًا وعشرين مرة[2].

(3) ورد هذا اللفظ وصفًا لكتاب الله في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ﴾[3]، أي: منيع الجناب لا يرام أن يأتي أحد بمثله[4].

(4) ورد هذا اللفظ وصفًا للقرآن الكريم في موضعين، ومعناه: إنه كريم شريف كثير الخير، ليس كما زعم المشركون أنه شعر وكهانة[5].

(5) استقى المؤلف هذا الفصل من ابن جزي، فاختصر ما فيه غالبًا، وزاد عليه نادرًا، وصاغه بأسلوبه أحيانًا، واستعمل عبارات ابن جزي أحيانًا أخرى[6].

(1) انظر: الدهيشي: **أسماء القرآن وأوصافه في القرآن الكريم**، ص 56.

(2) انظر: الدهيشي: **المرجع السابق**، ص 83.

(3) فصلت: 41.

(4) انظر: ابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 103/4.

(5) انظر: البغوي؛ الحسين بن مسعود، أبا محمد (ت 510هـ): **معالم التنزيل**، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، (بيروت، دار المعرفة)، 472/4.

(6) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 4/1.

[2.] فَصْل[أ]

[في المكي والمدني]

(هُوَ ثلاثةُ أَقْسَام)[ب]:

[1.] مَكيّ[ج] نَزَلَ[د] قَبْلَ الْهجرة.

[2.] ومَدَنيّ[هـ] بَعْدها[1].

(أ) فراغ في ت.

(ب) ما بين القوسين في ش: (منه)، وهو في ت: (منها).

(ج) في ش و ت: (مكيّة).

(د) في ت: (نزلت).

(هـ) في ش: (ومدنيّة نزل)، وفي ت: (ومدنية نزلت).

---

(1) ليس في المكي والمدني نص عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد كانت معرفة المكي والمدني في جلها معلومة لدى الصحابة رضوان الله عليهم، ولم يعتقدوا أن معرفة تفصيل ذلك من الفرائض، ورأوا أن هذا الأمر مما يسع الجهل به، ولم تتوافر الدواعي على نقله، ولذلك وقع في هذا الأمر ضرب من الرأي والاجتهاد، وساغ فيه الاختلاف[1].

وقد اختلف العلماء في تعريف المكي والمدني على ثلاثة أقوال[2]:

الأول: المكي ما نزل بمكة، ويدخل فيها ضواحيها؛ كعرفات والحديبية، والمدني ما نزل بالمدينة، ويدخل فيها ضواحيها؛ كبدر وأحد وسلع، وهذا تقسيم مبني على اعتبار المكان.

ويرد عليه أنه غير ضابط؛ فهو لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة وضواحيهما، كقوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ عَرَضٗا قَرِيبٗا وَسَفَرٗا قَاصِدٗا لَّٱتَّبَعُوكَ﴾[3]؛ فإنها نزلت قبل الرجوع من غزوة تبوك[4].

الثاني: المكي ما وقع خطابًا لأهل مكة، والمدني ما وقع خطابًا لأهل المدينة.

ويحمل عليه قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «كل شيء نزل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فهو

---

(1) انظر: الباقلاني: **الانتصار للقرآن**، 247/1.

(2) انظر: الزركشي: **البرهان**، 187/1، والسيوطي: **الإتقان**، 35/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 135/1.

(3) التوبة: 42.

(4) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 209/10.

[.3] (ومختلف فيه)[أ].

(أ) ما بين القوسين ساقط في ش و ت.

بمكة، وكل شيء نزل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فهو بالمدينة»[1]، وهو مروي عن عروة بن الزبير[2]، وعلقمة[3]، ولوحظ في هذا التقسيم حال المخاطبين.

ويرد عليه أن هناك سورًا مدنية فيها الخطاب بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾[4] في سورة البقرة، وهي مدنية بلا خلاف[5]، وكذلك هناك سور وآيات ليس فيها خطاب بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ ولا بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[6].

الثالث: المكي ما نزل قبل الهجرة، وإن كان بالمدينة، والمدني ما نزل بعد الهجرة، وإن كان بمكة، وهذا اختيار المؤلف، وهو المشهور.

قال يحيى بن سلام: "ما نزل بمكة وما نزل بطريق المدينة قبل أن يبلغ النبي [صلى الله عليه وسلم] المدينة فهو من المكي، وما أنزل على النبي [صلى الله عليه وسلم] في أسفاره بعد ما قدم المدينة فهو من المدني"[7].

ولوحظ في هذا التقسيم زمن النزول، وهو الراجح من الأقوال، فهو تعريف ضابط حاصر مطرد.

ومن فوائد معرفة المكي والمدني: معرفة الناسخ من المنسوخ، ومعرفة تاريخ التشريع

(1) البزار؛ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر (ت 292هـ): **البحر الزخار** المعروف **بمسند البزار**، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، (بيروت، مؤسسة علوم القرآن، ط1، 1409هـ)، 336/4، واللفظ له، والحاكم: **المستدرك على الصحيحين**، حديث رقم 4295، 20/3، وسكت عنه الحاكم والذهبي، وأخرجه البيهقي من طريق الحاكم. البيهقي: **دلائل النبوة**، 144/7.

(2) انظر: ابن أبي شيبة: **الكتاب المصنف**، حديث رقم 30147، 140/6.

(3) انظر: ابن أبي شيبة؛ عبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر (ت 235هـ): **المصنف**، تحقيق: محمد عوامة، (جدة، شركة دار القبلة، ط1، 1427هـ/2006م)، حديث رقم 30768، 514/15.

(4) البقرة: 21.

(5) انظر: ابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 36/1.

(6) انظر: عباس: **إتقان البرهان**، ص 380/1.

(7) الداني؛ عثمان بن سعيد، أبو عمرو (ت 444هـ): **البيان في عد آي القرآن**، تحقيق: غانم قدوري الحمد، (الكويت، مركز المخطوطات والتراث، ط1، 1414هـ/1994م)، 132/1.

فالمدني[أ]: هُوَ[ب] البَقَرةُ، وَآل عِمْرَان، وَالنِّساء، وَالمائدة، وَالنّورُ، وَالأَحْزابُ، وَالقِتالُ[1][ج]، وَالحُجرات، والحَدِيدُ، وَالمُجادَلَة، وَالحَشْر، وَالمُمْتحنة، وَالصَّف، وَالجُمُعَة، وَالمنافقون، وَالتَّغابن، والطّلاق، وَالتّحريم، وَالفَتْحُ[2][3].

(أ) في ش و ت: (لكن منها ما اتفق في مدنيتها:).

(ب) في ش: (وهو)، وفي ت: (وهي).

(ج) في ش زيادة: (والضّحى،).

وتدرجه الحكيم، والثقة بهذا القرآن، ووصوله إلينا سالمًا من التغيير والتحريف.

(1) هي سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(2) هي سورة النصر، ويدل على ذلك الترتيب الذي ذكره المؤلف للسور، وممن أطلق عليها سورة الفتح الفراء[1]، وترجم الترمذي لسورة النصر بقوله: "باب: ومن سورة الفتح"[2]، لوقوع هذا اللفظ فيها، فيكون هذا الاسم مشتركًا بينها وبين سورة ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾[3][4]، وهذا الاسم ليس فيه توقيف[5].

مع ملاحظة أن المؤلف قد عبر بسورة الفتح عن سورة ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾[6] في موضعين من هذه الرسالة[7].

(3) حكى السيوطي الخلاف في بعض السور التي ذكرها المؤلف؛ كسورة محمد صلى الله عليه وسلم، والصف، والتغابن، وغيرها، ورجح مدنيتها[8].

(1) انظر: الفراء؛ يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبا زكريا (ت 207هـ): **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد على نجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، (مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة)، 297/3.

(2) الترمذي؛ محمد بن عيسى السلمي، أبو عيسى (ت 279هـ): **الجامع الكبير** المعروف **بسنن الترمذي**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996م)، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الفتح، 378/5.

(3) الفتح: 1.

(4) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 587/30.

(5) انظر: الدوسري؛ د. منيرة محمد ناصر: **أسماء سور القرآن وفضائلها**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط1، 1426هـ)، ص 622.

(6) الفتح: 1.

(7) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 148 و 150.

(8) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 43/1-44.

(وَالَّذِي اختُلِفَ)[أ] فِي مَكّيتها وَمَدَنيّتها[ب]: . . . . . .

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (ومنها ما اختلف).

(ب) في ش و ت زيادة: (وهي).

ولم يذكر المؤلف في المدنيات السور الآتية[1]:

1. سورة الأنفال: ويدل على مدنيتها ما ورد عن سعيد بن جبير، أنه قال: «قلت لابن عباس رضي الله عنهما: سورة الأنفال؟ قال: نزلت في بدر»[2].
2. سورة التوبة: ويدل على مدنيتها ما ورد عن البراء بن عازب، رضي الله عنه، أنه قال: «آخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ بَرَاءَةَ، وَآخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾[3]»[4].
3. سورة الفتح: ويدل على مدنيتها ما ورد عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۝١ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾[5] إلى قَوْلِهِ ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾[6]، مَرْجِعَهُ من الْحُدَيْبِيَةِ ...»[7]، فضلاً عن أن موضوعها كان عن أحداث العهد المدني.

(1) انظر: السخاوي: **جمال القراء وكمال الإقراء**، 109/1، والزركشي: **البرهان**، 194/1، والسيوطي: **الإتقان**، 36/1.

(2) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب التفسير، باب قوله ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالِ قُلِ الْأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: 1]، حديث رقم 4368، 1703/4.

(3) النساء: 176.

(4) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب التفسير، باب ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: 176]، حديث رقم 4329، 1681/4، واللفظ له، ومسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الفرائض، باب آخر آية أنزلت آية الكلالة، حديث رقم 1618، 1236/3.

(5) الفتح: 1-2.

(6) الفتح: 5.

(7) مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية في الحديبية، حديث رقم 1786، 1413/3.

أُمُّ القُرْآن[1]، وَالرَّعد[2]، وَالنّحل[3]، وَالحجّ[4]، وَالإنسانُ[5]، . . . . . .

. . . . . .

(1) الراجح أنها مكية، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾[1]، والسبع المثاني هي الفاتحة[2]، فامتن الله سبحانه وتعالى في سورة الحجر على رسوله صلى الله عليه وسلم بالفاتحة، وسورة الحجر مكية باتفاق، فدل على تقدم نزول الفاتحة عليها، ولأنه لا خلاف أن فرض الصلاة كان بمكة، ولم يحفظ أنه كان في الإسلام صلاة بغير الفاتحة[3].

(2) ذكر السيوطي الخلاف في الروايات فيها، وبين أنه يجمع بين الروايات بأن السورة مكية إلا آيات منها[4].

(3) ذهب إلى مكيتها سوى آيات منها ابن عطية[5] وغيره، وهو قول الجمهور[6].

(4) ذهب الجمهور إلى أن سورة الحج مختلطة فيها مكي ومدني[7]، ورجح ذلك ابن عطية[8]، وأيد ذلك السيوطي[9].

(5) ذكر الخلاف فيها ابن عطية[10]، والسيوطي[11]، وغيرهما، ورجح ابن عاشور مكيتها[12].

---

(1) الحجر: 87.

(2) انظر: الطبري: **تفسير الطبري**، 57/14.

(3) انظر: ابن عطية: **المحرر الوجيز**، 65/1.

(4) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 42/1.

(5) انظر: ابن عطية: **المحرر الوجيز**، 377/3.

(6) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 93/14.

(7) انظر: ابن الفرس؛ عبد المنعم بن عبد الرحيم الأندلسي، أبا محمد (ت 597هـ): **أحكام القرآن**، تحقيق: صلاح الدين بو عفيف، (بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ/2006م)، 291/3.

(8) انظر: ابن عطية: **المحرر الوجيز**، 105/4.

(9) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 42/1.

(10) انظر: ابن عطية: **المحرر الوجيز**، 408/5.

(11) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 44/1.

(12) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 370/29.

وَالمطَفِفِينَ[1]، وَالقَدْر[2]، وَلَمْ يكُنْ[3]، . . . . . .

. . . . . .

(1) في النسخ الثلاث: (والمطففيين) بالياء، على تقدير: سورة المطفيين، أو على حكاية اللفظ الواقع في أولها.

والراجح أنها مدنية، وذلك لما ورد عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أنه قال: «لَمَّا قَدِمَ النبي صلى الله عليه وسلم، الْمَدِينَةَ كَانُوا من أَخْبَثِ الناس كَيْلاً، فَأَنْزَلَ الله سُبْحَانَهُ ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[1]، فَأَحْسَنُوا الْكَيْلَ بَعْدَ ذلك»[2]، وهو صريح في مدنيتها.

(2) الأكثر على أنها مكية[3].

(3) الراجح أنها مدنية؛ وذلك لما روى أحمد في مسنده عن أبي حبة البدري، قال: «لَمَّا نَزَلَتْ لَمْ يَكُنْ، قَالَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلامُ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ هَذِهِ السُّورَةَ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا أُبَيُّ، إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنِي أَنْ أُقْرِئَكَ هَذِهِ السُّورَةَ، فَبَكَى، وَقَالَ: ذُكِرْتُ ثَمَّةَ؟ قَالَ: نَعَمْ»[4]، وأبي بن كعب، رضي الله عنه، كان في المدينة[5].

(1) المطففين: 1.

(2) ابن ماجه؛ محمد بن يزيد القزويني، أبو عبد الله (ت 275هـ): **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار الفكر)، كتاب التجارات، باب التوقي في الكيل والوزن، حديث رقم 2223، 748/2، وحسنه الألباني. انظر: الألباني؛ محمد ناصر الدين بن نوح الأشقودري، أبا عبد الرحمن (ت 1420هـ): **صحيح سنن ابن ماجه**، (الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1417هـ/1997م)، 229/2.

(3) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 45/1.

(4) ابن حنبل؛ أحمد بن محمد الشيباني، أبو عبد الله (ت 241هـ): **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، (مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م)، حديث رقم 16000، 381/25، وقال شعيب الأرناؤوط: "صحيح لغيره".

(5) انظر: ابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 537/4، والسيوطي: **الإتقان**، 45/1.

وَزِلزال(أ)[1]، وَالماعُون[2]، وَالإخلاصُ[3]، . . . . . .

(أ) في ت: (والزلزلة).

(1) سميت في كثير من المصاحف وكتب التفسير بسورة الزلزال[1]، وقد اختار مكيتها ابن عطية[2]، وابن كثير[3]، وابن عاشور[4]، وذكر الخلاف فيها السيوطي، ودلل لمدنيتها[5].

(2) نزل من أولها ثلاث آيات بمكة والباقي بالمدينة[6]، ورجح ذلك ابن عاشور[7].

(3) الراجح أنها مكية[8]، ويدل على ذلك ما روى الترمذي عن أبي بن كعب رضي الله عنه: «أن الْمُشْرِكِينَ قالوا لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: انْسُبْ لنا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ الله ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[9]»[10].

(1) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 489/30.

(2) انظر: ابن عطية: **المحرر الوجيز**، 510/5.

(3) انظر: ابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 4 /539.

(4) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 489/30.

(5) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 46/1.

(6) انظر: ابن سلامة؛ هبة الله بن سلامة بن نصر المقري، أبا القاسم (ت 410هـ): **الناسخ والمنسوخ**، تحقيق: زهير الشاويش ومحمد كنعان، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط1، 1404هـ)، ص 205، والسيوطي: **الإتقان**، 55/1.

(7) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 563/30.

(8) انظر: ابن عطية: **المحرر الوجيز**، 536/5، وابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 611/30.

(9) الإخلاص: 1-2.

(10) الترمذي: **سنن الترمذي**، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الإخلاص، حديث رقم 3364، 451/5، وحسنه الألباني. انظر: الألباني؛ محمد ناصر الدين بن نوح الأشقودري، أبا عبد الرحمن (ت 1420هـ): **صحيح سنن الترمذي**، (الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1420هـ/2000م)، 379/3.

وَالمعوّذتين[1][2].

. . . . . .

(1) في النسخ الثلاث: (والمعوذتين) بالياء، على تقدير: سورتا المعوذتين.

والراجح أنهما مدنيتان[1]، ويدل على ذلك ما جاء عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، قال: «قال لي رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أُنْزِلَ، أو أُنْزِلَتْ، عَلَيَّ آيَاتٌ لم يُرَ مِثْلُهُنَّ قَطُّ؛ الْمُعَوِّذَتَيْنِ»[2]، وعقبة أسلم بعد الهجرة[3].

(2) السور المختلف فيها كثيرة، وليست هي فقط ما اقتصر عليه المؤلف[4]، واختار المؤلف مكية بعض السور، ولم يذكرها في المختلف فيه، ومنها:

1. سورة العنكبوت: مكية كلها في قول الجمهور[5]، وذكر أبو عمرو الداني أنها مكية سوى عشر آيات من أولها[6].
2. سورة الرحمن: مكية كلها في قول الجمهور، وهو الصواب[7].
3. سورة الفجر: الجمهور على أنها مكية[8].
4. سورة الليل: الأشهر أنها مكية[9].

(1) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 47/1.

(2) مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة المعوذتين، حديث رقم 814، 558/1.

(3) قال عقبة بن عامر: «بلغني قدوم النبي صلى الله عليه وسلم، وأنا في غنيمة لي، فرفضتها، ثم أتيته، فقلت: يا رسول الله، جئت أبايعك». ابن سعد: **الطبقات الكبرى**، 343/4. وانظر في ترجيح مدنية المعوذتين: الداخل؛ عبد العزيز: **بحث ما القول الفصل في المعوذتين؟**، ملتقى أهل التفسير، http://vb.tafsir.net/tafsir27147.

(4) انظر: السخاوي: **جمال القراء وكمال الإقراء**، 117/1، والسيوطي: **الإتقان**، 41/1، وغيرهما، وحرر الخلاف في المكي والمدني ابن عاشور في تفسيره عند بداية كل سورة.

(5) انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 199/20.

(6) انظر: الداني: **البيان في عد آي القرآن**، 203/1.

(7) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 43/1.

(8) انظر: ابن عطية: **المحرر الوجيز**، 476/5، والسيوطي: **الإتقان**، 45/1.

(9) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 45/1.

(وَالمكّيّ ما سِوَاها)[أ] بِالاتِّفاق[1].

وَقَدْ وَقَع الخلاف في بَعْض الآيات أيضًا[2].

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (وما سواها مكيّة).

---

(1) استقصاء السور والآيات المكية منها والمدنية، وتحقيق ذلك، والتدليل عليه، محاولة كبيرة جديرة أن تفرد بالتأليف[1].

ومن الرسائل المهمة في هذا الباب: المكي والمدني في القرآن – دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة الإسراء، لعبد الرزاق حسن أحمد، وتحرير القول في السور والآيات المكية والمدنية من أول سورة الكهف إلى سورة الناس، للدكتور محمد عبد العزيز الفالح.

(2) استفاد المؤلف هذا الفصل كذلك من ابن جزي، مع اختصار في الألفاظ، ولم يذكر المؤلف مما عده ابن جزي في المدني: الأنفال، وبراءة، والفتح، وأضاف ابن جزي بعضًا من خصائص المكي والمدني، ولم يذكر المؤلف ذلك[2].

---

(1) انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 135/1.

وقد ذكر السيوطي أن جماعة أفردوا المكي والمدني بالتصنيف، منهم: مكي بن أبي طالب (ت 437هـ)، وعبد العزيز بن أحمد الديريني (ت 694هـ). انظر: السيوطي: **الإتقان**، 34/1، ولم ينص أحد على أن لهما كتابًا مفردًا في المكي والمدني. انظر: حيدر: **علوم القرآن بين البرهان والإتقان**، ص 164.

(2) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 5/1.

[3.] فَصْل

[في مقصد القرآن]

مَقْصَدُ القرآن العظيم: الدَّعْوة إِلَى العُبوديّة[1]، وَهِيَ متوقّفة على: ثبوت الألوهيّة[أ]، والنّبوة[ب]، . . . . . .

(أ) في ش و ت: (الربوبية)[1].

(ب) في ت: (والنبوءة).

(1) الآيات في ذلك كثيرة، ومنها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[2]، وهو أول أمر في القرآن الكريم، مما يدل على أهميته[3].

والعبادة: هي "اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة"[4]، وهي تجمع أصلين: غاية الحب، مع غاية الذل والخضوع للمحبوب[5].

وإفراد الله عز وجل وحده بالعبادة والطاعة، هو التوحيد[6]، وينقسم إلى: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية[7].

(1) عدل المؤلف عن الربوبية إلى الألوهية في نسخة ع، ولعل ذلك أصوب؛ فمشركو العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: 31]، وكانوا ينكرون توحيد الألوهية، قال تعالى على لسان الكافرين: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: 5]. انظر: ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم الحراني، أبا العباس (ت 728هـ): **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1417هـ/1997م)، 223/1، وابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 422/3.

(2) البقرة: 21.

(3) انظر: ابن محمد بن عبد الوهاب؛ سليمان بن عبد الله (ت 1233هـ): **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**، (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة)، ص 20.

(4) ابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 149/10.

(5) انظر: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبا عبد الله (ت 751هـ): **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، تحقيق: محمد حامد الفقي، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1393هـ/1973م)، 30/3.

(6) انظر: أبا حيان الأندلسي؛ محمد بن يوسف (ت 745هـ): **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وغيرهم، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/2001م)، 456/1، وابن عبد الوهاب؛ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (ت 1206هـ): **ثلاثة الأصول**، تحقيق: ناصر بن عبد الله الطريم وغيره، (الرياض، مطابع الرياض، ط1)، ص 186.

(7) انظر بيانها: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 197.

والأحكام، والمعاد[أ]، والوعد والوعيد، وَالقِصَصِ، (وتحيير المتجلّد[1] في الادّعاء، وَالإِرْشَادِ إلى طرق الفوز، وبيان شرائطها وآدابها)[ب][2].

فالمتلوّ مِنْه:

(إمّا يُثْبِتُ إلها مُوجِدًا مُتَّصِفًا بالكَمالات اللائقة به، مَنَزّهًا عَنْ جَميع النَّقَائِص، فَهُوَ الأَوَّل)[ج].

(أ) في ش و ت: (واستكمالها على المعاد).

(ب) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(ج) ما بين القوسين في ش و ت: (إن أفاد مبدأ[1] مقدس واجب الوجود، فالأوّل).

---

(1) المتجلد: أي المتكلف للجلادة، وهي: القوة والشدة والصلابة[2]، ومقصود المؤلف تحيير من أظهر الجلد في الادعاء الباطل.

(2) جعل الغزالي مقصد القرآن الأقصى هو دعوة العباد إلى الجبار الأعلى[3]، وجعلها الشوكاني ثلاثة مقاصد: إثبات التوحيد، وإثبات المعاد، وإثبات النبوات[4]، وهذه المقاصد جعلها المؤلف مما تتوقف عليها العبودية، وأضاف إليها الأحكام والوعد والوعيد وغيرها.

---

(1) مبدأ بمعنى أول، وقد أطلق الفلاسفة على الباري عز وجل: "مبدأ"، قال الغزالي عنهم: "ومع هذا فإنهم يقولون في الباري تعالى: إنه مبدأ، وأول، وموجود ...". الغزالي؛ محمد بن محمد الطوسي، أبو حامد (ت 505هـ): **تهافت الفلاسفة**، تحقيق: د. سليمان دنيا، (القاهرة، دار المعارف، ط8)، ص 164، وقيد هذا اللفظ بعض العلماء بأنه "مبدأ كل موجود". انظر: الشهرستاني؛ محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح (ت 548هـ): **الملل والنحل**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (بيروت، دار المعرفة، 1404هـ)، 186/2.
والمثبت في ع أولى مما أثبت في ش و ت، وذلك أن الله عز وجل لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم. انظر: الأصبهاني؛ إسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي، أبا القاسم (ت 535هـ): **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، (الرياض، دار الراية، ط2، 1419هـ/1999م)، 410/2.

(2) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 125/3.

(3) انظر: الغزالي؛ محمد بن محمد الطوسي، أبا حامد (ت 505هـ): **جواهر القرآن**، تحقيق: محمد رشيد القباني، (لبنان، دار إحياء العلوم، ط1، 1405هـ/1985م)، ص 23.

(4) انظر: الشوكاني؛ محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ): **إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات**، تحقيق: جماعة من العلماء، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ/1984م)، ص 4.

أَوْ حقّيّةَ الرُّسُل[1]، (فَهُوَ الثَّاني)(أ).

أَوْ ما (يَتَعلّق بالمُكلّف من وجوه العمل، فهو الثَّالِثُ)(ب).

أَو الحَشْرَ وَبَيَانَ إِمْكانِه وَالرّدَّ عَلَى (مُنْكِرِيه، فَهُوَ الرّابع)(ج).

أَوْ (ما يَتَرَتّب عَلَى التَّكلِيفِ وَالحَشْر[2]، فَهُو الخَامِسُ)(د).

أَو (التَّسْلِيةَ بسَبْق مِثْله، وَزجْرَ المُكَابِرِينَ، وَتَعْلِيمَ / طُرُقِ التَّبْليغ وَمَا يليقُ به، فَهُوَ السَّادِسُ)(هـ). 2/أ

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (فالثاني).

(ب) ما بين القوسين في ش و ت: (يترتّب على أحوال المكلّف، فالثالث).

(ج) ما بين القوسين في ش و ت: (مخالفيه، وما يتعلّق به من الجنّة والنّار وَنحوهما، فالرابع).

(د) ما بين القوسين في ش و ت: (دفع توهّم العَبث المُطْفئ نور العزم لدى[1] القيام بالأوامر والاجتناب عن النّواهي، فالخامس).

(هـ) ما بين القوسين في ش: (سوق الألبّاء[2] إلى مناهج الاعتبار ومسالك الاستهداء، بالتأمّل في الآثار، فالسّادس)، وهو نفسه في ت، سوى: (الاستهداء) في ت: (الاستهواء).

---

(1) الحق هو نقيض الباطل[3]، والمقصود صدق الرسل عليهم السلام، وصدق ما أرسلوا به.

(2) قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾[4]: "أي: يخافون ما يترتب على الحشر من مؤاخذتهم بذنوبهم، وأما الحشر فمتحقق"[5].

---

(1) في ت: (لدا) بالألف الممدودة، والمثبت من ش.

(2) الأَلِبَّاء: العقلاء، من اللُّبُّ وهو العَقْلُ، يقال: رجل لبيب: أي عاقل. انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 730/1.

(3) انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 241/3.

(4) الأنعام: 51.

(5) أبو حيان الأندلسي: **تفسير البحر المحيط**، 138/4.

(أو المتشابهات الغائبة عن أذهان البشر[1]، فهو السّابع)(أ).

(أَوْ غيرَ مَا ذكر فهو الثامن)(ب)[2].

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(ب) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

---

(1) وهي ما ورد في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾[1].

وقد اختلف العلماء في معنى المحكم والمتشابه[2]، ويظهر أن المؤلف قد ذهب إلى ما ذهب إليه ابن جرير من أن "المحكم من آي القرآن: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره، والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو: الخبر عن وقت مخرج عيسى بن مريم، ووقت طلوع الشمس من مغربها، وقيام الساعة، وفناء الدنيا، وما أشبه ذلك؛ فإن ذلك لا يعلمه أحد"[3]، ولعل الراجح هو ما ذهب إليه ابن كثير من أن الآيات المحكمات هن البينات الواضحات الدلالة، التي لا التباس فيها على أحد، والآيات المتشابهات فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم[4].

(2) حصر الغزالي سور القرآن وآياته في ستة أنواع، ثلاثة هي الأصول، وهي[5]:

1. تعريف المدعو إليه.
2. تعريف الصراط المستقيم الذي تجب ملازمته في السلوك إليه.
3. تعريف الحال عند الوصول إليه.

وثلاثة متممة، وهي:

---

(1) آل عمران: 7.

(2) انظر: الرازي؛ فخر الدين، محمد بن عمر التيمي، أبا عبد الله (ت 606هـ): **التفسير الكبير** أو **مفاتيح الغيب**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م)، 145/7، والزركشي: **البرهان**، 68/2، والسيوطي: **الإتقان**، 5/3، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 195/2.

(3) الطبري: **تفسير الطبري**، 174/3.

(4) انظر: ابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 345/1.

(5) انظر: الغزالي: **جواهر القرآن**، ص 23.

فإن قيل: فمَا الحِكْمَةُ في تكرارهَا؟

قلت: كَوْنُ[أ] مَقَاصِدِ ذِكْرِها مُتَعَدّدَةً؛ كَإِثْباتِ النُّبُوَّةِ[ب]، وَبَيَانِ تَدْمِيرِ مُكَذِّبيها وَكَيْفيّته، وَالوَحي[ج] الإلهي فيه، (وَمُكابَرَة الرّاسِخِين في الكفر، مَعَ مُجَاوَزَتِهِمْ حَدَّ العُبُودِيّة عَلى أَنْحاء شتى، وَمَا للأنبياء، عَلَيْهم الصّلاة والسَّلام، من مكارِمِ الأَخْلاق، وَمَحاسِنِ الأَوْضاع، فِي مُقَابَلة إساءَتِهِمْ)[د].

(أ) في ش و ت: (لكون).

(ب) في ت: (النبوءة).

(ج) في ش و ت: (والإيحاء).

(د) ما بين القوسين في ش: (وتسليته صلى الله عليه وسلّم، فيما تحمّله من أعباء التبليغ إلى قوم لد[1] لجوج[2]، مع ما فيه من جمع أشتات المكارم الأخلاقيّة، والمحاسن الإعمالية).

وهو في ت: (وتسليته صلى الله عليه وسلم، فيما تحمله من أعباء التبليغ إلى قوم لو ...[3]، مع ما فيه من جميع أشتات المكارم الأخلاقية، والمحاسن الإعمالية).

---

1. تعريف أحوال المجيبين للدعوة، ولطائف صنع الله فيهم، وتعريف أحوال الناكبين والناكلين عن الإجابة، وكيفية قمع الله لهم.
2. حكاية أحوال الجاحدين، وكشف فضائحهم وجهلهم بالمجادلة والمحاجة على الحق.
3. تعريف عمارة منازل الطريق، وكيفية أخذ الزاد والأهبة والاستعداد.

---

(1) قوم لُدٌّ: أي شديدي الخصومة. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 203/5.

(2) لَجُوج: أي: متمادين. انظر: ابن سيده؛ علي بن إسماعيل، أبا الحسن (ت 458هـ): **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م)، 209/7.

(3) فراغ في ت.

(ومن المعلوم في عَرِيكَةِ[1] البَلاَغة، أَنّ الأَداءَ في مَطْلبٍ بِحَسَب ما تَقْتضيه الحال)[هـ] مِنَ الإِيجَازِ وَالإِطْنَابِ[2]، . . . . . .

(هـ) ما بين القوسين في ش و ت: (وكثرة ما تقتضيه وجوه الحال).

(1) العَرِيكَة: الطبيعة، يقال: فلان لَيِّنُ العَريكة، إذا كان سَلِسًا مطاوعًا منْقادًا، قليل الخلاف والنُّفُور[1].

(2) الإيجاز: هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات المتعارف عليه من كلام أوساط الناس، والإطناب: هو أداؤه بأكثر من عباراتهم[2].

ومن الإيجاز قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[3]، كلمتان استوعبتا جميع الأشياء على غاية الاستقصاء[4]، ومن الإطناب قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[5][6].

والإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام، ولكل واحد منهما موضع؛ فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه، كالحاجة إلى الإطناب في مكانه، فمن استعمل الإطناب في موضع الإيجاز، أو استعمل الإيجاز في موضع الإطناب، أخطأ[7].

(1) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 466/10.

(2) انظر: السكاكي؛ يوسف بن أبي بكر محمد، أبا يعقوب (ت 626هـ): **مفتاح العلوم**، (دون معلومات نشر)، ص 122، والخطيب القزويني؛ جلال الدين، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي (ت 739هـ): **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، (بيروت، دار إحياء العلوم، ط4، 1419هـ/1998م)، ص 170.

(3) الأعراف: 54.

(4) انظر: العسكري؛ الحسن بن عبد الله بن سهل، أبو هلال (ت 395هـ): **الصناعتين: الكتابة والشعر**، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت، المكتبة العصرية، 1406هـ/1986م)، ص 173.

(5) الأعراف: 97-99.

(6) انظر: العسكري: **الصناعتين**، ص 192.

(7) انظر: **المرجع السابق**، ص 190.

وَالفَصْلِ وَالوَصْل[1]، وَالتَّقْديم وَالتأخير[2]، . . . . . .

. . . . . .

(1) الوصل في الجمل: عطف بعضها على بعض، والفصل فيها: ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد الأخرى، فهي تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي الجمل المؤكدة لما قبلها، والمبينة لها، والتي إذا حصلت لم تكن شيئًا سواها[1].

ومن الفصل قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[2]، وذلك أن قوله: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ مشابك لقوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ومداخل في ضمنه[3]، ومن الوصل قوله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[4]، فوصل هنا، لأن للمتقين جزاءان؛ صحة المنهج، وهو قوله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾، ثم الغاية والنتيجة، وهي قوله: ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[5].

(2) وهو باب كثير الفوائد، يفيد العناية والاهتمام، ويظهر ذلك جليًا في همزة الاستفهام، فإذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[6]، فلا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام، وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان[7].

---

(1) انظر: الجرجاني؛ عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، أبا بكر (ت 471هـ): **دلائل الإعجاز**، تحقيق: د. محمد التنجي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1415هـ/1995م).، ص 174.

(2) يوسف: 31.

(3) انظر: الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص 179.

(4) البقرة: 5.

(5) انظر: الزمخشري؛ محمود بن عمر الخوارزمي، أبا القاسم (ت 538هـ): **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، 85/1، وعباس: د. فضل حسن (ت 1432هـ) و د. سناء فضل حسن: **إعجاز القرآن الكريم**، (عمان، دار النفائس، ط7، 1429هـ/2009م)، ص 80.

(6) الأنبياء: 62.

(7) انظر: الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، 100/1.

(وَالإِطْلاقِ وَالتّقييد)(أ)[1]، وَغَيْرِ(ب) ذلِكَ (مِنْ وُجُوهِ التَّعْبير المؤثرة في نِسَبِ الكَلامِ، وَتَأْدية المَرامِ، لا يُوافِقُ الآخر، والضّرورة حَاكمةٌ، بأنّ استِيفاءَ الكُلِّ فِي مرّةٍ مِنَ السَّوْق، يُفْضي إلى التّعمية، وَتَفْوِيتِ المَقْصُودِ في الخِطاب)(ج).

مَعَ مَا فيه مِنْ إِدْراجِ(د) النّكت(هـ) الجَليلة اللاَّئِحَةِ(و) لأَرْباب التَّصْفية وَأَصْحاب . . . . . .

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(ب) في ش و ت: (ونحو).

(ج) ما بين القوسين في ش: (ومَعْلوم أنّ استيفاءها في مقام واحد، وتعبير كذلك، قد يفضي المؤدّى[1] إلى تعميته، والمقصود إلى تفويته، وهو ممّا لا يرضى وقوعه ذو نهية[2]، فضلاً عن العليم الخبير الّذي تقدّس كلامه عن مساس النّقص، كذاته المقدّس)، وهو نفسه موجود في ت، سوى: (وتعبير ... المؤدّى ...)، هو في ت: (وتعيين ... المؤدي ...).

(د) ساقطة من ش و ت.

(هـ) في ش: (النّكات).

(و) في ش و ت: (الّتي لا تلوح إلا).

(1) الإطلاق والتقييد وصفان للحكم، والإطلاق: أن يقتصر في الجملة على ذكر المسند والمسند إليه، حيث لا يدعو غرض إلى حصر الحكم، والتقييد: أن يزاد على المسند والمسند إليه شيء يتعلق بهما أو بأحدهما، مما لو أُغفل، لفاتت الفائدة المقصودة، أو كان الحكم كاذبًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[3]، فلو حذف الحال وهو ﴿لَٰعِبِينَ﴾ لكان الكلام كذبًا[4].

(1) تحتمل: (المؤدى) بالألف المقصورة، و(المؤدي) بالياء، وكلاهما صحيح.

(2) ذو نُهْيةٍ: أي ذو عقل يَنْتَهِي به عن القبائح ويدخل في المحاسن. انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 346/15.

(3) الأنبياء: 16.

(4) انظر: الهاشمي؛ السيد أحمد: **جوهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، (الإسكندرية، دار ابن خلدون)، ص 127.

العُقول (النَّيّرة الزَّكِيَّة)[أ]، (كما لا يَخْفَى على أهل الأَذْواق الرَّقيقة في أَسرار البَلاغَةِ، وَغَيْرِهَا مِنْ لَطائِفِ العلوم)[ب](1).

(أ) ما بين القوسين في ش: (السليمة).

(ب) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(1) ذكر المصنف بعضًا من فوائد تكرار المتلو من القرآن، وهناك فوائد أخرى، منها: التقرير، والتأكيد، وإظهار الفصاحة بإبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليب مختلفة، وغير ذلك[1].

وقد صاغ المؤلف هذا الفصل من ابن جزي، ويظهر الفرق جليًا في هذا الفصل بين المؤلف وابن جزي في الصياغة وإعادة ترتيب الأفكار، ومن الملحوظات:

1. ذكر ابن جزي معاني القرآن الكريم، وجعل المؤلف هذه المعاني مما تتوقف عليه العبودية، مع الاختلاف في الربوبية، فقد جعلها المؤلف: ثبوت الألوهية، وأضاف المؤلف إلى هذه المعاني: تحيير المتجلد في الادعاء، والإرشاد إلى طرق الفوز، وبيان شرائطها وآدابها.
2. شرع المؤلف في شرح ما تتوقف عليه العبودية، مستفيدًا من ابن جزي تحت مسمى: "فالمتلو منه"، وأضاف إلى المتلو منه: المتشابهات، وغيرها.
3. ذكر ابن جزي الحكمة من تكرار قصص الأنبياء، وذكر المؤلف الحكمة من تكرار المتلو من القرآن، مع تفصيل المؤلف بشأن البلاغة فيها.

إلى غير ذلك[2].

(1) انظر: الزركشي: **البرهان**، 11/3، والسيوطي: **الإتقان**، 179/3.

(2) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 5/1.

[4.] فَصْل
في الفُنونِ الَّتِي(أ) يتعلّق بها

أمّا بالجملة: فَالتَّفْسير، / وَالقِراءَةُ، وَالتجويد، وَأصُول الفقه، واللّغة، وَرَسْم الخطّ، والصّرف، والنّحو، والاشتقاق، وَالمَعَاني. 2/ب

وَأمّا في الجُمْلَة: فَالفِقْه، والفرائِض، وَالحساب، والجفر، والحَديثُ، وأصُوله، (والجدل، وَالكلام)(ب)، وَالمَنْطق، وَالتّصوّف، وَالبيانُ، والبَديعُ، والعَرُوض(ج)، [والحِكْمة](د)، والطَّبيعي، وَالهيئة، وَالهَنْدَسَة، والطّبّ، والتشريح، وَالتّاريخ، والتَّدْبير (والفلزات[1]، وَالرّمل)(هـ)، والتَّعْبير(و)، والفَلاحَةُ، والقيافة(ز)، فهذه خمسة وثلاثونَ عِلْمًا[2].

(أ) في ت: (الذي).

(ب) ما بين القوسين في ش و ت: (والكلام، والجدل).

(ج) في ش و ت زيادة: (والقافية).

(د) ساقطة من جميع النسخ، وقد ذكرها المؤلف في بيانه للعلوم[1].

(هـ) ما بين القوسين في ش و ت: (والنقطة).

(و) في ش و ت: (والرؤيا).

(ز) في ت: (والقافة).

---

(1) ذكر المؤلف هنا: (التدبير والفلزات)، وجعل في بيانه للعلوم الفلزات جزءًا من التدبير[2].

(2) قسم المؤلف هذه الفنون والعلوم إلى قسمين، وهما:

الأول: العلوم الرئيسة التي يشير إليها عامة من كتب في علوم القرآن وأصول التفسير، وعبر المؤلف عن هذا القسم بقوله: (بالجملة)، وفي هذا القسم يلزم للمعتني بالقرآن المعرفة التفصيلية في مسائل كل علم وفن، ولا تكفي المعرفة الإجمالية فيه.

---

(1) انظر: ص 137.

(2) انظر: ص 144.

[.1] أمّا التّفسير[1]؛ فمعلُومٌ أنّه المَقْصُود بِنَفْسه.

وَجملته؛ قيل: مرادف التّأويل[2]، وقيل: التّفسير شرح الكلام بمتبادره، والتأويل حمله على (غير المتبادر)[أ] بنَوْع . . . . . .

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (غيره).

الثاني: العلوم الفرعية التي ينبغي للمعتني بالقرآن الاطلاع عليها والمعرفة العامة بها، وعبر المؤلف عن هذا القسم بقوله: (في الجملة)، ولا يلزم في هذا القسم المعرفة التفصيلية في مسائل كل علم وفن، بل تكفي المعرفة الإجمالية بهذه العلوم، ويكون التفصيل في الآيات المتعلقة بذلك العلم.

وكأن المؤلف أراد في هذا الفصل إبراز فنون أخرى مهملة وغائبة، تتعلق بتحقيق فهم القرآن فهمًا تفصيليًا وشموليًا، ينبغي العناية بها.

وهذه العلوم التي ذكرها المؤلف سيأتي بيانها والتعريف بها.

(1) التفسير: "علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه"[1].

(2) يطلق التأويل على ثلاثة معان، وهي[2]:

1. صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به.
2. بمعنى التفسير.
3. الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾[3].

(1) الزركشي: **البرهان**، 13/1.

(2) انظر: ابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 55/3.

(3) الأعراف: 53.

مناسبَةٍ[1].

(قُلْتُ: هُوَ الصَّحيح؛ لِقَوْله، عزّ وَجَلّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾[2][3])[أ].

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(1) اختلف العلماء في التفسير، هل هو مرادف للتأويل أو مخالف له[1]، فذهب أبو عبيدة[2] والطبري[3] وغيرهما إلى أن التفسير مرادف للتأويل، وهذا هو الشائع عند المتقدمين من علماء التفسير، وذهب كثير من المتأخرين إلى أن التفسير مغاير للتأويل[4].

والتفسير والتأويل مرحلتان متكاملتان لحسن فهم كتاب الله تعالى؛ فيقوم المفسر بتفسير ألفاظ القرآن الكريم وكلماته، ثم يحتاج إلى التأويل؛ فيمعن النظر في الجمل والتراكيب، ويلحظ المعنى البعيد غير المتبادر إلى الذهن، ويزيل اللبس والغموض إن وجد[5].

(2) آل عمران: 7.

(3) تحتمل الآية الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ والوصل، وكلاهما حق، فأما على الوصل، فيكون قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ عطفًا على اسم الله تعالى، والمعنى: إدخال الراسخين في علم التأويل، لا على الكمال، وأما على الوقف، فيكون قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ رفعًا على الابتداء مقطوعًا عمّا قبله، لكن تسميتهم بالراسخين، تقتضي أنهم

(1) انظر في هذه المسألة: الراغب الأصفهاني؛ الحسين بن محمد، أبا القاسم (ت 502هـ): **تفسير الراغب الأصفهاني**، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني، (كلية الآداب – جامعة طنطا، ط1، 1420هـ/1999م)، 10/1، وابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 7/1، والزركشي: **البرهان**، 146/2، والسيوطي: **الإتقان**، 460/4، والآلوسي: **روح المعاني**، 4/1، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 4/2، والذهبي؛ د. محمد حسين (ت 1397هـ): **التفسير والمفسرون**، (القاهرة، مكتبة وهبة)، 12/1.

(2) انظر: أبا عبيدة؛ معمر بن المثنى التيمي (ت 209هـ)، **مجاز القرآن**، تحقيق: د. محمد فواد سزگين، (القاهرة، مكتبة الخانجي)، 86/1.

(3) وهو ما يفهم من قول الطبري: " القول في تأويل قوله تعالى ..."، وقوله: " واختلف أهل التأويل في ...".

(4) انظر: ابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 55/3، والذهبي: **التفسير والمفسرون**، 16/1.

(5) انظر: الخالدي؛ د. صلاح عبد الفتاح: **التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق**، (عمان، دار النفائس، ط2، 1428هـ/2008م)، ص 17–18.

[.2] والقراءة[1]؛ فلاختلاف(أ) الحكم بها تارة، والإعراب(ب) أخرى[2]، وبها (يعرف أيضًا)(ج) تأديَتُهُ بلغات فصيحة[3]، وهي له كالسَّنَد للحديث.

(أ) في ش و ت: (فلتنوع).

(ب) في ش: (وبالإعراب).

(ج) ما بين القوسين في ت: (أيضًا يعرف).

يعلمون أكثر من المحكم الذي يستوي في علمه جميع من يفهم كلام العرب[1].

(1) سيأتي تعريفها[2].

(2) وذلك كاختلافهم في فرض الرجلين في الوضوء، هل هو الغسل أو المسح، وهذا الخلاف مبني على أوجه القراءة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[3]، فقرأ نافع وابن عامر والكسائي ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب، وجعلوا العامل (اغسلوا)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بالخفض، وجعلوا العامل الباء، وبحسب هذه القراءات اختلف الفقهاء في حكم غسل أو مسح الرجلين في الوضوء[4].

(3) فصاحته؛ لعموم قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[5]، وتأديته بلغات فصيحة؛ لعموم قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ هذا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فاقرؤوا ما تَيَسَّرَ منه»[6].

---

(1) انظر: الداني؛ عثمان بن سعيد، أبو عمرو (ت 444هـ): **المكتفى في الوقف والابتدا**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (عمان، دار عمار، ط1، 1422هـ/2001م)، ص 37، وابن عطية: **المحرر الوجيز**، 402/1، وابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 55/3، والأشموني؛ أحمد بن عبد الكريم بن محمد (ت نحو 1100هـ): **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، (مصر، مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1393هـ/1973م)، ص 70، وانظر للآلوسي كلامًا نفيسًا في تفسيره حول الوقف والوصل في هذه الآية. انظر: الآلوسي: **روح المعاني**، 84/3.

(2) انظر: قسم التحقيق، الفصل السابع، ص 171.

(3) المائدة: 6.

(4) انظر: القرطبي: **تفسير القرطبي**، 91/6.

(5) الشعراء: 195.

(6) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، حديث رقم 4706، 1909/4، ومسلم: **صحيح مسلم**، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، حديث رقم 818، 560/1..

[3.] والتجويد[1]؛ (فلقوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾[2])[أ]، إن حمل[ب] عليه، ولثبوته بالتواتر[ج]، إن لم يُحْمل[د][3].

[4.] وأصُول الفقه[4]؛ . . . . . .

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (فللترتيل المأمور به).

(ب) في ش: (حملت الآية الشريفة)، وفي ت: (حملت).

(ج) في ش و ت: (متواترًا كالقراءة).

(د) في ش و ت: (تحمل).

---

(1) التجويد: هو إخراج كل حرف من مَخْرَجِهِ، وإعطاؤه حقه ومُسْتَحَقُّه من الصفات[1].

(2) المزمل: 4.

(3) والمعنى: والتجويد للآية، إن حمل الترتيل في الآية على التجويد، على قول أهل التجويد[2]، وأما من رأى أن معنى الترتيل في الآية غير ذلك[3]، فهذا يعتني بفن التجويد من جهة أنه منقول إلينا بالتواتر.

(4) أصول الفقه: هو العلم بالقواعد والأدلة الإجمالية التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من الأدلة التفصيلية[4].

---

(1) انظر: ابن الجزري؛ شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد، أبا الخير (ت 833هـ): **متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية مع شرح زكريا الأنصاري**، (مصر، المكتبة السعيدية)، ص 15.

(2) انظر: علي القاري؛ ملا، نور الدين، ابن سلطان محمد الهروي، أبا الحسن (ت 1014هـ): **المنح الفكرية في شرح المنظومة الجزرية**، تحقيق: أسامة عطايا، (دمشق، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط2، 1433هـ/2012م)، ص 114.

(3) قال الطبري في معنى الآية: "وبين القرآن إذا قرأته تبيينًا، وترسل فيه ترسلاً". الطبري: **تفسير الطبري**، 126/29.

(4) انظر: الرازي؛ فخر الدين، محمد بن عمر التيمي، أبا عبد الله (ت 606هـ): **المحصول في علم الأصول**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1400هـ)، 94/1، وابن الحاجب؛ عثمان بن عمر الدويني، أبا عمرو (ت 646هـ): **مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل**، تحقيق: د. نذير حمادو، (بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ/2006م)، 201/1، والبيضاوي؛ عبد الله بن عمر (ت 685هـ): **منهاج الوصول إلى علم الأصول**، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، (لبنان، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 2006م)، ص 16.

فلأنّه الباحِثُ(أ) عن أقسامه[1] على الإيفاء[2](ب).

[5.] واللغة؛ فظاهِرٌ.

[6.] وَرَسْم الخط: وَهُو ما يُعْرف به صُوَر الحُرُوف المفردة(ج) مطلقًا[3]، كذلك[4].

[7.] والصّرف[5]؛ فلبحثه عن الكلمة من حيث (التغير العارض على البناء)(د).

(أ) في ت: (الباعث).

(ب) في ت: (الإلفاء[1])، ولعل المثبت أولى.

(ج) في ت: (المجردة).

(د) ما بين القوسين في ش و ت: (التغيرات العارضة للبناء).

---

(1) عن أقسامه: أي عن أنواع دلالات القرآن وتفسيره.

(2) الإيفاء: الكمال والتمام[2].

(3) انظر في تعريف رسم الخط: القلقشندي[3].

(4) أي: فظاهر كذلك.

(5) التصريف: "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[4].

---

(1) الإلفاء: هو "وجدان الأمر على ما ألفه المتبصر فيه أو الناظر إليه". المناوي؛ محمد عبد الرؤوف بن علي (ت 1031هـ): **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، (بيروت، دار الفكر، ط1، 1410هـ)، ص 88.

(2) انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 129/6.

(3) انظر: القلقشندي؛ أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت 821هـ): **صبح الأعشى في كتابة الإنشا**، تحقيق: عبد القادر زكار، (دمشق، وزارة الثقافة، 1981م)، 6/3.

(4) ابن الحاجب؛ عثمان بن عمر الدويني، أبو عمرو (ت 646هـ): **الشافية في علم التصريف**، تحقيق: حسن أحمد العثمان، (مكة المكرمة، المكتبة المكية، ط1، 1415هـ/1995م)، ص 6.

[8.] والنحو[1]؛ فمن حيث (التّغير الذي يحصل في الآخر، ويؤثر في المعنى)(أ).

[9.] والاشتقاق[2]؛ فلصونه / عن الاشتباه المؤدّي إلى ركاكة(ب) المعنى (أو فسَاده)(ج). 3/أ

[10.] والمعاني[3]؛ فلوُرُودِه (مُطابقًا لمُقْتضى)(د) الحال، (وَبه يظهر)(هـ) كونه في أَقْصَى مرتبة البلاغة (الحاسِمَة أماني البُلَغَاء عَنِ الإتيان بمثله)(و).

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (الكيفية الحاصلة في أواخرها).

(ب) في ش و ت: (أود[1]).

(ج) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(د) ما بين القوسين في ش و ت: (على مقتضى).

(هـ) ما بين القوسين في ش و ت: (وإظهار).

(و) ما بين القوسين في ش: (التي لا تصل إليه أيدي الأماني)، وهو في ت: (التي لا تصل إليها أيدي الأمالي).

---

(1) النحو: علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناء[2].

(2) الاشتقاق: "أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة"[3].

(3) المعاني: علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال[4].

---

(1) الأوَد: العَوَج. انظر: ابن دريد: **جمهرة اللغة**، 234/1.

(2) انظر: الفاكهي؛ عبد الله بن أحمد (ت 972هـ): **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: د. المتولي رمضان احمد الدميري، (القاهرة، مكتبة وهبة، ط2، 141هـ/1993م)، ص 52، والكرمي؛ مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد (ت 1033هـ): **دليل الطالبين لكلام النحويين**، (الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1430هأ-2009م)، ص 12.

(3) السيوطي؛ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، أبو الفضل (ت 911هـ): **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1998م)، 275/1، وانظر: ابن الأثير؛ ضياء الدين، نصر الله بن محمد بن محمد، أبا الفتح (ت 637هـ): **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1995م)، 319/2، وابن النجار: **شرح الكوكب المنير**، 204/1.

(4) انظر: الخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 16، والجرجاني: **التعريفات**، ص 201.

[11.] والفقه[1]؛ (فلكونه بَاحِثًا عَنْ تفاصِيل أَفْعال المكلّفين من الفرائض وَالواجبات وغيرهما)[أ].

[12.] والفرائِضُ[2]؛ فلكَوْنه[ب] بابًا مِنْهُ[3]، وَلآيَةِ الميراث[4].

[13.] والحساب[5]؛ فلتوقفها[ج] عَلَيْه[6].

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (فلكون مدار كثير منه، فعل المكلّف).

(ب) في ش و ت: (فلكونها).

(ج) في ع: (فلتوفقها) بقلب القاف والفاء.

---

(1) الفقه: هو "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية"[1].

(2) الفرائض: "علم يعرف به كيفية توزيع التركة على مستحقيها"[2].

(3) أي: بابًا من الفقه.

(4) وهي قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾[3] الآية وما بعدها.

(5) صناعة الحساب: هي صناعة علمية في حساب الأعداد، بالضم؛ وهو الجمع والضرب والعدد المربع، والتفريق؛ وهو الطرح والقسمة والجذور[4].

(6) أي: لتوقف علم الفرائض على الحساب.

---

(1) الأسنوي؛ عبد الرحيم بن الحسن، أبو محمد (ت 772هـ): **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ)، ص 50، والجرجاني: **التعريفات**، ص 216.

(2) الجرجاني: **التعريفات**، ص 213.

(3) النساء: 11.

(4) انظر: ابن خلدون؛ عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت 808هـ): **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت، دار القلم، ط5، 1984م)، ص 483.

[14.] والجفر: وَهُوَ علم بقوانين حَرْفية، يتوصَّل بها إلى استنباط المجهولات من الحوادث الكونية[1]؛ . . . . . .

. . . . . .

(1) انظر في تعريف الجفر: كتاب مفتاح السعادة[1]، وكتاب كشف الظنون[2].

وذكر الإيجي أن (الجفر) و(الجامعة) كتابان لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، ذكر فيهما -على طريقة علم الحروف- الحوادث التي تحدث إلى انقراض العالم، وكان الأئمة المعروفون من أولاده يعرفونهما ويحكمون بهما[3]، وذكر ابن طلحة الحفار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسر بكتاب الجفر إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأمره بتدوينه[4].

إلا أن ابن خلدون ذكر أن (الجفر) كتاب لسعيد العجلي، وهو رأس الزيدية، يرويه عن جعفر الصادق، فيه علم ما سيقع لأهل البيت على طريق الكرامة والكشف، وكان مكتوبًا عند جعفر في جلد ثور صغير، فرواه عنه هارون العجلي، وكتبه، وسماه (الجفر) باسم الجلد الذي كتب فيه، وبيَّن ابن خلدون أن هذا الكتاب لم تتصل روايته، ولا عرفت عينه؛ وإنما يظهر منه شواذ من الكلمات لا يصحبها دليل[5].

ولا يصح إدراج علم الجفر في العلوم التي يحتاج إليها المفسر لفهم معاني القرآن الكريم، وهو (علم الجفر) أمر مرفوض رفضًا باتًا، ولا يذكر إلا للرد عليه، وذلك لأمور منها:

1. لم يَخُصّ النبي صلى الله عليه وسلم عليًا رضي الله عنه ولا أهل البيت بعلم دون غيرهم، لما روى البخاري عن أبي جُحَيْفَةَ، قال: «قلت لِعَلِيٍّ: هل عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قال: لا، إلا كِتَابُ اللَّهِ أو فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ أو ما في هذه الصَّحِيفَةِ، قال: قلت: فما في هذه الصَّحِيفَةِ؟

(1) طاش كبرى زاده؛ أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير (ت 968هـ): **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/1985م)، 550/2.

(2) حاجي خليفة: **كشف الظنون**، 591/1.

(3) انظر: الإيجي؛ عضد الدين، عبد الرحمن بن أحمد، (ت 756هـ): **كتاب المواقف**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1417هـ/1997م)، 59/2.

(4) انظر: حاجي خليفة: **كشف الظنون**، 591/1.

(5) انظر: ابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 334.

فلأن (بَعْض الآيات)[أ] منه، دلّت[ب] ببَاطن تركيبه الشريف[ج] على جملة[د] منها، كما لا يخفى عَلَى المُتأمِّل في (الشجرة النعمانية لابن العربي[1]، وهو الشيخ الأكبر)[هـ]، . . . . . .

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (بعضًا).

(ب) في ش و ت: (دلّ).

(ج) ساقطة من ش.

(د) في ش و ت: (كثير).

(هـ) ما بين القوسين في ش: (شجرة ابن العربي)، وهو في ت: (شجرات ابن العربي).

قال: الْعَقْلُ وَفَكَاكُ الأَسِيرِ ولا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»[1][2].

2. لا يصح لهذا الكتاب سند، وهو كذب على جعفر الصادق باتفاق أهل العلم[3].
3. لا دليل على هذا العلم من القرآن ولا من السنة.
4. استنباط المجهولات في علم الجفر متعلق بعلم الباطن، وسيأتي الرد عليه[4].
5. الإخبار بالأمور الغيبية لا بد فيه من دليل من القرآن الكريم أو السنة الصحيحة، فهو من العلم الذي استأثر الله تعالى نفسه به، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[5].

(1) الشجرة النعمانية في الدولة العثمانية: وهو كتاب لمحيي الدين ابن عربي، عبارة عن دائرة من علم الجفر وعلم الحروف، تكلم فيه برموز وأسرار خص بها مصر دون غيرها، ونبه على ما يتصل بها وينفصل عنها من أخبار الديار، وما يرد عليها من المسرات والمضار[6].

وابن عربي: هو محيي الدين، أبو بكر، محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي، العلامة، صاحب التواليف الكثيرة، ولد سنة 560هـ بمرسية بالأندلس، كان في بغداد ومكة،

(1) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث رقم 111، 53/1.

(2) انظر: ابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 217/2.

(3) انظر: **المرجع السابق**، 183/35.

(4) انظر: ص 132.

(5) الأنعام: 59.

(6) القونوي؛ محمد بن إسحاق بن محمد الرومي (ت 673هـ): **مخطوط اللمعة النورانية في حل مشكلات الشجرة النعمانية المخصوصة بالدولة العثمانية**، (الرياض، مكتبة الملك سعود، رقم 1143)، ق 2.

(قدس سرّه)[أ]، (وأكثر كتب الجفر متعرض له)[ب].

[15.] وَالحديث[1]؛ . . . . . .

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش.

(ب) ما بين القوسين في ش: (وغيرها من كتب الجفور، ولا طريق إلى استعلامها إلا بكشف أو بتلك القوانين الشريفة)، وهو نفسه في ت، سوى: (الجفور) في ت: (الجفر).

سكن الروم مدة، ونزل دمشق، وكان ذكيًا، كثير العلم، سمع من ابن بشكوال وطائفة، تزهد وبرع في علم التصوف، وكان قدوة العالمين بوحدة الوجود.

له تصانيف كثيرة، منها (الفتوحات المكية)، و(التدبيرات الإلهية)، و(التنزلات الموصلية)، و(فصوص الحكم)، قال الذهبي: "ومن أردأ تواليفه كتاب الفصوص؛ فإن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر"[1].

وقد عظمه جماعة، وتكلفوا لما صدر منه ببعيد الاحتمالات.

قال عز الدين بن عبد السلام عنه: شيخ سوء، كذاب، وقال الذهبي: "إن كان محيي الدين رجع عن مقالاته تلك قبل الموت، فقد فاز، وما ذلك على الله بعزيز"[2].

توفي سنة 638هـ[3].

(1) الحديث: ويطلق عليه المرفوع، وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، قولاً كان أو فعلاً أو تقريرًا أو صفة[4].

(1) الذهبي: **سير أعلام النبلاء**، 48/23.

(2) **المرجع السابق**، 49/23.

(3) انظر: الذهبي: **سير أعلام النبلاء**، 48/23، والذهبي: **العبر في خبر من غبر**، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، (الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984هـ)، 158/5، والكتبي؛ محمد بن شاكر بن أحمد (ت 764هـ): **فوات الوفيات**، تحقيق: علي محمد بن يعوض الله وعادل أحمد عبد الموجود، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م)، 397/2.

(4) انظر: ابن جماعة؛ محمد بن إبراهيم (ت 733هـ): **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق، دار الفكر، ط2، 1406هـ)، ص 40، والسخاوي؛ شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن، أبا الخير (ت 902هـ): **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ)، 10/1، والسيوطي: **تدريب الراوي**، 94/1.

فلنُزول بَعْض منها[أ] في قَوْم مخصوص[ب](1)، (وَسَبب كذلك، وقد ورد فيهما الحديث[2]، ولأنه صَلى الله عليه وسلّم فسّر بَعْضًا مِن الآيات[3])[ج].

(وبالجُمْلة، فلا غناء لأَحَدهما عَنِ الآخر، كما لا يخفى)[د].

[16.] وَأصُوله[4]؛ . . . . . .

(أ) في ش و ت: (منه).

(ب) في ش و ت: (مخصوصين).

(ج) ما بين القوسين في ش و ت: (وأسباب واقعة في زمنه صلى الله عليه وسلّم، وورود بَعْض التفاسير منه، وآية الحشر[1]، ونحوه).

(د) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(1) مخصوص: الإفراد باعتبار اللفظ.

(2) مراد المؤلف ما ورد من الأحاديث في أسباب النزول، سواء أكان سبب النزول في قوم مخصوصين أم جوابًا لسؤال.

(3) يرى المؤلف أن النبي صلى الله عليه وسلم فسر بعض الآيات ولم يفسر جميع القرآن، وهذه المسألة فيها خلاف: هل فسر النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كاملاً أو اكتفى بتفسير بعضه، والراجح في هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم بيَّن للصحابة رضوان الله عليهم ما لا بد من بيانه من معاني القرآن[2].

(4) أصول الحديث، ويطلق عليه علم مصطلح الحديث، وعلم الحديث دراية: وهو "معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي"[3].

(1) وهي قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: 7].

(2) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 468/4، والذهبي؛ د. محمد حسين (ت 1397هـ): **التفسير والمفسرون**، 38/1، والطيار؛ د. مساعد بن سليمان بن ناصر: **شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط2، 1428هـ)، ص 36.

(3) ابن حجر؛ شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل (ت 852هـ): **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، (المدينة النبوية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 1404هـ/1984م)، 225/1، وانظر: السيوطي: **تدريب الراوي**، 94/1.

(فلبيان مراتبه، وتمييز الصّالح للاستدلال به عن غيره)[أ].

[17.] والكلام[1]؛ فلأنه المتكفل لإثبات[ب] الصّانع، وَتَوْحيده، وتقديسه، (وَمَعْرِفَة صفَاته تعالى بالتّحقيق)[ج]، وَإثبات النبوة (وما يتعلّق بها)[د].

(وقد أتى بإجماله المتوقف على بيان تفصيله؛ الذي استوفي في علم الكلام[2])[هـ].

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (فلكونها واسطة في معرفة الصالح منه لذلك، وغيره).

(ب) في ت: (بإثبات).

(ج) ما بين القوسين في ش: (وتحقيق سائر صفاته جلّ وعلا)، وهو في ت: (وتحقيق صفاته جل وعلا).

(د) ما بين القوسين في ش و ت: (وصدق صاحبها).

(هـ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

---

(1) علم الكلام: هو علم فيه إثبات العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، ودفع الشبه، والرد على المبتدعة المنحرفين عن مذهب السلف وأهل السنة في الاعتقاد[1].

قال أبو حيان التوحيدي: "وأما علم الكلام: فإنه من باب الاعتبار في أصول الدين، يدور النظر فيه على محض العقل في التحسين والتقبيح، والإحالة والتصحيح، والإيجاب والتجويز، والاقتدار والتعجيز، والتعديل والتجوير، والتوحيد والتكفير، والاعتبار فيه ينقسم بين دقيق يتفرد العقل به، وبين جليل يُفْزَع إلى كتاب الله تعالى فيه"[2].

(2) مراد المؤلف أن القرآن أتى بمسائل من مباحث علم الكلام على وجه الإجمال، فيجدر معرفة بيانها وتفصيلها بالرجوع إلى مظانها في علم الكلام.

---

(1) انظر: الإيجي: **المواقف**، 31/1، وابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 458، والجرجاني: **التعريفات**، ص 237.

(2) انظر: التوحيدي؛ أبا حيان، علي بن محمد بن العباس (ت نحو 400هـ): **رسالة في العلوم**، وهي ضمن: رسالتان للعلامة الشهير أبي حيان، (قسطنطينية، مطبعة الجوائب، ط1، 1301هـ)، ص 203.

[18.] والجدل: وهوَ الذي يعرف به كيفية تقرير الحجج الشرعيّة، ودفع الشبه وقوادح / 3/ب الأدلّة[1]؛ فلآية النّحل[2].

[19.] والمنطق[3]؛ فلورود الاستثنائي منه[أ] صورة، والاقتراني مادة[4].

(أ) في ش: (فيه).

---

(1) ذكر هذا التعريف ابن الأكفاني في إرشاد القاصد[1].

(2) وهي قوله تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[2].

(3) علم المنطق ويسمى علم الميزان: وهو قوانين يعرف بها صحيح المعلومات من فاسدها، وتَعْصِم مراعاتها الذهن عن الخطأ في التفكير[3].

(4) ينقسم القياس عند أهل المنطق إلى قسمين، هما: الاستثنائي والاقتراني.

الاستثنائي: ما تكون النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل، نحو: إن كان عبد الله غنيًا، فهو لا يظلم، لكنه غني، فالنتيجة إذن أن عبد الله لا يظلم.

والاقتراني: ما تكون النتيجة فيه بالقوة، ولا يتعرض فيه للتصريح بالنتيجة أو نقيضها، نحو: كل نبيذ مسكر، وكل مسكر حرام، فالنتيجة إذن أن النبيذ حرام[4].

---

(1) انظر: ابن الأكفاني؛ محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري (749هـ): **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم**، تحقيق: عبد المنعم محمد عمر، (القاهرة، دار الفكر العربي)، ص 163.

(2) النحل: 125.

(3) انظر: ابن سينا؛ الحسين بن عبد الله بن سينا، أبا علي (ت 428هـ): **الإشارات والتنبيهات**، تحقيق: سليمان دنيا، (القاهرة، دار المعارف، ط3، 1983م)، ص 117، وابن الأكفاني: **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص 189، وابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 478 و 489، والجرجاني: **التعريفات**، ص 1501، وطاش كبرى زاده: **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، 272/1.

(4) انظر: ابن سينا: **الإشارات والتنبيهات**، ص 374، و ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم الحراني، أبا العباس (ت 728هـ): **الرد على المنطقيين**، (بيروت، دار المعرفة)، ص 160.

[20.] (والتّصوف[1]: وَهُوَ معرفة الله تعالى بطريق الذوق[2] والشهُود[3]، وَمعرفة ما يُوصل إليهَا، والعمل به؛ فلفهم قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾[4]، وحديث . . . . . .

. . . . . .

(1) تعددت تعريفات التصوف عند الأقدمين؛ فقد سئل الجنيد، رحمه الله عن التصوف؟ فقال: "استعمال كل خُلُقٍ سَنِيٍّ، وتَرْك كل خُلُق دَنِيٍّ"[1]، وعرفه الغزالي بتجرد القلب لله تعالى واستحقار ما سواه[2]، وجعل ابن خلدون أصله العكوف على العبادة، والانقطاع إلى الله تعالى، والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها، والزهد فيما يقبل عليه العامة من لذة ومال وجاه، والانفراد عن الخلق للعبادة[3]، وقصده إصلاح القلوب، وإفرادها لله عما سواه[4]، وذكر أحمد زَرُّوق المغربي بأن التصوف فُسِّر بوجوه تبلغ الألفين، وترجع كلها لصدق التوجه إلى الله تعالى[5].

(2) سيأتي تعريفه. انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 197.

(3) سيأتي تعريفه. انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 198.

وانظر الرد على معرفة الله تعالى من طريق الذوق والشهود: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 198.

(4) الحديد: 3.

(1) الخطيب البغدادي؛ أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر (ت 462هـ): **المنتخب من كتاب الزهد والرقائق**، تحقيق: د. عامر حسن صبري، (بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1420هـ/2000م)، ص 77.

(2) انظر: الغزالي؛ محمد بن محمد الطوسي، أبا حامد (ت 505هـ): **إحياء علوم الدين**، (بيروت، دار االمعرفة)، 250/2.

(3) انظر: ابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 467.

(4) انظر: زروق؛ أحمد بن أحمد البرنسي المغربي (ت 899هـ): **قواعد التصوف على وجه يجمع بين الشريعة والحقيقة ويصل الأصول والفقه بالطريقة**، تخقيق: محمود بيروتي، (دمشق، دار البروتي، ط1، 1424هـ/2004م)، ص 26.

(5) انظر: زروق: **قواعد التصوف**، ص 13.

قرب النّوافل[1] المشير إلى تفسير المعيّة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[2].

ولقوله صَلّى الله عليه وسلّم: «ما نزل من القرآن آية إلا ولها ظهر وَبَطْن، ولكل حرف حدّ، ولكلّ حدّ مُطْلع(أ)»[3].

(أ) كتبها المؤلف (مُطْلع) بضم الميم وتسكين الطاء، والمعروف فيها: (مُطَّلَع) أو (مَطْلَع).

---

(1) وهو ما ورد من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه، أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللَّهَ قال: من عَادَى لي وَلِيًّا، فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وما تَقَرَّبَ إلي عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إلي مِمَّا افْتَرَضْتُ عليه ...» الحديث[1].

(2) الحديد: 4.

(3) أخرجه –بألفاظ مختلفة– البزار في مسنده[2]، وأبو يعلى في مسنده[3]، والطبري في تفسيره[4]، والطحاوي في مشكل الآثار[5]، وابن حبان في صحيحه[6]، والطبراني في الكبير[7]، والبغوي في تفسيره[8]، جميعهم عن عبد الله بن مسعود مرفوعًا، وأخرجه الطبراني عن عبد الله بن مسعود موقوفًا[9]، وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن[10]، والبغوي في شرح السنة[11]،

---

(1) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب الرقاق، باب التواضع، حديث رقم 6137، 2384/5.

(2) انظر: البزار: **مسند البزار**، حديث رقم 442، 442/5.

(3) انظر: أبا يعلى؛ أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت 307هـ)، **مسند أبي يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، (دمشق، دار المأمون للتراث، ط1، 1404هـ/1984م)، حديث رقم 5149، 80/9، وقال محققه: إسناده صحيح.

(4) انظر: الطبري: **تفسير الطبري**، 12/1.

(5) انظر: الطحاوي: **شرح مشكل الآثار**، 87/8.

(6) انظر: ابن حبان؛ محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبا حاتم (ت 354هـ): **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ/1993م)، حديث رقم 75، 276/1، وقال شعيب الأرناؤوط: "إسناده حسن".

(7) انظر: الطبراني: **المعجم الكبير**، حديث رقم 10107، 105/10.

(8) انظر: البغوي: **معالم التنزيل**، 35/1.

(9) انظر: الطبراني: **المعجم الكبير**، حديث رقم 8667، 136/9.

(10) انظر: أبا عبيد: **فضائل القرآن**، 72/1.

(11) انظر: البغوي؛ الحسين بن مسعود، أبا محمد (ت 510هـ): **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ/1983م)، حديث رقم 122، 262/1.

. . . . . .

. . . . . .

كلاهما عن الحسن مرفوعًا، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة[1].

وعلى فرض صحة الحديث فالمراد بالظاهر هو المفهوم العربي، والمقصود بالباطن هو مراد الله تعالى من كلامه[2].

والمقصود بقوله: «ولكل حرف حد»، أي: منتهى فيما أراد الله من معناه، وقوله: «ولكل حد مطلع»، أي: لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يتوصل به إلى معرفته، ويوقف على المراد به[3].

واشترط ابن القيم لاعتبار صحة التفسير بالباطن أمورًا، منها[4]:

1. أن لا يناقض معنى الآية الظاهر.
2. أن يكون معنى صحيحًا في نفسه.
3. أن يكون في اللفظ إشعار به ودلالة.
4. أن يكون بينه وبين معنى الآية ارتباط وتلازم.

ويظهر مما تقدم اعتبار الباطن في حال موافقته للمعنى الظاهر، وأما الباطن المخالف للمعنى الظاهر فلا يصح الاعتماد عليه أو الاستدلال به[5].

---

(1) انظر: الألباني؛ محمد ناصر الدين بن نوح الأشقودري، أبا عبد الرحمن (ت 1420هـ): **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، (الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1421هـ/2000م)، حديث رقم 2989، 559/6.

(2) انظر: ابن الأثير: **النهاية في غريب الحديث والأثر**، 166/3، وابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 230/13، والشاطبي؛ إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، أبا إسحاق (ت 790هـ): **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: عبد الله دراز، (بيروت، دار المعرفة)، 383/3، والزركشي: **البرهان**، 169/2، والسيوطي: **الإتقان**، 486/4، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 57/2.

(3) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 486/4.

(4) ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبو عبد الله (ت 751هـ): **التبيان في أقسام القرآن**، (دار الفكر)، ص 50.

(5) انظر الرد على الباطن المخالف لظاهر الكتاب والسنة: ص 132.

واتفق المشايخ[1] على أنّ أَكْثر الحَقّائق الظاهرة للمتصوّفة في حالة السّير والسُّلوك مستفاد من بَطْنِ القرآنِ الوارِد فِي الحديث[2].

. . . . . .

(1) المشايخ: أي مشايخ علم التصوف.

(2) إضافة إلى الخلاف في صحة الحديث[1]، فيمكن إبطال دعوى الباطن والرمز والكشف –في المخالف للظاهر من القرآن والسنة– عند القائلين به على وجه الإجمال، وعلى وجه التفصيل، كما يأتي[2]:

على وجه الإجمال: بادعاء باطن مخالف لما زعموه، ورمز أخفى مما قدروه، وكشف مغاير أوضح وأجلى مما انكشف لهم، فإذا وقع التناقض بين الباطن الذي ادعينا وبين باطنهم الذي ادعوا، لزم أن نثبت كل البواطن والرموز والكشوف، أو أن نلغي الجميع، فلا يبقى لنا إلا الظاهر من نصوص القرآن والسنة؛ لاتفاق كل مستدل على ظاهرها ابتداءً.

وعلى وجه التفصيل، يكون:

1. بإبطال الاستدلال على الباطن بطريق السماع والنقل عن المعصوم، يقال لهم: إن كان هذا المعصوم هو الرسول صلى الله عليه وسلم، وما جاء به من الوحي؛ قرآنًا وسنة، فقد رجعتم إلى القول بالظاهر، ولزمكم إبطال ما تزعمون من الباطن والرمز والكشف المخالف لهذا الظاهر.

   وإن ادعيتم العصمة لغيره؛ من ولي أو صاحب كشف، فإن جاء لكم من معصومكم ما يخالف معصومنا جميعًا؛ الرسول صلى الله عليه وسلم، وجب الأخذ بالظاهر من كلام المعصوم المشترك عند الطرفين؛ لاتفاقنا عليه، ولأن الرسول لديه معجزة وقرآن.
2. بمعارضة الفاسد بالفاسد: فنتناول النصوص الظاهرة على ما يناقض مذهبهم مدعين أنه الباطن، وننزل كل لفظة من نصوص الوحي على نقيض معتقدهم، وتكون المناسبة بمثل ما

(1) انظر تخريجه والحكم عليه: ص 130.

(2) انظر: الغزالي؛ محمد بن محمد الطوسي، أبا حامد (ت 505هـ): **فضائح الباطنية**، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، (الكويت، مؤسسة دار الكتب الثقافية)، ص 47–66.

استدلوا هم به من المناسبة المشتركة في أدنى شيء من الأوصاف.

3. بالتحقيق بالإلزام من باب التنزل مع الخصم: فنقول لهم: نتنزل معكم بأن المراد من النصوص ما ذكرتموه من الباطن؛ فهل هذا المراد لديكم حق أو غير حق؟ وهل يجب إخفاؤه أم إفشاؤه؟

فإن قالوا: غير حق، قلنا: حصل المقصود من أن الحق في الظاهر.

وإن قالوا: حق، قلنا: فلماذا أخفاه؟

فإن قالوا: يجب إفشاؤه، قلنا: فلماذا كتمه الله في القرآن والنبي صلى الله عليه وسلم، في السنة؟

وإن قالوا: يجب إخفاؤه، قلنا: كيف هو واجب على الله والرسول إخفاؤه، وجائز لكم أنتم إفشاؤه؟ فيكون إفشاؤكم لسر الله المكتوم وحجابه المستور هدم لدينكم وجناية في حق ربكم.

(1) تقدمت ترجمته. انظر ص 124.

(2) هو روزبهان بن أبي النصر الفسوي الشيرازي الكازروني، صدر الدين، أبو محمد البقلي، صوفي، من أهل شيراز، من مؤلفاته (الإغاثة)، و(عرائس البيان في حقائق القرآن)، وهو تفسير على طريقة أهل التصوف، صنفه موجزًا مخففًا بألفاظ لطيفة، وعبارات شريفة، وربما ذكر بعد قوله أقوال مشايخه في التفسير، توفي سنة 606هـ[1].

(3) هو أبو الجَنَّاب، أحمد بن عمر بن محمد الخِيوقي الصوفي المحدث، المعروف بنجم الدين الكُبْرى، طاف البلاد وسمع واستوطن خوارزم، كان صاحب حديث وسنة وزُهْد وورع، له عظمة في النفوس، وعنى بالحديث والتفسير وحصل الأصول، وله تفسير في اثني عشر مجلدًا.

ولما نزلت التتار على خوارزم سنة 618هـ، خرج لقتالهم في خلق، فاستشهدوا على باب البلد[2].

(1) انظر: حاجي خليفة: **كشف الظنون**، 1131/2، والزركلي: **الأعلام**، 35/3.

(2) انظر: الذهبي: **العبر في خبر من غبر**، 73/5، والسبكي: **طبقات الشافعية الكبرى**، 25/8.

قدّس الله أَسْرارهم.

وقلّما[أ] يُوجد كتابٌ في علم التصوف خاليًا عنه، والله تعالى أعلم بمراده)[ب].

(أ) كتبها المؤلف: (وقلّ ما)، والمثبت بموجب الرسم الإملائي الحديث.

(ب) ما بين القوسين ابتداء من قوله: (والتّصوف: وَهُوَ معرفة الله تعالى ...) إلى قوله: (والله تعالى أعلم بمراده)، هو في ش: (والتّصوف: وهو العلم بموجد العالم تقدّس وتعالى من طريق الذّوق والشهود.

ومباديه: فصم[1] العلائق[2] الكونية والتّساويل[3] الوهمية والخيالية، والتوجه بشراشره[4] إلى حضرة القدس.

ومبادئ المبادئ: التنوّر بالشريعة المحمدية، والتطور بالآداب النّبوية، ودوام الذّكر والفكر.

فللآيات الدّالّة على موجود واحد مقدّس يستحيل موجود آخر مَعَه[5].

ولأحاديث مؤيّدة لها[6].

وصحّة التأويل بعد امتناع الأصل في نفس الأمر[7].

---

(1) فَصْم: انصداع الشَّيءُ من غير أن يَبين. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 506/4.

(2) العلائق: ما سوى الله. انظر: العجم؛ د. رفيق: **موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي**، (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1999م)، ص 653.

(3) التسويل: "تحسين الشيء وتزيينُه وتَحْبِيبُه إلى الإنسان ليفعله أَو يقوله". ابن منظور: **لسان العرب**، 350/11.

(4) بشَراشِره: بنفسه ومحبته جميعًا. انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 187/11.

(5) ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: 91]، ففيها برهان على وحدانية الله سبحانه وتعالى، وتقتضي هذه الآية نفي كثرة الآلهة ووجوب أن يكون الإله واحدًا، وتقتضي أن يكون ذلك الواحد هو الله سبحانه وتعالى دون غيره. انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 24/3.

(6) يقصد المؤلف حديث قرب النوافل، وقوله صلى الله عليه وسلم: «ما نزل من القرآن آية إلا ولها ظهر وَبَطْن ...»، كما في نسخة عارف حكمت. انظر: ص 130.

(7) ومراد المؤلف الاستدلال على صحة العدول عن ظاهر القرآن إلى علم الباطن بالكشف ونحوه، قياسًا على صحة العدول عن الظاهر في النصوص إلى التأويل عند امتناع الظاهر.
ويجاب عليه بأنه لا يصح التأويل إلا بدليل ظاهر مع امتناع الأصل، وأما عند أهل الكشف والطريقة، فلا دليل ظاهر لما يدعوه، مع عدم امتناع الأصل الذي قدروا له باطنًا.

. . . . . .

فـإذا جـوزه الكـشف[1] الـصادق والعقـل الـسّليم الموافـق، فالعُـدُول عنـه بمجـرد ألفـة الـنّفس بالمظاهر الحسّيّة أو الوهميّة أو الخيالية، ذاهلة عن بواطن حقائقها ممّا لا اعتبار بـه، ألا ترى أنّ الحسّ يغلط كثيرًا، والعقل المظلم يشوبه الوهم، والخيال يمازج الرطب باليابس، والوهم قد لا يفرق الغريق عن الغاطس.

ويتبعه علم الأخلاق من حيث تصفيتها، لآية النور[2] وفصّلت[3]) إلى هنا في ش.

وهو في ت: (التصوف: وهو العلم بموجد العالم تقدس وتعالى من طريق الذوق والشهود.

وبالمبادئ الموصلة إليه، منها: نظم العلائق الكونية والتساويل الوهمية والخيالية، والتوجه بسر أسره إلى حضرة القدس.

والمدخل فيه: التنور بالشريعة المحمدية والتطور بالآداب النبوية، ودوام الذكر والفكر.

فلآية دالة على موجود واحد مقدس يستحيل موجود آخر معه.

ولأحاديث مؤيدة لها.

وصحة التأويل بعد امتناع الأصل في نفس الأمر.

فإذا جوزه الكشف الصادق والعقل السليم الموافق، فالعدول عنه بمجرد ألفة النفس بالمظاهر الحسية، والواردات الوهمية ذاهلاً عن بواطن الحقائق مما لا اعتبار به.

ولقوله صلى الله عليه وسلم: «ما نزل من القرآن آية إلا ولها ظاهر وباطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع»[4]، والبطون إنما هي الحقائق التصوفية، ويتبعها علم الأخلاق من حيث تصفيتها.

---

(1) سيأتي تعريفه والرد عليه، انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 197-199.

(2) لعل مراد المؤلف قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۗ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [النور: 35].

(3) لعل مراد المؤلف قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ أَوَلَمۡ يَكۡفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ٥٣ أَلَآ إِنَّهُمۡ فِي مِرۡيَةٖ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمۡۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطُۢ﴾ [فصلت: 53-54].

(4) انظر تخريجه ص 130.

[21.] وَالبيان[1]؛ فلما فيه من وجوه المجاز والتشبيه[أ][2].

[22.] وَالبَديع[3]؛ فلاشتماله على أنواع (من المحاسن)[ب] اللفظيّة والمعنوية، (وسيجيء ذكر جملة منها[4])[ج].

[23.] وَالعَرُوض[5]؛ فلذمّه تعالى بعض المشعرين[د][6]، . . . . . .

ولآية النور وفصلت) إلى هنا في ت.

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (والتّشابيه المستعذبة).

(ب) ما بين القوسين في ش و ت: (التّحاسين).

(ج) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(د) ما بين القوسين في ت: (المتشعرين).

---

(1) سيأتي تعريفه. انظر: قسم التحقيق، الفصل الثامن، ص 179.

(2) سيأتي تعريف المجاز[1] والتشبيه[2].

(3) سيأتي تعريفه. انظر: قسم التحقيق، الفصل الثامن، ص 180.

(4) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثامن، ص 180.

(5) العروض: علم بقوانين يعرف بها أوزان الشعر العربي، فيعرف صحيحها من فاسدها، وسمي كذلك لأن الشعر يعرض عليه[3].

(6) قال تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾[4]، ووجه دلالة دخول علم العروض في العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم وتفسيره أن الله تعالى ذكر الشعراء ما بين ذم ومدح في الآية، واعتماد الشعر على أمور منها العروض، ولذا أدرج المؤلف علم العروض في هذه العلوم.

---

(1) انظر: قسم التحقيق، الفصل الخامس، ص 159.

(2) انظر: قسم التحقيق، الفصل الثامن، ص 179.

(3) انظر: الفراهيدي: **كتاب العين**، 275/1، وابن الدماميني: **العيون الغامزة على خبايا الرامزة**، ص 15، وابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 570، والمناوي: **التعاريف**، ص 512.

(4) الشعراء: 224-227.

ونفي (الشعر عن كلامه القديم[1])[أ].

[24.] والحِكْمة[2]: وهي[ب] الباحث عن أَحْوال المَوْجُودات (الممكنة بقَدْر ما يصل إليه إدراك البشر)[ج]؛ فلكونها جُزءًا من الكلام في التحقيق.

(أ) ما بين القوسين في ش: (اتّصاف كلامه العزيز به.

والقافية[1]: فبواسطته، لأنه يبحث عن المنظوم من حيث النقص والزيادة، وهي عن أواخره.)، وهو نفسه في ت، سوى: (النقص والزيادة)، هو في ت: (الزيادة والنقصان).

(ب) في ش و ت: (وهو).

(ج) ما بين القوسين في ش و ت: (الخارجيّة بحسب الطّاقة البشرية).

---

(1) وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ قَلِيلٗا مَّا تُؤۡمِنُونَ﴾[2].

(2) ويطلق عليها: علم الفلسفة، والعلم العقلي[3]، وتشتمل على أربعة علوم، وهي: علم المنطق، والعلم الطبيعي، والعلم الإلهي، والتعاليم[4].

ووجه إدراجها في العلوم المتعلقة بالقرآن وتفسيره أن القرآن قد ذكر مسائل منها على وجه الإجمال، وهي مستوفاة في فن علم الحكمة على وجه التفصيل، ولذا أدرج المؤلف علم الحكمة في هذه العلوم.

---

(1) تبدأ القافية من المتحرك الذي قبل الساكنين الأخيرين من بيت الشعر إلى آخر البيت مع ما بينهما من الحروف المتحركة، على خلاف في ذلك، وسميت كذلك لمكان التناسب، وهو أنها تتبع أثر كل بيت، مأخوذة من: قفوت أثره، إذا تبعته. انظر: السكاكي: **مفتاح العلوم**، ص 238، وابن الدماميني؛ بدر الدين، محمد بن أبي بكر بن عمر (ت 827هـ): **العيون الغامزة على خبايا الرامزة**، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1415هـ/1994م)، ص 237، والجرجاني: **التعريفات**، ص 219.

(2) الحاقة: 40-41.

(3) انظر في تعريف الحكمة: الجرجاني: **التعريفات**، ص 123، والسيوطي؛ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، أبا الفضل (ت 911هـ): **معجم مقاليد العلوم**، تحقيق: أ.د. محمد إبراهيم عبادة، (القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 1424هـ/2004م)، ص 130، **ولب اللباب في تحرير الأنساب**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز وأشرف أحمد عبد العزيز، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1991م)، 377/2، وحاجي خليفة: **كشف الظنون**، 676/1.

(4) انظر: ابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 478.

[25.] والطّبيعي: وهو الباحث عن الجسم من حيث أنه مَعْرض للتغير[1]؛ فلأنه قسم منها[2].

[26.] والهيئة: (وهو الباحث عَنِ الأفلاك ودوائِرِها وما يتعلّق بِهِما[3])(أ)؛ فلآية (الكهفِ[4] والبروج[5])(ب) /. 4/أ

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(ب) ما بين القوسين في ش و ت: (آل عمران[1] ونحوها).

(1) استقى المؤلف هذا التعريف من ابن الأكفاني[2].

(2) أي: قسم من الحكمة.

(3) انظر في تعريف علم الهيئة: الخوارزمي[3]، وغيره[4].

(4) وهي قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾[5]، وانظر ارتباطها بعلم الهيئة عند ابن كثير[6].

(5) أشار المؤلف إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾[7]، وقد بين المؤلف معناها في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾[8][9].

(1) وهي قوله تعالى: ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [آل عمران: 27]، وانظر ارتباطها بعلم الهيئة: أبا حيان: **تفسير البحر المحيط**، 438/2.

(2) انظر: ابن الأكفاني: **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص 168.
وانظر في تعريف العلم الطبيعي: ابن سينا؛ الحسين بن عبد الله بن سينا، أبا علي (ت 428هـ): **المنطق**، (دون معلومات نشر)، 454/1، وابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 478، والجرجاني: **التعريفات**، ص 201.

(3) انظر: الخوارزمي؛ محمد بن أحمد بن يوسف، أبا عبد الله (ت 387هـ): **مفاتيح العلوم**، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ص 125.

(4) انظر: ابن الأكفاني: **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص 202، والتفتازاني؛ سعد الدين، مسعود بن عمر بن عبد الله (ت 791هـ): **شرح المقاصد في علم الكلام**، (باكستان، دار المعارف النعمانية، ط1، 1401هـ/1981م)، 337/1، وابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 487.

(5) الكهف: 17.

(6) انظر: ابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 76/3.

(7) البروج: 1.

(8) الفرقان: 61.

(9) انظر: الأرضرومي: **مخطوط راموز التحرير والتفسير**، ق 223.

[27.] والهندسة: (وهو علم يعرف به أحوال المقادير المتّصلة، وهي: الخطوط، والسّطوح، والجسم التعلمي[1])(أ)؛ فلقوله العزيز: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[2] (من دقائق الصنع ورقائقه الدّالّة على إله حكيم قادر عَظيم جلّ وَعَلا(ب))(ج).

(فَاسْتَدلّوا بها عليه، وَذَلك لأنّ منها الخطُوط والسُّطُوح وَالأشكال المُلائمة لوُجُود النظام الأكمل.

ككروية شكلي الشَّمْس والقمر مثلاً؛ فإن الآثار العظيمة المترتبة عليها، ليست بمترتبة إذا كانا مسطّحين في صورة المربع أو المستطيل وَنحوهما، كما لا يخفى على المحقق في هذا الفن)(د).

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(ب) كتبها المؤلف في ع: (وعلى) بالألف المقصورة، والمثبت من ت.

(ج) ما بين القوسين ساقط من ش، وهو في ت: (من دقائق الصنع ورقائقه الدالة على حكيم قادر عظيم جل وعلا).

(د) ما بين القوسين في ش: (فإنّ من يطلع على دقائق الأشكال الواقعة فيهما، فينتقل إلى الحكمة المترتبة عليها، ألا ترى أن أكثر الأشكال في المولد النّباتي على هيئة المخروطي المسّطح والكرة المسّطحة، أي الدّائرة، ولم نر فيه مربعًا ولا مستطيلاً ولا المثلث بأقسامها، ولا غير ذلك في الغالب، وذلك لإشعار النّسب الخلقية، فإن منتهى السّطح المخروطي، أي النقطة، مثال الوجود المطلق[1] الّذي . . . . . .

---

(1) الجسم التعلمي أو التعليمي: هو ذو الأبعاد الثلاثة[2].

(2) يونس: 101.

---

(1) الوجود المطلق: أي الوجود مع إسقاط جميع الاعتبارات والنسب والإضافات من القدم والحدوث وغيرها. انظر: العجم: **موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي**، ص 1034.

(2) انظر: ابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 478. وانظر في تعريف الهندسة: ابن الأكفاني: **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص 189،

. . . . . .

تنتهي التّعينات إليه.

والدائرة مشتبهة الحدود لا مبدأ لها ولا منتهى، وإنّما يتعينان فيها بالاعتبار، كالوجود الخلقي بالنّسبة إلى الوجود الحقي[1].

فتأمّل سرّ التطور في التجليّات الإلهيّة، فإنك ما خلقت سدًى) انتهى من ش.

وهو في ت: (فإن من علمها يطلع على رقائق الأشكال الواقعة فيهما، فينتقل إلى الحكمة المترتبة عليها.

ألا يرى أن غالب الأشكال في المدلول النباتي على هيئة المخروط المسطح والكرة المسطحة، أي الدائرة، وليست مربعات ولا مثلثات ونحوهما، وذلك لإشعار النسب الخلقية، فإن منتهى السطح المخروط هي النقطة التي تنتهي إليه الخطوط المتعينة من السطح، كالوجود المطلق الذي تنتهي إليه التعينات.

والدائرة مشتبهة الحدود لا مبدأ لها ولا منتهى، وإنما يتعينان فيها بالاعتبار كالوجود الحقي بالنسبة إلى الوجود الخلقي.

والعوالم كلها متقابلات صورها تنبني على نسب حقائقها المعنوية.

ألا ترى أن الصورة القائمة بحضرة القرآن تشرح تلك النسبة الباطنية . . . . . .

(1) سيأتي تعريف الوجود الحَقِّي والخَلْقِي. انظر: قسم التحقيق، الفصل التاسع، ص 193.
وهذا قياس مع الفارق؛ فالخالق غير المخلوق، ويضاف إلى ذلك عدم القدرة على الإحاطة بالمقيس ولا المقيس عليه، فلا يمكننا الإحاطة بالخالق، ولا الإحاطة بجميع المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: 110]، وقال: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]، فبطل القياس بين الوجودين الحَقِّي والخَلْقِي.
ووجود الخالق واجب؛ فهو أزلي أبدي، ووجود المخلوق ممكن؛ إذ هو مسبوق بعدم ويلحقه فناء، فالتباين بين الخالق والمخلوق في أصل الوجود. انظر: العثيمين؛ محمد بن صالح بن محمد الوهيبي التميمي، أبا عبد الله (ت 1421هـ): **شرح العقيدة الواسطية**، تحقيق: سعد فواز الصميل، (الرياض، دار ابن الجوزي، ط5، 1419هـ)، ص 104.
وقد فرق سبحانه بين الخالق والمخلوق، فقال: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: 35-36]، وقال: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: 17]، فأثبت خالقًا ومخلوقًا.

[28.] وَالطّبّ[1]؛ فلآية النحل[2] (وما في معناها؛ لأن)[أ] حقيقة الشفاء بقيام الصّحة وزوال مانعها، ولا مسألة فيها[ب] إلاّ تدور[ج] عليهما، مع أنه تعالى أجمل الشفاء الّذي في العسل، فاحتجنا إلى معرفة طبيعته، وطبيعة ما يداوى به من الأمراض، وقدر استعماله (كما جرى العادة الإلهية في الإشفاء)[د].

على وجه لا أقل منها ولا أكمل، فإنا إذا اعتبرناه من حيث التنزل، نقول: إن لها جملة واحدة تحتوي سورًا مشتملة على الأحزاب والأعشار والآية والكلمة والحروف، بعض منها مندرجًا في الأخرى، وتسمى كلاً باسم متميز بمسمى كذلك، وهو بالنسبة إلى ما يستبان لنا منه وفي الحقيقة شيء واحد، له تميز ذاتي، وتغير غير متوقف على آخر.

فتأمل وجوه التجليات الإلهية، فإنها ما خلقت سدى، وإن لم تكن من أهله، فلا تتكر على من أتاك بها مخافة أن ترزق الحرمان الأبدي، كما هو حظ المنكرين) انتهى من ت.

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (ونحوها؛ فإن).

(ب) في ت: (فيه)، وهي ساقطة من ش.

(ج) في ش و ت: (وتدور).

(د) ما بين القوسين في ش: (وكيفيته)، وهو في ت: (ونحو ذلك).

---

(1) الطب: علم يبحث فيه عن أحوال بدن الإنسان من جهة ما يُصِحُّ ويُمْرِضُ، لحفظ الصحة وإزالة المرض[1].

(2) وهي قوله تعالى عن النحل: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾[2].

---

(1) انظر: ابن سينا؛ الحسين بن عبد الله بن سينا، أبأ علي (ت 428هـ): **القانون في الطب**، تحقيق: محمد أمين الضناوي، (دون معلومات نشر)، 13/1، وابن الأكفاني: **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص 171، وابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ص 493.

(2) النحل: 69.

[29.] والتشريح[1]؛ فلأنه باب منه[2]، ولآية المؤمنين[3](أ).

[30.] والتّأريخ[4]؛ فللصّون عن وقوع(ب) الغلط في وقائع القصص الواردة فيه، وغيرها(ج).

(أ) في ش زيادة: (فإنّ العظام دلّ على كثرتها[1]، وتكسيتها باللّحم دلّ على شأنها، وكيفية قيامها بالبدن، وهو جلّ البحث فيه)، وهو نفسه مزيد في ت، سوى: (وتكسيتها) هو في ت: (وتكسيها).

(ب) ساقطة من ش و ت.

(ج) ساقطة من ش و ت.

---

(1) التشريح: علم يبحث فيه عن أعضاء الإنسان من العروق والأعصاب والغضاريف والعظام واللحم وغير ذلك، وكيفية تركيبها، وينتفع الطبيب بهذا العلم[2].

(2) أي: باب من الطب.

(3) وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾[3].

(4) التأريخ: هو علم يبحث فيه عن الزمان وأحواله، وعن أحوال ما يتعلق به من حيث تعيين ذلك وتوقيته، يوقف فيه على أحوال الماضين من الأمم والطوائف في بلدانهم، وأخلاقهم، وعاداتهم، وصنائع أشخاصهم، وأنسابهم، ووفياتهم، وغير ذلك[4].

---

(1) والمعنى: أن العظام لفظ جمع، فدل على كثرة العظام.

(2) انظر: ابن النفيس؛ علاء الدين، علي بن أبي الحزم القرشي، أبا الحسن (ت 687هـ): **كتاب شرح تشريح القانون**، تحقيق: د. سلمان قطاية و د. بول غليونجي، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع الهيئة المصرية للكتاب، 1407هـ/1988م)، ص 21، وحاجي خليفة: **كشف الظنون**، 408/1.

(3) المؤمنون: 12-14.

(4) انظر: الكافيجي؛ محمد بن سليمان بن سعد، محيي الدين، أبا عبد الله (ت 879هـ): **المختصر في علم التاريخ**، تحقيق: د. محمد كمال الدين عز الدين، (بيروت، عالم الكتب، ط1، 1410هـ/1990م)، ص 55، وابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 9، والسيوطي؛ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، أبا الفضل (ت 911هـ): **الشماريخ في علم التاريخ**، تحقيق: محمد بن إبراهيم الشيباني، (الكويت، الدار السلفية، 1399هـ)، ص 10.

[31.] والتدبير[1]، فلما قيل في قوله تعالى: (﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا ﴾)(أ) الآية[2]، أنّها (مفيدة لتدبير الحجر[3] ومفهّمة)(ب).

فإن الإنزال تنبيه على سرّ التقطير[4]، وسيلان الأودية على (تسقية أرضه)(ج)، والتعفين(د)[5] . . . . . .

(أ) ما بين القوسين في ش: (﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾).

(ب) ما بين القوسين في ش و ت: (ملوّحة إلى تدابير الحجر المكرم).

(ج) ما بين القوسين في ش: (ردّه إلى أرضيّته)، وهو في ت: (رده إلى أرضيه).

(د) في ش: (والتغفين) بالغين، والمثبت هو الصواب.

---

(1) التدبير: أراد المؤلف بذلك علم الكيمياء، وذكر المؤلف التدبير لأن الحكماء كانوا يسعون إلى تدبير دواء يعبرون عنه بالإكسير، يلقون هذا الإكسير على الجسد حال انفعاله، فيحيله إلى الإصلاح، والكيمياء: علم يراد به سلب الجواهر المعدنية خواصها، وإفادتها خواصًا لم تكن لها، ويسعون بذلك إلى صناعة الذهب والفضة، ويرون أن هذا الإكسير ومادته وبدله، يؤثر في أعمال الطب، فيبرئ من الصرع، والبرص، والجذام، ونحوها[1].

(2) الرعد: 17.

(3) الحجر المكرم: وهو مادة الإكسير التي يسعى الحكماء إلى تدبيرها، والذي يحيل الجسد إلى الإصلاح، ويحيل الفضة ذهبًا، ويؤثر في أعمال الطب فوق آثار الأدوية، ولهم بدل عن الحجر وشبيه به، وشبيه بالبدل[2].

(4) التقطير: وهو أن يوضع الشيء في جهاز التقطير، ويوقد تحته، فيصعد ماؤه في الجهاز، وينزل إلى الوعاء الذي يجتمع فيه[3].

(5) التعفين: هو "التمشية والسحق حتى يختلط بعضه ببعض، ويصير شيئًا واحدًا لا اختلاف فيه ولا نقصان، بمنزلة الامتزاج بالماء"[4].

---

(1) انظر: ابن الأكفاني: **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص 185، وابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 504.

(2) انظر: ابن الأكفاني: **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص 185.

(3) انظر: الخوارزمي: **مفاتيح العلوم**، ص 149.

(4) ابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 511.

والزبد الرابي على تصعيده[أ](1) وتطهير الأجزاء الممزوجة به[ب].

وما بعده(2) على (التشميع(3) والحلّ(4) والعقد(5)، إذ المكث / والنَّفْع لا يَحْصلان إلاَّ بهَا)[ج]. 4/ب

وَابتغاءِ الحِلْيَة بالوقود عليه في النّار؛ إجمال[د] علم الفلزات(6).

وهو في الحقيقة باب من الحكمة الطبيعيّة، . . . . . .

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (التصعيد).

(ب) ساقطة من ش و ت.

(ج) ما بين القوسين في ش: (أنّه متى ما قبل التصعيد يذهب جفاء، ولا يخرق، ويغوص حتى يتخلّص ما فيه من الحجب بالتشميع والحلّ والعقد، ويثبت ويمكث، فينفع الناس).

وهو في ت: (أنه ...[1] قبل التصعيد يذهب جفاء، ولا يحترق، ويغوص حتى يتخلص حجبه بلا تشميع، ويثبت بالحل والعقد، فيمكث وينفع الناس).

(د) في ت: (وإجمالاً).

---

(1) التصعيد: شبيه بالتقطير، إلا أنه أكثر ما يستعمل في الأشياء اليابسة(2).

(2) أي: ما بعد الانزال؛ وهو المثل الثاني في الآية.

(3) التشميع: "تليين الشيء، وتصييره كالشمع"(3).

(4) التحليل: هو جعل المنعقدات مثل الماء(4).

(5) العقد: هو أن يوضع السائل في وعاء، ثم يوقد تحته، حتى يجمد، ويعود حجرًا(5).

(6) الفلزات: جمع فِلِزٌّ، وهو جميع جواهر الأَرض من الذهب، والفضة، والنحاس، والرصاص، والزئبق، والخارصين، وأَشباهها(6).

---

(1) فراغ في ت.

(2) انظر: الخوارزمي: **مفاتيح العلوم**، ص 149.

(3) **المرجع السابق**، ص 150.

(4) انظر: **المرجع السابق**، ص 149.

(5) انظر: **المرجع السابق**، ص 149.

(6) انظر: البيروني؛ محمد بن أحمد، أبا الريحان (ت 440هـ): **الجماهر في معرفة الجواهر**، (دون معلومات نشر)، ص 98-113، وابن منظور: **لسان العرب**، 392/5.

إلا أنّ بعضهم أفرد(أ) بالتدوين لكثرة مسائله(ب).

[32.] (وَالرّمل[1]؛ فلأنّ بعضًا منهم)(ج) . . . . . .

(أ) في ش و ت: (أفرده).

(ب) في ش زيادة: (والمفهوم من الآية الشريفة أنّها زئبقيّة[1] الأصل؛ لرجوعها إليه حين استيلاء الحرارة القويّة؛ فإنّ من شأنها التفريق والجمع[2].

وفيها نوع دهنية، وإلاّ لم يقبل ذلك، ألا يُرَى أن الأحجار الخالية عنها كالمرامر والعقائق والياقيت لا تنحل ولا تموع، بل ترمد وتفنى.

وفيها ما هو متعفّن فاسد التكوّن، تصير زبدًا رابيًا متعلّيًا لَدَى الإذابة) إلى هنا في ش.

وفي ت زيادة: (والمفهوم من الآية الشريفة أنها زئبقية الأصل؛ لرجوعها إليه حين استيلاء الحرارة القوية؛ فإن من شأنها التفريق والجمع.

وفيها نوع دهنية، وإلا لم يقبل ذلك، ألا ترى أن الأحجار الخالية عنها كالياقيت لا تنحل ولا تنوع، بل ترمد وتفنى.

وفيها ما هو متعفن فاسد التكون، تصير زبدًا رابيًا متعليًا لدى[3] الإذاية[4]).

(ج) ما بين القوسين في ش و ت: (والنقطة[5]؛ فعند من).

(1) الرمل: علم يستدل به على أحوال المسألة حين السؤال، وله أشكال، يحكمون بعد خطها بما تقتضيه هذه الأشكال من السعادة والنحس وغير ذلك، ومسائل هذا الفن أمور تخمينية،

(1) ذكر الطبيعيون قديمًا أن الكبريت والزئبق أصل الأجساد الذائبة، تعيدها النار في الإذابة زئبقًا رجراجًا. انظر: البيروني: **الجماهر في معرفة الجواهر**، ص 99.

(2) من خواص الحرارة تفريق الأجزاء المختلفة، وجمع المتجانسات؛ وهو انضمام كل إلى ما يشاكله. انظر: التفتازاني: **شرح المقاصد في علم الكلام**، 202/1.

(3) كتبها الناسخ (لدا) بالألف الممدودة.

(4) الإذاية بالياء: من الأذى، وما في ش: (الإذابة) بالباء أصوب.

(5) النقطة: هي موضوع علم الرمل. انظر: الحائري؛ محمد باقر بن مرتضى الطباطبائي اليزدي (ت 1298هـ): **نفحات الأسرار في علم الرمل**، (الكاظمية، دار الكتب العراقية، 1359هـ)، ص 3.

فسّر قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[1] (بهذا العلم[2]، لكونه أشهر العلوم الباقية من الأوّلين)[أ].

(قلت: لا مَسَاغ لإنكار اندراجه في شمول الآية، إلاّ أنّ دلالتها عليه بخصوصه غير مُسَلّم؛ فإنّ البقيّة، فيما أراه إمّا اسمُ جنس أو نكرة، ولا دلالة لهما على فرد مَخْصُوص من أفرادهما . . . .

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (أي: بقيّة من علوم الأوّلين، تستدلّون به على استحقاق آلهتكم للعبادة بعلم الرّمل، بناء على أنّه أشهر العلوم الباقية منهم).

الاعتماد فيها على تجارب غير كافية[1]، قال النووي: "فحصل من مجموع كلام العلماء فيه، الاتفاق على النهي عنه الآن"[2].

واستدلوا على جوازه بقوله صلى الله عليه وسلم: «كان نَبِيٌّ من الأَنْبِيَاءِ يَخُطُّ، فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَاكَ»[3]، ولا يستدل بهذا الحديث على إباحة علم الرمل، فقد علق صلى الله عليه وسلم الإذن فيه على موافقة خط ذلك النبي، ولا طريق لمعرفة هذه الموافقة إلا بنص منه عليه الصلاة والسلام، ولم يوجد ذلك، فاتضح تحريمه[4].

(1) الأحقاف: 4.

(2) روي ذلك عن ابن عباس، قال في تفسير الآية: "خط كان يخطه العرب في الأرض"[5].

(1) انظر: ابن الأكفاني: **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص 188، وابن خلدون (ت 808هـ: **مقدمة ابن خلدون**، ص 112، وحاجي خليفة: **كشف الظنون**، 912/1.

(2) النووي: **شرح النووي على صحيح مسلم**، 23/5.

(3) مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، حديث رقم 537، 1749/4. قال ابن عباس: "هو الخط الذي يخطه الحازي، وهو علم قد تركه الناس، قال: يأتي صاحب الحاجة إلى الحازي، فيعطيه حلوانًا، فيقول له: اقعد حتى أخط لك". البغوي: **شرح السنة**، 183/12.

(4) انظر: علي القاري: **مرقاة المفاتيح**، 56/3.

(5) الطبري: **تفسير الطبري**، 2/26.

بالاتفاق[1])[أ].

(أ) ما بين القوسين في ش: (بل وأسهلها في التوصّل إلى استعلام المجهولات، فإنه على ما نقل كان ثلاثة:

[1.] علم الأحكام، وذاك لا يدركه إلاّ قليل، لتوقفه على إتقان حركات السّيّارات ومواضعها في أفلاكها وأحوالها من الاستقامة والرّجوع والتّوقف والتناظر بينها، وما تدلّ عليه، ونحو ذلك ممّا هو مفصّل في فنّه، وأكثر أهل الفترة كانوا أغبياء، لا تفهم الدّقائق الصّناعيّة فضلاً عن العلوم الفلسفيّة، سيّما سكان البوادي، فإنهم خالي الأذهان على ما هو المَحْسوس إلى يومنا هذا.

[2.] وعلم الحرف المأثور من أَسَاطين يونان، كأَرَسْطاطاليس[1] وأسطانيس[2] وغيرهما، وهو أيضًا يتعلّق بتحقيق النّسب الفلكيّة وَطَبَائع الحُرُوف ومراتبها ونحو ذلك، ولا يقرع بَابَهُ إلا الزّكي الأوحدي.

[3.] وعلم الرّمل، وكان مشهورًا متداولاً بين أكثر النّاس خواصِّهِمْ وعوامهم، نعم هو أيضًا مأخوذ من التّرتيب الفلكيّة، فإنّ بيوتها منقسمة عَلى اثني عشر، أوّلها بيت الحياة، وآخرها بيت الأعداء، وأشكالها موزعة إلى الكواكب السّبعة، وأوتادها معتبرة كطالعها، . . . . . .

(1) رجح ابن جرير أن المعنى: بقية من علم، ويجوز على ذلك: أن تكون تلك البقية من علم الخط، أو من علم استُثِير من كتب الأولين، أو من خاصة علم كانوا أوثروا به[3].

(1) هو أرسطاطاليس (أرسطوطاليس) بن نيقوماخس الحكيم، ومعنى أرسطو الكامل الفاهم، من تلاميذ أفلاطون، كان كثير التلامذة، صنف كتبًا كثيرة في علوم المنطق، والطبيعة، وما بعد الطبيعة، والهندسة، وغيرها. انظر: الشهرزوري؛ شمس الدين، محمد بن محمود (ت بعد 687هـ): **نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة**، تحقيق: خورشيد أحمد، (حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1396هـ/1976م)، ص 188.

(2) أسطانيس (أسطانس) الرومي من أهل الإسكندرية، من الفلاسفة أهل صناعة الكيمياء، له من الكتب ألف كتاب ورسالة، وكتب أهل الصناعة مبنية على الرمز والالغاز. انظر: ابن النديم؛ محمد بن إسحاق بن محمد، أبا الفرج (ت 438هـ): **الفهرست**، (بيروت، دار المعرفة، 1398هـ/1978م)، ص 496.

(3) انظر: الطبري: **تفسير الطبري**، 4/26.

[33.] والتَّعْبير[أ](1)؛ (فلآية يوسُف[2] و)[ب] الفتح[3]، فإنّهما أفادتا كون المرئي[ج] ليس من قبيل أضغاث أحلام، أو يراعة[د](4) أقلام، (بل لها صورة)[هـ] حقيقة في عالم المثال، تنعكس في مرآة النفس، فتحكيها القوة الخيالية على حسب ما يقتضيه استعداد وقته[و].

وهكذا كالنّسب الفلكية، إلاّ أنّه أقرب تناولاً بالنّسبة إليهما، لتعلّق الحسّ به) إلى هنا في ش.

وهو ساقط من ت.

(أ) في ش و ت: (والرؤيا).

(ب) ما بين القوسين في ش: (فلقوله تعالى: ﴿أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ﴾[1]، ولآية).

(ج) في ت: (الرؤيا).

(د) في ش و ت: (يراعات).

(هـ) ما بين القوسين في ش و ت: (وإنّما هُوَ صُورة لها).

(و) في ش: (وقتها، ويراد الوقوع منها.

فلعلّ الفطن الممعن يقتبس من فحواها الشريفة إجمال علمه، وموضوعه، . . . . . .

---

(1) تعبير الرؤيا: علم بقوانين يبني عليها المعبر تأويل ما يُقَصُّ عليه، فيُسْتَدَلُّ بما تتخيله النفس حال نومها على الأمور الغيبية، بمثال يدل عليه في عالم الشهادة[2].

(2) بينها المؤلف في نسخة ش، وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[3].

(3) وهي قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾[4].

(4) اليراعة: واحدة اليراع، وهو القصب[5].

---

(1) يوسف: 43.

(2) انظر: ابن الأكفاني: **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص 177، وابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 477، وحاجي خليفة: **كشف الظنون**، 416/1.

(3) يوسف: 43.

(4) الفتح: 27.

(5) انظر: ابن دريد: **جمهرة اللغة**، 777/2.

. . . . . .

وجهة وحدة مسائله، وفائدته، وكونه من جملة العلوم المهمة الشّريفة.

كيف لا، وقد ورد في الخبر الصّحيح أنّه جزء من النبوة[1]، وكان عمل النّبي صلّى الله عليه وسلّم قبل الوحي[2]، وقد تباهى به يوسف، عليه السّلام، وخرطه[3] في تعداد المنن الإلهية[4].

وما رأيت من يتصدى بتحرير قواعده الكلّية تدوينًا، وقد أردت ذلك، ونقحت بعضًا منها، إلا أن الكروب المتوالية الوقتية بالركوب على المطايا؛ الأسفار البعيدة، تقصم[5] قوادم هممنا[6] دون العثور على كثير من أمثال هذا المطلب الشريف، فالحكم لله تعالى الكبير) إلى هنا في ش.

وهو في ت: (وقتها، ويراد الوقوع منها.

فلعل الفطن الممعن يقتبس من مجراها الشريف إجمال علمه، وموضوعه، وجهة وحدة مسائله، وفائدته، وكونه من جملة العلوم المهمة.

كيف لا، وقد ورد في الخبر الصحيح أنه جزء من النبوة، وبه كان عمل النبي الأمين الصادق –عليه أفضل الصلاة من كل صامت وناطق– قبل الوحي، وقد تباهى به يوسف، عليه السلام، وخرطه في تعداد المنن الإلهية.

وما رأيت من يتصدى بتحرير قواعده الكلية تدوينًا، وقد أردت ذلك، . . . . . .

---

(1) قال صلى الله عليه وسلم: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ من سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا من النُّبُوَّةِ». البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب التعبير، باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة، حديث رقم 6588، 2564/6، ومسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الرؤيا، حديث رقم 2263، 1774/4.

(2) انظر: البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم 3، 4/1، ومسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم 160، 139/1.

(3) خرطه: أي جعله وعدَّه، من الْخَرْطُ: وهو قَشْرُ الوَرَقَ عن الشَّجر، وخَرَطْتُ العُنْقُودَ: إذا اجْتَذَبت حَبَّه بجميع أصابعك. انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 104/7.

(4) قال تعالى على لسان يوسف: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: 101].

(5) تقصم: تحطم. انظر: الراغب الأصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**، ص 405.

(6) أي: هممنا القادمة.

[34.] وَالفَلاَحَةُ[1]؛ فلآية (الفتح[2] و)[أ] الواقعة[3]؛ فإنّ الزّراعة[ب] عند من لم يرها[ج] ولم يسمعها[د]؛ كأهل البوادي البعيدة والجبال الجنوبية، (نظرية متوقفة على التعريف)[هـ]، وبيان مَسائل منه حتى (يتضح عندهم معنى الآية)[و].

ونقحت بعضًا منها، إلا أن الكروب المتوالية الوقتية بالركوب على الأسفار البعيدة، تصم قواد ...[1] دون العثور على كثير من أمثال هذه المطالب الشريفة، فالحكم لله تعالى الكبير).

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(ب) في ش و ت: (الحراثة والزّراعة).

(ج) في ش: (يرهما).

(د) في ش: (يسمعهما)، وفي ت: (يسمع بها).

(هـ) ما بين القوسين في ش: (وغيرهم، مما رأيناهم أو سمعناهم، من جملة الأمور النظرية، تحتاج إلى تعريف)، وهو في ت: (وغيرهم ممن ظفر في منطهم[2]، من جملة الأمور النظرية، تحتاج إلى تعريف).

(و) ما بين القوسين في ش: (إذا أراد الشّروع يتيسّر له ذلك).

---

(1) الفلاحة: علم يتعرف منه كيفية تدبير النبات من بدء نشأته إلى تمام كماله، وذلك بإصلاح الأرض؛ بالسقي، والعلاج، وغير ذلك[3].

(2) وهي قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾[4].

(3) وهي قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾[5].

---

(1) فراغ في ت.

(2) جمع مناط، والمعنى: ممن كان على مثل حالهم.

(3) ابن الأكفاني: **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص 187، وابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 494، وطاش كبرى زاده: **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، 308/1.

(4) الفتح: 29.

(5) الواقعة: 63-64.

والبداهة(أ)[1] كالنظرية، تختلف بحَسَب(ب) الأشخاص(ج)[2].

[35.] والقيافة(د)[3]؛ فلقوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾[4]؛ . . . . . .

(أ) في ش: (ألا سمعت قولهم: إنّ البداهة).

(ب) في ش و ت: (باختلاف).

(ج) في ش زيادة: (فإن الشيء قد يكون بديهيًّا عند زيد، نظريًّا عند عمر).

(د) في ت: (والقافة).

(1) البداهة: يقال: فلان صاحب بديهة، أي: يصيب الرأي أول ما يفاجأ به[1].

(2) المعنى: فإن قال قائل: الفلاحة معروفة بداهة، قلنا: المعروف بداهة كالنظرية، والنظرية تختلف بحسب الأشخاص، ويختلف فيها الأشخاص، فكذلك البداهة، لذا لزم التنصيص على علم الفلاحة.

(3) القيافة في اللغة: اتباع الأثر، وتتبع الخبر، وإلحاق الشيء بغيره، ومنه قَفوت أثَرَه: بمعنى تلوته وتتبعته، وقَفَّيتُ فلانًا بفلانٍ، إذا أتْبَعتَه إيّاه[2].

وما ذكره المؤلف في وجه استدلاله بالآية أقرب إلى الفراسة، وقد عرف ابن الأكفاني الفراسة بقوله: "علم يعرف منه أخلاق الإنسان من هيئته ومزاجه وتوابعه، وحاصله الاستدلال بالخلق الظاهر على الخلق الباطن"[3].

وأما قيافة البشر: فهو علم يبحث عن كيفية الاستدلال بهيئات أعضاء الإنسان في الشخصين على الاشتراك بينهما في النسب والأخلاق والأحوال وغيرها[4]، وقد جعل طاش كبرى زادة قيافة البشر من فروع علم الفراسة[5].

(4) الفتح: 29، ووجه الاستلال في الآية أن الشيء الكامن في النفس يظهر على صفحات الوجه؛ فالمؤمن إذا كانت سريرته صحيحة مع الله تعالى أصلح الله عز وجل ظاهره للناس[6].

(1) انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 271/4.

(2) انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 112/5، والزمخشري: **الكشاف**، 400/3.

(3) ابن الأكفاني: **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص 176.

(4) انظر: طاش كبرى زاده: **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، 329/1، وحاجي خليفة: **كشف الظنون**، 1366/2.

(5) انظر: طاش كبرى زاده: **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، 329/1.

(6) انظر: ابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 205/4.

لأنّه دلّ على أنّ الآثار الظاهرة لها دلالة على الآثار / الباطِنَةِ. 5/أ

وَفي الحَديث الشَّريف(أ): «لَوْ خَشِعَ قلبه لخَشِعَتْ جَوارحُه»[1].

(وَالوَهْم إذا عارضنا في دلالة الهيئة في الوَجْه على دوام الوضوء والسّجدة، وَفي الجَوَارِح على خشوع القلب، وهما من الآثار الباطنة عن الناظر، دفعناه بالتجارب الصّحيحة الموصِلة إلى اليقين المَعْلومة لنا من هذا الفن.

والأمُورُ المعنوية إذا وجدت نظيرًا في المحسوس أو المعقول تقوّت، وتبرّأت من دخول الشك فيها)(ب).

(أ) ساقطة من ش و ت.

(ب) ما بين القوسين في ش: (وقد شاع: الإناء يرشح بما فيه.

فمقصود هذا العلم معرفة ما في الشخص الّذي يراد إلفه من الأطوار المكتمنة الضّائرة حتّى يحترز عمّا يتعلّق بها.

وهو في الأصل إمّا عن تجارب صحيحة كالمستند إلى الحكماء، وإمّا عن تصفية باطن، كما يحكى عن أكابر هذه الأمة، كالشّافعي وَابْن العربي ونحوهما.

والفقير ما رأيت أحدًا يضاهيني فيه –ما دمت ألاقي العلماء وَالمشايخ– في أثناء . . . . .

---

(1) أخرجه الحكيم الترمذي عن أبي هريرة مرفوعًا[1]، وعبد الرزاق[2] وابن أبي شيبة[3] وأحمد بن حنبل في مسائل ابنه صالح[4] ثلاثتهم عن سعيد بن المسيب موقوفًا، وحكم الألباني على المرفوع بالوضع، وقال فيما رواه أحمد: "وهذا إسناد جيد، يشهد لما تقدم عن العراقي أن الحديث معروف عن ابن المسيب"[5].

---

(1) انظر: الحكيم الترمذي؛ أبو عبد الله، محمد بن علي بن الحسن بن بشر (ت نحو 320هـ): **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول**، تحقيق: إسماعيل إبراهيم متولي عوض، (القاهرة، مكتبة الإمام البخاري، ط1، 1429هـ/2008م)، حديث رقم 1310، 1007/2.

(2) انظر: الصنعاني: **المصنف**، حديث رقم 3308، 266/2.

(3) انظر: ابن أبي شيبة: **الكتاب المصنف**، حديث رقم 6787، 86/2.

(4) انظر: ابن حنبل؛ أحمد بن محمد الشيباني، أبو عبد الله (ت 241هـ): **مسائل الإمام أحمد بن حنبل** رواية ابن أبي الفضل صالح، (الهند، الدار العلمية، 1408هـ/1988م)، حديث رقم 741، 178/2.

(5) الألباني: **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، حديث رقم 110، 228/1.

(وَاعْلَمْ، أنّي)[أ] لا ادّعي الاقتصار فيما ذكرته، فإن لحضرة القرآن علومًا أخر، (منها ما هو غائب عَنْ عقول البشر، ومنها ما هو مودوع في النفوس القُدْسِية)[ب].

سياحتي؛ بعض من النّاس يتّهمني بالمكاشفة، وما عندي إلاّ قلمة ظفر من هذا النّور، منحة منه تعالى، لا برياضة ونحوها) إلى هنا في ش.

وهو في ت: (فمقصود هذا العلم معرفة ما في الشخص الذي يراد إلفه من الأطوار الممكنة الضايرة[1] حتى يحترز عما يتعلق بها.

وهو في الأصل إما عن تجارب صحيحة؛ كالمستند إلى الحكيم، وإما عن تصفية باطن؛ كما يحكى عن أماثل هذه الأمة.

والفقير ما رأيت أحدًا يضاهيني فيه –ما دمت ألافي[2] المشايخ والنبلاء الرائضين[3] في رحم العرفان– حتى يتهمني بعض من المعاشرين الخلص بالمكاشفة، وما لدي إلا قلمة ظفر –في جو شوبش[4]– من هذا النور، منحت منه تعالى من غير تجشم رياضة ونحوها).

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (ثم).

(ب) ما بين القوسين في ش: (منها ما استأثره الله تعالى في علم غيبه، ومنها ما لا يناله إلاّ أهل الكشف وأولو الألباب السّليمة عن غشاوة الوهم).

وهو في ت: (تنفذ البحور في تعداد عشر منها).

---

(1) الضايرة: أي الضارة. انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 227/8.

(2) أُلافي: أَجِد. انظر: **المرجع السابق**، 418/10.

(3) الرائض: من راضَ الدابَّة يَرُوضُها رَوْضًا ورِياضةً، وطَّأَها وذلَّلها أَو عَلَّمها السيْر. ابن منظور: **لسان العرب**، 164/7.

(4) في جو شوبش: أي: في جو من الترحيب والجلال، وشاباش: كلمة للتحية والتعظيم وعلو القدر، كانت تقال أمام الملوك عند ركوبهم، ولها اشتقاق من اللغة، يقال: أشبى الرجل: أي ولد له ولد ذكى، وأَشْبَيْتُ الرجلَ: رفعته وأكرمته، وأَشْبَتْ الشجرة: ارتفعت. انظر: الجوهري؛ إسماعيل بن حماد (ت 393هـ): **تاج اللغة وصحاح العربية** المعروف **بالصحاح**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1990م)، 239/7، وابن حديدة؛ محمد بن علي بن أحمد الأنصاري، أبا عبد الله (ت 783هـ): **المصباح المضي في كُتَّاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي**، تحقيق: محمد عظيم الدين، (بيروت، عالم الكتب)، 119/2.

وقولهم: يستمدّ المفسّر من اثني عشر فنًّا[أ] أو نحو ذلك[1]، بالنّظر إلى ما هو الغالب (المستعمل فيه)[ب]، كما أشرنا إليه، فلا منافاة.

تَنْبيه: لا تتوهم النقص وَعَدم الوصول إلى تحقيق معاني الآيات، واستيفاء تلك (النّكت الرّابيات[2])[ج] في السلف الخالي عن محاولة[د] كثير من هذه العلوم، فإنّ أذهانهم كانت مقتبسة من أنوار النبوة المحمّدية، . . . . . .

(أ) في ش و ت: (علمًا).

(ب) ما بين القوسين ساقط من ش، وهو في ت: (فيه).

(ج) ما بين القوسين في ش و ت: (النكات).

(د) في ش و ت: (مزاولة).

(1) ذكر ابن جزي في تفسيره اثني عشر فنًا من العلوم التي تتعلق بالقرآن الكريم، وهي: التفسير، والقراءات، والأحكام، والنسخ، والحديث، والقصص، والتصوف، وأصول الدين، وأصول الفقه، واللغة، والنحو، والبيان، وقد استفاد المؤلف مما ذكره ابن جزي في العلوم التي شاركه فيها، وأحيانًا كان ينقل بعض عباراته[1].

وقد تميز المؤلف بهذا الفصل عن ابن جزى، فأضاف علومًا كثيرة، وعلل لتعلقها بالقرآن، ولعل هذا الفصل هو مما تميز به هذا الكتاب.

وقد تحدث المفسرون في مقدمات تفاسيرهم عن العلوم التي يحتاج إليها المفسر، وكذلك تحدثت كتب علوم القرآن عنها[2].

(2) الرابيات: جمع رابية، وهي ما ارتفع من الأرض[3].

(1) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 6/1.

(2) انظر: الراغب الأصفهاني: **تفسير الراغب الأصفهاني**، 38/1، وأبا حيان الأندلسي: **تفسير البحر المحيط**، 105/1، والزركشي: **البرهان**، 13/1، والسيوطي: **الإتقان**، 477/4، وابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، 18/1.

(3) انظر: الجوهري: **الصحاح**، 2349/6.

(ومستضيئة بشموس أسرار الفيوض المُصْطفوية، بقربهم الصّوري والمعنوي، فما أحوجتهم)[أ] (في فهمها إلى مضايق الألفاظ المحدثة)[ب] المودوعة في تصانيف هذا الوقت[ج].

(أ) ما بين القوسين ساقط من ت.

(ب) ما بين القوسين في ش: (في استنباط أبياتها إلى الترغم[1] في مضايق الألفاظ)، وهو ساقط من ت.

(ج) في ش زيادة: (الوضيع).

(1) التَّرغمُ: التّغَضُّبُ، وإن لم يكن معه كلام. انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 80/8.

[.5] فصل

[في أسباب الخلاف في التفسير ووجوه الترجيح]

أَسْبابُ الخلاف (للمجتَهِدِينَ كثير[1]؛ مِنْهَا)[أ]:

اختِلاف القُرّاءِ[2]، وَالإِعْراب[3]، . . . . . .

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

---

(1) تحدث العلماء عن أسباب الخلاف في التفسير، ووجوه الترجيح؛ كابن تيمية في مقدمة التفسير[1]، وابن كثير في مقدمة تفسيره[2]، وابن الوزير في إيثار الحق[3].

(2) الاختلاف في القراءات قد يكون سببًا في الاختلاف في التفسير، ومثال ذلك اختلاف المفسرين في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[4]، فقد قُرِئ: ﴿كُذِّبُوا﴾ بالتشديد، أي: أيقنوا أن قومهم كذَّبُوهم، وقُرِئ: ﴿كُذِبُواْ﴾ بالتخفيف، أي: ظن القوم أن الرسل كَذَبُوهم فيما أخبروا به من العذاب، ولم يَصْدُقوا[5].

وينبغي التنبيه على أن "هذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علمًا وعملاً، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظنًا أن ذلك تعارض"[6].

(3) قد تختلف أوجه الإعراب في الآية، ويكون الاختلاف في التفسير مبنيًا على ذلك، ومثال ذلك اختلافهم في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[7]، فقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ يجوز فيها الرفع على الابتداء، وتكون جملة ﴿يَقُولُونَ﴾ خبر

---

(1) انظر: ابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 329/13 وما بعدها.

(2) انظر: ابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 4/1 وما بعدها.

(3) ابن الوزير؛ محمد بن نصر المرتضى اليماني (ت 840هـ): **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1987م)، ص 146 وما بعدها.

(4) يوسف: 110.

(5) انظر: القرطبي: **تفسير القرطبي**، 275/9.

(6) ابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 391/13.

(7) آل عمران: 7.

وَ / اللّغويين[1]، والاشتراك اللّفظِي[2]. 5/ب

. . . . . .

المبتدأ، وعلى هذا، فالمتشابه من الكتاب قد استأثر الله بعلمه، فلا يعلم تأويله أحد غيره، ويجوز فيها عطف النسق، وعلى هذا، يدخل الراسخون في العلم في علم التأويل، وتكون جملة ﴿يَقُولُونَ﴾ إما حالية، أي: حال كونهم قائلين ذلك، أو تكون خبر مبتدأ مضمر، والتقدير: هم يقولون[1].

ومن الكتب المميزة في ذلك، كتاب الدر المصون للسمين الحلبي.

(1) اختلاف اللغويين في معنى الكلمة سبب في الخلاف بين المفسرين، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾[2]، فقيل معناه: أنهم لا يموتون، وقيل: دائم شبابهم لا يتغيرون عن تلك السن، وقيل: مقرَّطون[3]، وهذه الأقوال تدور على معاني لفظ ﴿مُّخَلَّدُونَ﴾ في اللغة[4].

(2) تناول أهل اللغة والتفسير وأصول الفقه المشترك اللفظي، ويسمى في علوم القرآن بالوجوه؛ وهو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر[5]، وأضاف الأصوليون أن دلالة اللفظ على المعاني تكون على السواء، وإذا تعين المراد من المشترك انتفى المعنى الآخر، وهذه الدلالة إما أن تكون مستفادة من الوضع الأول، أو من كثرة الاستعمال[6].

---

(1) انظر: القرطبي: **تفسير القرطبي**، 16/4، والسمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف (ت 756هـ): **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، (دمشق، دار القلم)، 29/3.

(2) الإنسان: 19.

(3) مقرطون: أي يلبسون القُرْط، وهو ما يعلَّق في شحمة الأُذن. انظر: ابن دريد: **جمهرة اللغة**، 64/1.

(4) انظر: الطبري: **تفسير الطبري**، 220/29، وابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 208/2.

(5) انظر: ابن فارس؛ أحمد بن فارس بن زكريا، أبا الحسين (ت 395هـ): **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: أحمد حسن بسج، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1997م)، ص 152، والزركشي: **البرهان**، 102/1، والسيوطي: **الإتقان**، 409/2، والسيوطي: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، 292/1، والأنصاري؛ زكريا بن محمد بن أحمد، أبا يحيى (ت 926هـ): **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، تحقيق: د. مازن المبارك، (بيروت، دار الفكر المعاصر، ط1، 1411هـ)، ص 80.

(6) انظر: السرخسي؛ محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبا بكر (ت 490هـ): **أصول السرخسي**، (بيروت، دار المعرفة)، 126/1، والسبكي؛ تقي الدين، علي بن عبد الكافي، أبا الحسن (ت 756هـ): **الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي**، تحقيق: جماعة من العلماء، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ)، 248/1.

واحتمال: العموم والخصُوص[1]، وَالإطلاق وَالتّقييد[2]، . . . . . .

. . . . . .

ومثال اختلاف المفسرين بسبب المشترك اللفظي، قوله تعالى: ﴿فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾[1]، أي: الأسد أو الرامي[2]، والعرب قد أطلقت هذين المعنيين على قسورة[3].

(1) العام: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له من غير حصر في الوضع الواحد[4]، والخاص: هو اللفظ الدال على مسمى واحد، أو الدال على كثرة مخصوصة[5].

ومثال اختلاف المفسرين بسبب احتمال العموم والخصوص، قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[6]؛ فلفظ الآية العموم في كل حامل وغير حامل، وعلى تخصيص الآية بقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[7]، تكون عدة من توفي عنها زوجها وهي حامل وضع الحمل، وعلى بقاء آية البقرة على عمومها، تكون عدتها أقصى الأجلين؛ فتكون بذلك عملت بمقتضى الآيتين[8].

(2) المطلق: "ما تناول واحدًا غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه"[9]، والمقيد: ما تناول معينًا أو موصوفًا بوصف زائد على حقيقة جنسه[10].

---

(1) المدثر: 51.

(2) انظر: ابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 448/4.

(3) انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 228/6.

(4) انظر: الرازي: **المحصول**، 513/2، والزركشي؛ محمد بن بهادر بن عبد الله، أبا عبد الله (ت 794هـ): **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: د. محمد محمد تامر، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م).، 179/2، والسيوطي: **الإتقان**، 41/3.

(5) انظر: الزركشي: **البحر المحيط في أصول الفقه**، 392/2.

(6) البقرة: 234.

(7) الطلاق: 4.

(8) انظر: القرطبي: **تفسير القرطبي**، 174/3.

(9) ابن اللحام؛ علي بن محمد بن علي البعلي، أبو الحسن (ت 803هـ): **المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: د. محمد مظهربقا، (مكة المكرمة، جامعة الملك عبد العزيز)، 125/1، والمرداوي؛ علاء الدين، علي بن سليمان الحنبلي، أبو الحسن (ت 885هـ): **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين وغيره، (الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1421هـ/2000م)، 2711/6، وانظر: السيوطي: **الإتقان**، 82/3.

(10) انظر: ابن اللحام: **المختصر في أصول الفقه**، 125/1، والمرداوي: **التحبير شرح التحرير**، 2714/6.

وَالحقيقة والمجاز[1]، . . . . . .

. . . . . .

ومن اختلاف المفسرين بسبب احتمال الإطلاق أو التقييد، قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾[1]، فالآية جاءت مطلقة في كل رقبة، مسلمة كانت أو كافرة، فمن قيدها بقوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[2]، أوجب إسلامها، وذهب قوم إلى أنها باقية على إطلاقها في كل رقبة، مسلمة كانت أو كافرة[3].

(1) الحقيقة: "دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة"[4]، والمجاز: هو نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر غيره؛ لمناسبة بينهما[5].

ومثال اختلاف المفسرين في احتمال الحقيقة أو المجاز، قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[6]، فمن حملها على الحقيقة فسرها بأنها كانت تحمل الشجر ذا الشوك، فتطرحه بالليل على طريق النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ومن حملها على المجاز قال: كانت تمشي بالنميمة بين الناس، تقول العرب: حَطَبَ فُلاَنٌ بفُلاَن إذا سَعَى به[7].

(1) المجادلة: 3.

(2) النساء: 92.

(3) انظر: القرطبي: **تفسير القرطبي**، 282/17، والزركشي: **البرهان**، 15/2، والسيوطي: **الإتقان**، 82/3.

(4) ابن الأثير: **المثل السائر**، 75/1، وانظر: الآمدي: **الإحكام في أصول الأحكام**، 52/1، والأسنوي؛ عبد الرحيم بن الحسن، أبا محمد (ت 772هـ): **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، تحقيق: د. محمد حسن عواد (عمان، دار عمار، ط1، 1405هـ)، 432/1، والسيوطي: **الإتقان**، 97/3.

(5) انظر: ابن الأثير: **المثل السائر**، 75/1، والأسنوي: **الكوكب الدري**، 432/1.

(6) المسد: 4.

(7) انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 228/4، والقرطبي: **تفسير القرطبي**، 239/20.

وَالإضمار وَالاستقلال[1]، وَالزّيادة[2]، . . . . . .

. . . . . .

(1) الإضمار: هو إخفاء المتكلم معنى في نفسه مع إرادة فهم المخاطب له[1]، والاستقلال: إفادة المتكلم المعنى المراد منفردًا دون الحاجة إلى تقدير، فلا يتوقف على إضمار لفظ آخر ليفهم معناه[2].

ومن اختلاف المفسرين في احتمال الإضمار أو الاستقلال، قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾[3]، فعلى الاستقلال يكون الكلام جملة واحدة، والتقدير: أفمن حق عليه كلمة العذاب، أأنت تنقذه؟ ووضعت ﴿مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ موضع الضمير، والهمزة في قوله ﴿أَفَأَنتَ﴾ هي همزة الإنكار في ﴿أَفَمَنْ﴾ كررت للتأكيد، وعلى الإضمار يكون التقدير: أفمن حق عليه كلمة العذاب تتأسف عليه، فحذف الخبر، ثم استأنف قوله ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾، وعلى هذا يوقف على ﴿ٱلْعَذَابِ﴾[4].

(2) احتمال الزيادة أو التأصيل سبب من أسباب الخلاف بين المفسرين، ومن ذلك اختلاف المفسرين في قوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ ﴾[5]، فمن جعل ﴿فَوْقَ﴾ زائدة جعل المعنى: اضربوا الأعناق، ومن جعلها متأصلة جعل المعنى: اضربوا الرؤوس[6].

---

(1) انظر: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبا عبد الله (ت 751هـ): **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله (الرياض، دار العاصمة، ط3، 1418هـ/1998)، 714/2، والكفوي؛ أيوب بن موسى الحسيني، أبا البقاء (ت 1094هـ): **الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1419هـ/1998م)، ص 384.

(2) ابن النجار: **شرح الكوكب المنير**، 295/1، والحربي؛ د. حسين بن علي: **مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط1، 1429هـ)، ص 162.

(3) الزمر: 19.

(4) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 193/3.

(5) الأنفال: 12.

(6) انظر: الطبري: تفسير الطبري، 198/9، والقرطبي: **تفسير القرطبي**،378/7.

وَالتقديم وَالتأخير[1]، والنّسخ[2].

. . . . . .

(1) احتمال حمل الكلام على الترتيب أو على التقديم والتأخير هو من أسباب الاختلاف في التفسير، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾[1]، فمن حمله على التقديم والتأخير، جعل الوفاة بمعنى الموت، والمعنى: إني رافعك إلي ومتوفيك بعد ذلك، ومن حمله على الترتيب، جعل الوفاة بمعنى النوم، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾[2]، أو جعلها بمعنى القبض، أي: إني قابضك من الأرض[3].

(2) احتمال النسخ[4] أو الإحكام من أسباب الاختلاف بين المفسرين، ومثال ذلك اختلافهم في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾[5]، فعلى القول بنسخ الحكم فهي تقتضي التخيير بين الصوم والإفطار مع الإطعام، والمعنى: وعلى الذين يطيقونه ولا يصومونه فدية، وتكون منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾[6]، وعلى القول بأن الحكم محكم غير منسوخ ففيه إضمار تقديره: وعلى الذين كانوا يطيقونه أو وعلى الذين لا يطيقونه فدية، وأشير بذلك إلى الشيخ الفاني الذي يعجز عن الصوم، والحامل التي تتأذى بالصوم، والمرضع[7].

وهذا المثال، يصلح كذلك مثالاً لاختلاف المفسرين بسبب احتمال الإضمار أو الاستقلال.

---

(1) آل عمران: 55.

(2) الزمر: 42.

(3) انظر: الطبري: **تفسير الطبري**، 289/3، وابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 367/1.

(4) سيأتي تعريف النسخ. انظر: قسم التحقيق، الفصل السادس، ص 168.

(5) البقرة: 184.

(6) البقرة: 185.

(7) انظر: ابن الجوزي؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبا الفرج (ت 597هـ): **نواسخ القرآن**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1405)، ص 65.

وتعدّد الرّواية عَنْه صَلّى الله عَليه وسلّم وعن السّلف[أ][1][2].

(أ) في ش و ت زيادة: (وغير ذلك).

(1) تَعَدُّدُ الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف سبب لاختلاف التفسير، ومثال ذلك ما جاء في معنى ﴿نَجَسٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَا﴾[1]، فعن عمر بن عبد العزيز والحسن وابن عباس، رضي الله عنهما: إنهم أنجاس الأبدان كالكلب والخنزير، وعن قتادة: إنهم كالأنجاس لتركهم ما يجب عليهم من غسل الجنابة، وإن لم تكن أبدانهم نجسة، وقال الأكثرون: لما كان علينا اجتنابهم كما تجتنب الأنجاس، صاروا بحكم الاجتناب كالأنجاس[2].

(2) ذكر المؤلف في أسباب الخلاف بين المفسرين اثني عشر سببًا، ونقلها المؤلف من ابن جزي بترتيبها مع تصرف في النقل[3].

وهناك أسباب أخرى للاختلاف بين المفسرين، ومنها[4]:

1. الوصف المحتمل لأكثر من موصوف؛ كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا﴾[5]، فعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم: هي الملائكة التي تنزع نفوس بني آدم، وقال الحسن وقتادة: هي النجوم، تنزع من أفق إلى أفق[6].
2. الاختلاف في عود الضمير، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾[7]، أي: ملاق ربك، وقيل: ملاق عملك[8].

(1) التوبة: 28.

(2) انظر: الطبري: **تفسير الطبري**، 105/10، وابن الجوزي؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبا الفرج (ت 597هـ): **زاد المسير في علم التفسير**، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط3، 1404هـ)، 417/3.

(3) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 9/1.

(4) انظر: الطيار: **فصول في أصول التفسير**، ص 63 وما بعدها.

(5) النازعات: 1.

(6) انظر: الطبري: **تفسير الطبري**، 27/30.

(7) الانشقاق: 6.

(8) انظر: القرطبي: **تفسير القرطبي**، 271/19، وابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 489/4.

وَوُجُوه التّرجيح (كذلك، منها)[أ]:

تَفْسِيرُ البعض بالآخر، والحديث[ب]، سيّما الوارد في الصّحيحين[ج].

وقول الجُمْهور[1]، ومن يقتدى[د] به؛ كابن عباس رضي الله عنهما[2].

وتأييد اللّغة، والصّرف[3]، والاشتقاق[4]، . . . . . .

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

(ب) في ش: (وبالحديث).

(ج) في ش و ت زيادة: (وما يقربهما).

(د) في ع: (يقتدي) بالياء، والمثبت من ش و ت.

إلى غير ذلك من الأسباب.

وينبغي التنبيه على أن الاختلاف في التفسير على قسمين: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد، ولكل أسبابه[1].

(1) في الجملة، حال الاختلاف، يكون الأخذ بقول الأكثر من المجتهدين أولى من الأخذ بقول الواحد إذا خالفهم[2]، ما لم يتقوَّ دليل المخالف[3].

(2) عند وقوع الخلاف بين أقوال الصحابة في التفسير، يعدل إلى الجمع بينها ما أمكن، فإن تعذر الجمع عدل إلى الترجيح، فإن تعذر الترجيح فمذهب الزركشي والسيوطي تقديم قول ابن عباس رضي الله عنهما؛ لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم له[4].

(3) سبق تعريفه[5].

(4) سبق تعريفه[6].

(1) انظر: ابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 333/13.

(2) انظر: الشاطبي: **الموافقات**، 173/4، وابن حجر: **فتح الباري**، 363/9.

(3) انظر: ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم الحراني، أبا العباس (ت 728هـ): **النبوات**، (القاهرة، المطبعة السلفية، 1386هـ)، ص 148.

(4) انظر: الزركشي: **البرهان**، 172/2، والسيوطي: **الإتقان**، 483/4، والذهبي: **التفسير والمفسرون**، 101/1.

(5) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 122.

(6) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 122.

والسّياق والسّباق[1]، والتبادر[2]، وَالأصَالة[أ][3] إلاّ أن يكون المجاز أكثر استعمالاً[ب][4].

(أ) في ع: (وَالإِصَالة) بكسر الهمزة، والمثبت من ش و ت.

(ب) في ش زيادة: (أو أفصح)، وفي ت زيادة: (وأفصح).

(1) قرينة السياق: هي ما دل على مراد المتكلم من كلامه، إما من سابق الكلام المسوق لذلك أو لاحقه[1]، والسباق جزء منه، وهو ما قبل الشيء[2]، وله أصل عظيم في فهم الكتاب والسنة، قال ابن تيمية: "بل ينظر في كل آية وحديث بخصوصه، وسياقه، وما يبين معناه من القرآن والدلالات، فهذا أصل عظيم مهم نافع في باب فهم الكتاب والسنة"[3].

وأفاد في ذلك الراغب الأصفهاني في المفردات؛ فهو يتصيد المعاني من السياق[4].

(2) التبادر: أي تبادر المعنى إلى ذهن المخاطب بمجرد سماع اللفظ، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام[5].

(3) أراد بالأصالة الحقيقة.

(4) أشار بذلك إلى قاعدة الترجيح عند اختلاف المفسرين بسبب الحقيقة والمجاز، والمعنى: تقديم الحقيقة على المجاز أولى؛ لأنه الأصل، إلا أن يترجح المجاز بكثرة الاستعمال ونحوه، وتكون الحقيقة مرجوحة[6].

ومثال ترجيح المجاز على الحقيقة ما ذكره ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[7]، قال: "الآية تعليل لعدم إيمانهم؛ وهو عبارة عن إضلالهم؛ فهو مجاز، وقيل: حقيقة

(1) انظر: ابن دقيق العيد؛ تقي الدين، محمد بن علي بن وهب، أبا الفتح (ت 702هـ): **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، (بيروت، دار الكتب العلمية)، 225/2، والبناني؛ عبد الرحمن بن جاد الله المغربي (ت 1198هـ): **حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع للسبكي**، (دار الفكر)، 20/1.

(2) انظر: الكفوي: **الكليات**، ص 508.

(3) ابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 18/6.

(4) انظر: الزركشي: **البرهان**، 291/1.

(5) انظر: أمير بادشاه؛ محمد أمين بن محمود البخاري (ت 972هـ): **تيسير التحرير**، (بيروت، دار الفكر)، 198/1، والعثيمين؛ محمد بن صالح بن محمد الوهيبي التميمي، أبا عبد الله (ت 1421هـ): **القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**، (المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط3، 1421هـ/2001م)، ص 36.

(6) انظر في مسألة المجاز الراجح: ابن النجار: **شرح الكوكب المنير**، 195/1.

(7) البقرة: 7.

وتقديم العُمُوم إلاّ أن يكون (للخصوص دَليل)[أ](1)، والإطلاق إلاّ أن يتعيّن التّقييد[2][ب]، وتقديم ما حَقّه التقديم[ج] إلاّ أن يتقوّى دَليل التّأخير[3][4].

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (دليل للخصوص).

(ب) في ش زيادة: (والاستقلال).

(ج) في ش و ت: (أن يتقدم).

وأن القلب كالكف ينقبض مع زيادة الضلال أصبعًا أصبعًا حتى يختم عليه، والأول أبرع"[1]، فرجح المجاز؛ لأنه أبرع وأليق بالسياق.

(1) أشار بذلك إلى قاعدة الترجيح عند اختلاف المفسرين بسبب العموم والخصوص، والمعنى: تقديم العموم على الخصوص أولى؛ لأنه الأصل إلا أن يدل دليل على التخصيص، ومثال تقديم الخصوص قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾[2]، أي: لمن في الأرض من المؤمنين، فخص المؤمنين دون غيرهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[3][4].

(2) أشار بذلك إلى قاعدة الترجيح عند اختلاف المفسرين بسبب الإطلاق والتقييد، والمعنى: تقديم الإطلاق على التقييد؛ لأنه الأصل إلا أن يدل دليل على التقييد.

(3) أشار بذلك إلى قاعدة الترجيح عند اختلاف المفسرين بسبب حمل الكلام على الترتيب أو على التقديم والتأخير، والمعنى: تقديم حمل الكلام على ترتيبه؛ لأنه الأصل إلا أن يدل دليل على التقديم والتأخير.

(4) ذكر وجوهًا للترجيح عند الخلاف بين المفسرين، ونقلها المؤلف من ابن جزي بترتيبها مع تصرف في النقل، وترك منها وجهًا واحدًا، وهو: تقديم الاستقلال على الإضمار، إلا أن يدل دليل على الإضمار[5].

(1) ابن جزي: التسهيل لعلوم التنزيل، 37/1.

(2) الشورى: 5.

(3) غافر: 7.

(4) انظر: القرطبي: **تفسير القرطبي**، 4/16.

(5) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 9/1.

. . . . . .

. . . . . .

وممن بين وفصل في وجوه الترجيح مع التمثيل، ابن النجار في (شرح الكوكب المنير)[1].

(1) انظر: ابن النجار: **شرح الكوكب المنير**، 1/294-299.

[6.] فَصْلٌ

[في النسخ في القرآن وحكمته]

النّسخ: رفع الحكم الشّرعيّ بَعْد تقريره[1]، فلا يجري في (الخَبر الّذي لم يضمن الإنشاء)[أ][2].

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (الأخبار).

(1) النسخ: رفع الحكم الثابت في خطاب الشارع، بخطاب شرعي آخر متراخ عنه[1]، وقد تحدث العلماء عن النسخ كثيرًا في كتب مستقلة، وكذلك في كتب علوم القرآن[2].

وقد أكثر الناس من تعداد الآيات في الناسخ والمنسوخ، وهو عند التحقيق قليل جدًا[3]، وممن حقق فيه القاضي أبو بكر بن العربي (ت 543هـ) في (الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم)[4]، والسيوطي[5]، والدكتور فضل عباس[6]، وغيرهم.

(2) لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي عند الجمهور، ومنهم من زاد الأخبار مطلقًا، ومنهم من قيد الخبر بما كان بمعنى الطلب[7]، وعلل الزرقاني منع النسخ في الأخبار المحضة بأن ذلك يؤدي إلى كذب الشارع في أحد خبريه؛ الناسخ والمنسوخ، وهو محال[8].

ورجح النسخ في الخبر الذي بمعنى الطلب؛ السيوطي[9]، والزرقاني[10]، وغيرهما،

(1) انظر: الشيرازي؛ إبراهيم بن علي بن يوسف، أبا إسحاق (ت 476هـ): **اللمع في أصول الفقه**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/1985م)، ص 55، والجويني؛ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبا المعالي (ت 478هـ): **كتاب التلخيص في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري (بيروت، دار البشائر الإسلامية، 1417هـ/1996م)، 452/2، والغزالي: **المستصفى**، 86/1، وابن عطية: **المحرر الوجيز**، 190/1، والآمدي: **الإحكام في أصول الأحكام**، 118/3.

(2) انظر: الزركشي: **البرهان**، 28/2، والسيوطي: **الإتقان**، 55/3، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 125/2، وغيرهم.

(3) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 58/3.

(4) الكتاب مطبوع ومتداول، تحقيق: د. عبد الكبير العلوي المدغري، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة.

(5) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 60/3.

(6) انظر: عباس: **إتقان البرهان**، ص 25/2-36.

(7) انظر: الزركشي: **البرهان**، 33/2.

(8) انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 152/2.

(9) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 56/3.

(10) انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 152/2.

وهو: إمّا في اللّفظ[1]، أو المعنى[2]، . . . . . .

. . . . . .

ومثاله قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾[1]، فهذا خبر ومعناه الأمر، ثم نسخها قوله تعالى: ﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾[2][3].

(1) المقصود باللفظ: التلاوة، ويشير المؤلف إلى ما نسخ في تلاوته وبقي حكمه، وهذا يعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول، ومثاله: ما جاء عن عمر بن الخطاب بشأن آية الرجم[4].

واعترض بأنه لا يتصور نسخ التلاوة مع بقاء الحكم؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالنقل المتواتر، ولم يثبت بالنقل المتواتر أن ما رووا كان قرآنًا، ثم نسخت تلاوته وبقي حكمه[5].

(2) المقصود بالمعنى: الحكم، ويشير المؤلف إلى ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته، وهو غالب ما في القرآن من المنسوخ[6]، ومثاله: نسخ التخيير بين الصوم والإطعام المنصوص عليه في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[7]، بتعيين إيجاب الصوم في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[8][9].

---

(1) الأنفال: 65.

(2) الأنفال: 66.

(3) انظر: البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب التفسير، باب ﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ الآيَةَ إلى قَوْلِهِ ﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال: 66]، حديث رقم 4376، 1707/4، وابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 325/2.

(4) انظر: مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الحدود، باب رجم الثيب في الزنا، حديث رقم 1691، 1317/3، وأخرجه البخاري معلقًا. انظر: البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب الأحكام، باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخصم، 2622/6. وانظر: الزركشي: **البرهان**، 35/2.

(5) انظر: عبد العزيز البخاري؛ علاء الدين، ابن أحمد بن محمد (ت 730هـ): **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م)، 284/3.

(6) انظر: الشنقيطي؛ محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني (ت 1393هـ): **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، 1415هـ/1995م)، 451/2.

(7) البقرة: 184.

(8) البقرة: 185.

(9) انظر: البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب التفسير، باب ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185]، حديث رقم 4237، 1638/4، ومسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الصيام، باب بيان نسخ قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ﴾=

أو فيهما[1](أ)، والثاني(ب) كثير.

وليسَ مِنْهُ: التّخصيصُ[2]، وَالتقييد[3]، وَالاستثناء[4][5].

(أ) في ش: (اللفظ أو المعنى).

(ب) في ش: (وهو).

---

(1) أي: نسخ التلاوة والحكم معًا، ومثاله ما ثبت من حديث عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: «كان فِيمَا أُنْزِلَ من الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوُفِّيَ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ من الْقُرْآنِ»[1]، فآية عشر رضعات -المشار إليها- منسوخة التلاوة والحكم إجماعًا[2].

وأنكر بعضهم هذا القسم؛ فالأخبار فيه آحاد، لا سبيل إلى صحتها والعلم بثبوتها، ولا يجوز لنا أن ننسب إلى أحد من الصحابة إثبات قرآن زائد على ما في أيدينا، أو نقصان بمثلها[3].

(2) التخصيص: هو قصر العام على بعض أفراده[4].

(3) سبق تعريفه[5].

(4) الاستثناء: هو الحكم بإخراج الثاني من الحكم الأول بلفظ موضوع لذلك[6].

(5) النسخ عند المتقدمين في الإطلاق أعم منه عند الأصوليين؛ فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخًا، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخًا، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخًا، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخًا، فجميع ذلك مشترك في معنى واحد؛ وهو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غير

=[البقرة: 184] بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [البقرة: 185]، حديث رقم 1145، 802/2، وابن كثير: **تفسير ابن كثير**، 216/1.

(1) مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات، حديث رقم 1452، 1075/2.

(2) انظر: الشنقيطي: **أضواء البيان**، 451/2.

(3) انظر: الباقلاني: **الانتصار للقرآن**، ص 429.

(4) انظر: المرداوي: **التحبير شرح التحرير**، 2510/6، وابن النجار: **شرح الكوكب المنير**، 267/3.

(5) انظر: قسم التحقيق، الفصل الخامس، ص 158.

(6) انظر: الزركشي: **البحر المحيط في أصول الفقه**، 421/2.

وفيه حكمة بالغة عَلَى حَسَب المصَالح وَالدّواعي، لا تكادُ أن تراعى بدُونه[1]، فمن أضلّ ممّن توهّم النقص فيه[2][3].

. . . . . .

مراد في التكليف، وإنما المراد ما جيء به آخرًا، فالأول غير معمول به، والثاني هو المعمول به[1].

(1) للنسخ حكم وفوائد عظيمة، ومنها: ربط العباد بمعرفة الله وتمجيده، فبتغيير الأحكام يظهر أن أعيانها ليست مطلوبة لذاتها، وكذلك حفظ مصالح العباد، والتدرج في الأحكام، وغيرها[2].

(2) وهذا مذهب اليهود في الأصل؛ لأنه حسب زعمهم يستلزم تجويز البَدَاء والجهل بالعواقب على علام الغيوب، كالذي يرى الرأي، ثم يبدو له غيره، ويجاب على ذلك بأن نسخ الله تعالى ما شاء من أحكامه مبني على حكمة كانت معلومة له أولاً، فإذا نسخ حكمًا بحكم، لم يخل هذا الحكم الثاني من حكمة جديدة غير حكمة الحكم الأول، فهي مصلحة جديدة للعباد في الحكم الجديد، ويقال أيضًا: ألا ترى الإحياء بعد الإماتة وعكسه، والمرض بعد الصحة وعكسه، والفقر بعد الغنى وعكسه، وذلك لا يكون بَدَاءً، فكذا الأمر والنهي[3].

(3) شابه المؤلف ابن جزي في تعريف النسخ وذكر أقسامه، واستثناء التخصيص والتقييد والاستثناء منه، وأضاف المؤلف عدم جريان النسخ في الخبر الذي لم يضمن معنى الانشاء، ثم بين الحكمة منه، ونبَّه على أنه لا يستلزم النقص[4].

---

(1) انظر: الشاطبي: **الموافقات**، 108/3 بتصرف، وانظر: ابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 101/14.

(2) انظر: الزركشي: **البحر المحيط في أصول الفقه**، 156/3، **والبرهان**، 39/2، والسيوطي: **الإتقان**، 63/3، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 140/2.

(3) انظر: الزركشي: **البرهان**، 30/2، والسيوطي: **الإتقان**، 56/3، وللتوسع في هذا، انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 142/2.

(4) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 10/1.

[7.] فَصْلٌ

[في القراءات]

القراءة[1] متواترة، وهي السّبع[2] الذي[أ] في حرز الأماني[3].

(أ) في ش و ت: (المستوفية).

---

(1) المقصود بها علم القراءات، وهو: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها بعزو الناقلة"[1]، ومن الكتب المؤلفة في القراءات: (التيسير في القراءات السبع) لعثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)، و(الإقناع في القراءات السبع) لأبي جعفر ابن الباذش (ت 540هـ)، و(النشر في القراءات العشر) لابن الجزري (ت 833هـ)؛ وهو من أجمع الكتب المصنفة في علم القراءات، وغيرها كثير.

(2) أصحاب القراءات السبعة، هم: نافع: ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني (ت 169هـ)، وابن كثير: عبد الله بن كثير الداري (ت 120هـ)، وأبو عمرو: ابن العلاء المازني البصري (ت 154هـ)، وابن عامر: عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي (ت 118هـ)، وعاصم: ابن أبي النجود الأسدي الكوفي (ت 128هـ)، وحمزة: ابن حبيب الزيات الكوفي (ت 156هـ)، والكسائي: علي بن حمزة الكسائي الكوفي (ت 189هـ)[2].

(3) قصيدة نظمها أبو محمد القاسم بن فِيرُّه بن خلف الشاطبي الضرير (ت 590هـ)، ضمنها القراءات السبع في (التيسير في القراءات السبع) لأبي عمرو الداني (ت 444هـ)، عدد أبياتها (1173) بيتًا، حوت بعد المقدمة على أبواب الأصول وفرش الحروف، وضمنها أبياتًا تتعلق بالقراءة، وليست منها؛ مثل مخارج الحروف وصفاتها.

وكثر شراحها، وتعددت مختصراتها[3].

---

(1) ابن الجزري؛ شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد، أبو الخير (ت 833هـ): **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، (دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ/1999م)، ص 9.

(2) انظر: الداني؛ عثمان بن سعيد، أبا عمرو (ت 444هـ): **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: أوتو برتزل، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1404هـ/1984م)، ص 4 وما بعدها.

(3) انظر: ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، 71/4، وحاجي خليفة: **كشف الظنون**، 646/1، وسويد؛ د. أيمن رشدي، تحقيق: **العقد النضيد في شرح القصيد – شرح القصيدة الشاطبية في القراءات السبع**، لأبي العباس، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، (جدة، دار نور المكتبات، ط1، 1422هـ/2001م)، 43/1 وما بعدها.

وتجري مجراها[1]: قراءة أبي جعفر[2]، ويعقوب[3]، والخلف العاشر[4]، في: إكفار جاحدها، وجواز قراءتها في الصّلاة، وعدم جواز مسّ المحدث / والجنب وَمَنْ في حكمه، وَإفادة الحُكْمِ القطعيّ، ونحو ذلك[5]. 6/أ

. . . . . .

(1) أي: تجري مجرى القراءات السبع المتقدمة، هذه القراءات الثلاث التالية، فحكم هذه الثلاث حكم السبع في إكفار جاحدها، ونحو ذلك.

(2) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني (ت 130هـ)[1].

(3) هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، أبو محمد (ت 205هـ)[2].

(4) هو خلف بن هشام البزار البغدادي، أبو محمد (ت 229هـ)[3].

(5) وعلى هذا، فهذه القراءات العشر –السبع والثلاث المتممة– متواترة[4]، وقد أجمع العلماء على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على هذه القراءات العشر[5]، وهي من القرآن لها من الأحكام ما للقرآن، وقد اتفق العلماء على القراءة بها في الصلاة وخارجها[6].

وذكر مكي بن أبي طالب كفر من جحد شيئًا مما قطع بصحته من القراءات، وتوفرت فيه شروط قبول القراءة[7].

---

(1) انظر: الذهبي؛ شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله (ت 748هـ): **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، تحقيق: بشار عواد معروف وغيره، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1404هـ)، 72/1، وابن الجزري؛ شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد، أبو الخير (ت 833هـ): **غاية النهاية في طبقات القراء**، تحقيق: ج. برجستراسر، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2006م)، 333/2.

(2) انظر: الذهبي:: **معرفة القراء الكبار**، 157/1، وابن الجزري: **غاية النهاية في طبقات القراء**، 336/2.

(3) انظر: الذهبي:: **معرفة القراء الكبار**، 208/1، وابن الجزري: **غاية النهاية في طبقات القراء**، 246/1.

(4) انظر: ابن الجزري؛ شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد، أبا الخير (ت 833هـ): **تحبير التيسير في القراءات العشر**، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة (عمان، دار الفرقان، ط1، 1421هـ/2000م)، ص 72.

(5) انظر: ابن الجزري: **منجد المقرئين**، ص 18، والدمياطي؛ شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عبد الغني (ت 1117هـ): **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ/1998م)، ص 8.

(6) انظر: ابن تيمية: **مجموع الفتاوى**، 393/13، والزركشي: **البرهان**، 332/1.

(7) انظر: ابن أبي طالب؛ مكي بن حموش بن محمد القيسي، أبا محمد (ت 437هـ): **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (دار نهضة مصر للطباعة والنشر)، ص 51.

وغيرها شاذ[1] لَيْس كذلك؛ لتخلف شرط القراءة(أ) عنه؛ وَهُوَ النَّقلُ بالتّواتر، وَالموافقة (لمُصْحف مِنْ مَصَاحف)(ب) عثمان رَضِيَ الله عَنْه، وَكَلاَمِ العَرب المعتنى به[2].

(قُلْتُ: وَالتحقيق كَما في نشر ابن الجزَري[3]، رَحمه الله تعالى، . . . . . .

(أ) في ش: (القرآن).

(ب) ما بين القوسين في ش و ت: (لمصاحف).

(1) يقصد المؤلف بالشاذ هنا هو ما لم تتوفر فيه شروط القراءة، وهي: التواتر، والموافقة للرسم، ولغة العرب.

(2) استقى المؤلف تقسيم القراءة إلى متواترة وشاذة وشروط قبول القراءة من ابن جزي مع تغيير في الصياغة، وخالفه في اختيار قراءة خلف بن هشام دون ابن محيصن محمد بن عبد الرحمن (ت 132هـ)[1]، ثم استدرك مخالفًا لابن جزي في اشتراط التواتر في قبول القراءة، كما سيأتي.

(3) النشر في القراءات العشر لأبي الخير ابن الجزري، جمع فيه مؤلفه من الروايات ما لا يتطرق إليه شك ولا طعن، ولم يصنف مثله[2]، تحدث فيه عن نشأة القراءات، وعن مروياته؛ وهي الكتب التي قرأها على أصحابها فأجازوه بها، وذكر أسانيده التي اختارها، ثم تحدث عن القراءات، وبدأ ذلك بالتجويد ومخارج الحروف، ثم تحدث عن الاستعاذة والبسملة، ثم عن الأصول والفرش[3].

وابن الجزري (ت 833هـ): هو شمس الدين، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الحافظ، ولد ونشأ في دمشق، وبرز في القراءات، وكان إمامًا فيها لا نظير له في عصره في الدنيا، من كتبه (النشر في القراءات العشر)، و(غاية النهاية في طبقات القراء)، و(منجد المقرئين)، ومنظومة (طيبة النشر في القراءات العشر)، و(المقدمة الجزرية في

(1) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 11/1.

(2) ذكر ذلك السيوطي. انظر: السيوطي؛ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، أبا الفضل (ت 911هـ): **طبقات الحفاظ**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ)، ترجمة 1183، ص 549.

(3) انظر: حاجي خليفة: **كشف الظنون**، 1952/2، والضباع؛ علي محمد (ت 1380هـ): مقدمة تحقيق كتاب **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري، (القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى)، 1/ب.

عدم اشتراط التواتر، بل صِحَّة السَّنَد؛ إذ لو كَانَ التّواتر شرطًا، لكان ذكر الشرطين الآخرين لَغْوًا؛ لأَنّ إِفَادة التّواتر اليقين مشهُورٌ مُسَلّم، لم يُسْمع فيه مُنازع مِنَ السَّلَف والخلف[1])[أ].

قال في طيّبة النّشر[2]:

(أ) ما بين القوسين ساقط من ش و ت.

التجويد)، وغيرها[1].

(1) اختلف العلماء في اشتراط التواتر في قبول القراءة أم الاكتفاء بصحة السند[2]، وذهب إلى الاكتفاء بصحة السند دون التواتر ابن الجزري[3] كما ذكر المؤلف، وهو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الداني[4] ومكي بن أبي طالب[5]، والمهدوي، وأبو شامة[6].

(2) منظومة لأبي الخير ابن الجزري (ت 833هـ)، أَلفِيَّة في القراءات، أصل هذه المنظومة كتاب (النشر في القراءات العشر)[7]، جمع فيها أصول هذا الفن وقواعده، وذكر فيها النكت والفرائد، أوجز فيها ولم يطنب، لها شروح وتحريرات كثيرة[8].

---

(1) انظر: ابن حجر؛ شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبا الفضل (ت 852هـ): **إنباء الغُمر بأبناء العمر في التاريخ**، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1406هـ/1986م)، 245/8، والسيوطي: **طبقات الحفاظ**، ترجمة 1183، ص 549، والزركلي: **الأعلام**، 45/7.

(2) انظر: ابن الجزري؛ شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد، أبا الخير (ت 833هـ): **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع (ت 1380هـ)، (القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى)، 9/1-13، والزرقاني: **مناهل العرفان**، 289/1-297.

(3) انظر: ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، 9/1 و 13.

(4) انظر: الداني؛ عثمان بن سعيد، أبا عمرو (ت 444هـ): **جامع البيان في القراءات السبع**، (الإمارات، جامعة الشارقة، ط1، 1428 هـ/2007 م)، 860/2.

(5) ابن أبي طالب: **الإبانة عن معاني القراءات**، ص 51.

(6) انظر: أبا شامة؛ عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي (ت 665هـ): **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، (مصر، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي)، 5/1.

(7) سبق التعريف به. انظر: ص 173.

(8) انظر: السخاوي؛ شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن، أبا الخير (ت 902هـ): **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1412هـ/1992م)، 255/9، وحاجي خليفة: **كشف الظنون**، 1118/2، والزعبي؛ محمد تميم: مقدمة تحقيق **طيبة النشر في القراءات العشر** لابن الجزري، (المدينة النبوية، دار الهدى)، ص 6.

وَمـنهُمْ (عـشر شـمُوس)[أ] ظهـرا ضـياؤهم وَفـي الأنـام انتـشرا[1]

ثـم هـي تَرْجـعُ: إمَّـا إلـى أَصْـل مُطّـرد[ب]، (فَعَدمـه لا)[ج] يغيّـر المعنـى؛ كالمـدّ[2]، وتحقيـق الهمزة[3] . . . . . .

(أ) ما بين القوسين في ت: (شموس عشر).

(ب) في ش: (مطّردا).

(ج) ما بين القوسين في ش: (فلا).

(1) هذا البيت لابن الجزري في طيبة النشر[1]، والمعنى: ومن الأئمة الذين حازوا قصب السبق في إتقان القرآن وتحقيقه، عشرة –هم أصحاب القراءات– صاروا كنور الشمس، فشاع فضلهم وعلمهم، وعم مشارق الأرض ومغاربها، يعرف فضلهم العامي والعالم، كما يعرف فضل الشمس المبصر والكفيف[2].

وذكر ابن الجزري قبل هذا البيت شروط قبول القراءة، فقال:

فكـلُّ مـا وافـقَ وَجْـهَ نَحْـوِ وكـانَ للرَّسـمِ احتمـالاً يَحـوي

وَصَـحَّ إسـنادًا هـو القـرآنُ فهـذهِ الثلاثـةُ الأركـانُ

(2) المد: هو عبارة عن زيادة مَطٍّ في حرف المد على المد الطبيعي؛ وهو الذي لا يقوم ذات حرف المد دونه[3].

(3) تحقيق الهمزة: هو الإتيان بالهمزة على صورتها كاملة الصفة من مخرجها[4].

(1) ابن الجزري؛ شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد، أبو الخير (ت 833هـ): **طيبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: محمد تميم الزعبي، (المدينة النبوية، دار الهدى)، ص 32.

(2) انظر: النويري؛ محمد بن محمد بن محمد، أبا القاسم (ت 857هـ): **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: د. مجدي محمد سرور باسلوم، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2003م)، 175/1.

(3) انظر: ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، 313/1، والدمياطي: **إتحاف فضلاء البشر**، ص 53

(4) انظر: الحموي؛ أحمد بن عمر بن محمد، أبا العباس (ت 791هـ): **القواعد والإشارات في أصول القراءات**، تحقيق: د. عبد الكريم محمد الحسن بكار، (دمشق، دار القلم، ط1، 1406هـ)، ص 49.

وتسهيلها[أ](1)، والإدْغامِ(2)، وَالإظهار(3)، وَالإمَالة(4)، وَالترقيق(5)، وَالتفخيم(6)[ب]، وَإثبات الياء وإسكانها[ج]، وإمّا لا ترجع[د] إليه(7)؛ وهُوَ المذكور في فرش . . . . . .

(أ) في ش و ت: (وتخفيفها).

(ب) في ش و ت زيادة: (والوقف).

(ج) في ش: (وتسكينها وفتحها)، وفي ت زيادة على ما في ع: (وحذفها وفتحها).

(د) في ش و ت: (يرجع).

(1) تسهيل الهمزة: يقابل تحقيق الهمزة، وهو صرفها عن حدها نطقًا، إما بحذفها، أو بإيجاد حرف بين الهمزة وحرف المد، أو بإبدالها بحرف مد بحسب ما قبلها[1].

(2) الإدغام: هو اللفظ بحرفين حرفًا كالثاني مشددًا، وينقسم إلى كبير وصغير[2].

(3) الإظهار: يقابل الإدغام، وهو النطق بالحرفين بعد صيرورتهما جسمًا واحدًا كل منهما على كمال زنته، وتمام بُنْيَتِه[3].

(4) الإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وتنقسم إلى قسمين: شديدة ومتوسطة[4].

(5) الترقيق: وهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله[5].

(6) التفخيم ويقال له التغليظ: يقابل الترقيق، وهو عبارة عن ربو الحرف وتسمينه[6].

(7) أي: لا ترجع القراءة إلى الأصل المطرد.

(1) انظر: الحموي: **القواعد والإشارات**، ص 45.

(2) انظر: ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، 274/1.

(3) انظر: الحموي: **القواعد والإشارات**، ص 46.

(4) انظر: ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، 30/2.

(5) انظر: الحموي: **القواعد والإشارات**، ص 50، وابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، 90/2.

(6) انظر: الحموي: **القواعد والإشارات**، ص 51، وابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، 90/2.

الحُروف[1]، فَهِيَ قد يغيّر[2](أ)، وقد لا يغيّر(ب)[3].

(أ) في ش و ت: (تغير).

(ب) ساقطة في ش و ت.

(1) فرش الحروف: ذكر كيفية قراءة كل كلمة قرآنية مختلف فيها بين القراء، لا تندرج في الأصول، مع عزو كل قراءة إلى صاحبها، وسميت كذلك لانتشارها؛ فكأنها انفرشت وتفرقت في السور، وسماها بعضهم بالفروع، وذلك في مقابلة الأصول، ففي الأصول ينسحب حكم الواحد منها على الجميع[1].

(2) يغير بالياء، والمعنى: فهي (أي: القراءة) قد يغير الأصل غير المطرد –المذكور في فرش الحروف– فيها المعنى، وقد لا يغير المعنى.

وحاصل ما سبق أن ما يرجع من القراءة إلى أصل مطرد فهر لا يغير المعنى، وأما ما يرجع منها إلى فرش الحروف فقد يغير المعنى وقد لا يغير المعنى.

(3) اعتمد المؤلف في ما يرجع إليه اختلاف القراءات على ابن جزي، ونحا نحوه في تقسيمه إلى مطرد وغير مطرد، ورتب أنواع المطرد كترتيب ابن جزي مع الاختصار، وترك منها: الوقف، ومراعاة الخط في الوقف[2].

(1) انظر: أبا شامة: **إبراز المعاني من حرز الأماني**، 319/1، والضباع؛ علي محمد (ت 1380هـ): **الإضاءة في بيان أصول القراءة**، (القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 1420هـ/1999م)، ص 10.

(2) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 12/1.

[8.] فَصْلٌ

[في فصاحة القرآن وبلاغته وبيانه]

فصَاحته: كونه لفظًا عَربيًّا مُسْتَعْملاً مؤدّى[أ] المعنى بوَجْه لا تَعْقيد فيه، (مَع سَلامَته)[ب] عن[ج] الحشو[1].

(وبلاغته: وُرُودهُ مطابقًا لمقتضى)[د] الحال بحَيْث يهزّ النّفُوسَ إلى المراد مِنْهُ[2].

(أ) في ت: (مؤدي).

(ب) ما بين القوسين في ش: (سالمًا).

(ج) في ت: (من).

(د) ما بين القوسين في ش: (واردًا على مقتضى)، وهو في ت: (وورود على مقتضى).

---

(1) استقى المؤلف هذا التعريف بعبارة جميلة بليغة من شروط الفصاحة التي ذكرها ابن جزي في التسهيل[1]، والفصاحة توصف بها الكلمة إذا خلت من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس، ويوصف بها الكلام إذا خلا من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد، مع فصاحتها، وهي في المتكلم ملكة يُقْتَدَرُ بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح[2].

(2) استقى المؤلف تعريف البلاغة من ابن جزي أيضًا[3]، وانظر في تعريف البلاغة: الخطيب القزويني[4].

ويظهر أن المؤلف اختار التفريق بين الفصاحة والبلاغة، والمسألة فيها خلاف بين العلماء: هل الفصاحة والبلاغة شيء واحد أم بينها فرق واختلاف[5]

---

(1) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 12/1.

(2) انظر: الخطيب القزويني؛ جلال الدين، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبا المعالي (ت 739هـ): **التلخيص في علوم البلاغة**، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، (دار الفكر العربي، ط2، 1932م)، 24-32.

(3) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 12/1.

(4) انظر: الخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 13.

(5) انظر: العسكري: **الصناعتين**، ص 7، والخفاجي؛ عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي، أبا محمد (ت 466هـ): **سر الفصاحة**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ/1982م)، ص 59، والجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص 52، والحموي؛ أبا بكر بن علي بن عبد الله الازراري (ت 837هـ): **خزانة الأدب وغاية الأرب**، تحقيق: عصام شقيو، (بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1987م)، 414/2.

وفيه أداءُ المقصُود بطُرق مختلفة في وُضُوحِ الدَّلالَةِ وَخَفائها[1]، وَلا يتأتّى إلاّ باحْتِوائِهِ / عَلَى 6/ب
أنواع المجاز[2]، والكناية[3]، والتَشْبيه[4](أ) ، وما يتعلّق بها، وقد أتى بأنفسها لفظًا ومعنى.

(أ) ما بين القوسين في ش و ت زيادة: (والتعريض[1]).

---

(1) وهو ما يسمى بعلم البيان[2].

(2) سبق تعريفه. انظر: قسم التحقيق، الفصل الخامس، ص 159.

ومثالـه: قولـه تعـالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[3]، أي: أنـاملهم، ففيـه مجاز مرسل علاقته كلية، فقد أطلق الكل وأراد به الجزء[4].

(3) الكناية: كل لفظ دل على معنى غير الموضوع له، بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز، مع جواز حمله على الحقيقة؛ لعدم وجود قرينة مانعة من ذلك، ومثاله قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[5]؛ فإنه إن حمل على الجماع كان كناية؛ لأنه ستر الجماع بلفظ اللمس الذي حقيقته مصافحة الجسد الجسد[6].

(4) التشبيه: هو وصف الشيء بمشاركته المشبه به في أمر بأداة التشبيه، ومثاله قول الله عز وجل: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾[7]، فشبه المراكب بالجبال من جهة عظمها[8].

---

(1) التعريض: هو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم، لا بالوضع الحقيقي، ولا المجازي. ومثاله قوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: 63]، ضرب إبراهيم عليه السلام مثلاً، غضب كبير الأصنام أن تعبد معه الأصنام الصغار، فكسرها، وغرض إبراهيم عليه السلام، أنه لا يجوز أن يعبد مع الله تعالى من هو دونه، فإنهم من مخلوقاته، فجعل إحالة القول إلى كبير الأصنام مثالاً لما أراد. انظر: ابن الأثير: **المثل السائر**، 186/2.

(2) انظر: السكاكي: **مفتاح العلوم**، ص 70، وابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 550، والجرجاني: **التعريفات**، ص 200، والحموي: **خزانة الأدب وغاية الأرب**، 23/1، والسيوطي؛ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، أبا الفضل (ت 911هـ): **إتمام الدراية لقراء النقاية**، تحقيق: الشيخ إبراهيم العجوز، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/1985م)، ص 130.

(3) البقرة: 19.

(4) انظر: الخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 256.

(5) المائدة: 6.

(6) انظر: ابن الأثير: **المثل السائر**، 182/2.

(7) الرحمن: 24.

(8) انظر: العسكري: **الصناعتين**، ص 239، والسكاكي: **مفتاح العلوم**، ص 148.

وَفيه التَّحْسين بَعْد رعاية ما يؤدّى بِهَا[أ] المعنى الأَصْلي[1]، عَلَى ما مَرَّ، وهو كثير[ب]، وأشهره[ج]:

[1.] الالتفات: وَهُو خرُوجٌ من أُسْلوب إلى آخر؛ كَانْتِقَاله مِنَ التَّكَلّم إلى الخِطَابِ أو الغيبة[2]، وَالصُّوَر سِتّ[3].

(أ) في ش و ت: (به).

(ب) في ش و ت: (كثير فيه).

(ج) في ت: (وأشهر في).

---

(1) وهو علم البديع، وهذا التحسين إنما يكون بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ووضوح الدلالة[1].

(2) ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾[2]، والأصل: (لنغفر لك) فانتقل من التكلم إلى الغيبة، تعليقًا لهذه المغفرة التامة باسمه المتضمن لسائر أسمائه الحسنى[3].

(3) هذا التقسيم باعتبار انقسام الالتفات من حيث ضمائر الخطاب، وهي: الالتفات من المتكلم إلى الخطاب أو إلى الغائب، ومن الغائب إلى المتكلم أو إلى المخاطب، ومن المخاطب إلى الغائب أو إلى المتكلم، وقد نفى السيوطي وجود الالتفات من الخطاب إلى التكلّم في القرآن[4].

---

(1) انظر: الخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 16، وابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص 551، والجرجاني: **التعريفات**، ص 200، والحموي: **خزانة الأدب وغاية الأرب**، 23/1، والسيوطي: **إتمام الدراية لقراء النقاية**، ص 137.

(2) الفتح: 1-2.

(3) انظر في تعريف الالتفات ومثاله: الخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 72، وابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبا عبد الله (ت 751هـ): **الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان**، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، (مصر، مطبعة السعادة، ط1، 1327هـ).ص 98، والزركشي: **البرهان**، 314/3.

(4) انظر: السيوطي: **الإتقان**، 230/3.

[2.] التّجريد: ذكر شيء بَعْد اندراجه (لِغَرض صَحيح؛ كتعظيم وَضدّه)(أ)[1]، أو انتزاع من أَمْر ذي صِفَة آخر مثله(ب)[2].

[3.] الاعتراض: إدراج كلام بَيْن مُتَلاَزِمَيْن؛ لغرض التأكيد، وَنَحْوه[3].

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (لنحو تعظيم أو تحقير).

(ب) في ش و ت زيادة: (مبالغة).

---

(1) المعنى الأول للتجريد أخذه المؤلف من ابن جزي، ولم أقف عليه عند غيره، فالتجريد عند ابن جزي: هو ذكر شيء بعد اندراجه في لفظ عام متقدم، والقصد منه: تعظيم المجرد ذكره أو تحقيره أو رفع الاحتمال، وهو على هذا أشبه بذكر الخاص بعد العام، نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾[1]، فذكر جبريل وميكائيل بعد اندراجهما في لفظ عام؛ وهو الملائكة، وخصهما بالذكر لتعظيمهما[2].

(2) والتجريد هنا بالمعنى الآخر؛ وهو أن يُنْتَزَعَ من أمرٍ مُتَّصَفٍ بصفة أَمْرٌ آخرُ مثلُه في تلك الصفة؛ مبالغةً في كمالها فيه، ومنه خطاب الغير وإرادة المتكلم نفسه، فيثبت لنفسه ما لا يليق التصريح في ثبوته لنفسه. ومثال التجريد قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾[3]، فليس المعنى أن الجنة فيها دار خلد وغير دار خلد، بل هي نفسها دار الخلد؛ فكأنه جرد من الدار دارًا[4].

(3) بحيث لو أسقط المدرج لبقي الكلام على حاله. ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾[5]، وتقديره: (ويجعلون لله البنات ولهم ما يشتهون) فاعترض بين المفعولين بـ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾، وهو مصدر يدل على التنزيه؛ فكأنه قال: ويجعلون لله البنات، وهو منزه عن ذلك، ولهم ما يشتهون[6].

---

(1) البقرة: 98.

(2) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، ص 13، والطيار: **شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل**، ص 266.

(3) فصلت: 28.

(4) انظر: الخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 338، وابن قيم الجوزية: **الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان**، ص 167، والسيوطي: **الإتقان**، 242/3.

(5) النحل: 57

(6) انظر: ابن الأثير: **المثل السائر**، 172/2، وابن قيم الجوزية: **الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان**، ص 94.

[4.] المشاكلة: ذكر الشيء بلَفْظ غَيْره؛ لمقارنته إيّاه[1].

[5.] الردّ: اتِّحادُ أوّل الكَلاَم بآخره(أ)[2].

[6.] التّتميم: زِيادَةُ ما يوضح أو يُؤَكِّد(ب)[3].

[7.] التّكرار: إيقاع مُظهر مَوْضع مُضمر؛ لنحو التّهويل، والمَدْح وضدّه[4].

(أ) في ش و ت: (مع آخره).

(ب) في ش: (يؤكّده).

---

(1) ومثاله قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾[1]، فالجزاء عن السيئة ليس بسيئة، والأصل: وجزاء سيئة عقوبة مثلها[2].

(2) ويسمى بالتصدير، وبرد العجز على الصدر، وهو في الشعر وفي النثر، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ﴾[3][4].

(3) ومثاله قول الله تعالى: ﴿مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗ﴾[5]، فقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ تتميم في غاية البلاغة التي بذكرها تم معنى الكلام، ولو حذفت لنقص معناه واختل من حسن البيان[6].

(4) ذكر هذا التعريف للتكرار ابن جزي في تفسيره[7]، لكن إيقاع المظهر موضع المضمر يختلف عن التكرار.

---

(1) الشورى: 40.

(2) انظر في تعريف المشاكلة ومثالها: السكاكي: **مفتاح العلوم**، ص 184، والحموي: **خزانة الأدب وغاية الأرب**، 252/2.

(3) الأحزاب: 37.

(4) انظر في تعريف الرد ومثاله: النويري؛ شهاب الدين، أحمد بن عبد الوهاب القرشي (ت 733هـ): **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2004م)، 91/7، والحموي: **خزانة الأدب وغاية الأرب**، 255/1.

(5) النحل: 97.

(6) انظر في تعريف التتميم ومثاله: العسكري: **الصناعتين**، ص 389، وابن أبي الأصبع؛ عبد العظيم بن الواحد بن ظافر، (ت 654هـ): **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، تحقيق: د. حفني محمد شرف (الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي)، ص 127.

(7) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 13/1.

[8.] التّهكم(أ): خروج عن المقتضى؛ اسْتِهزاء[1].

(أ) في ت: (الهكم).

وقد تحدث العلماء عن وضع المظهر موضع المضمر، ومثاله قوله تعالى: ﴿صٓ ۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ ۝٢ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ ۝٣ وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ﴾[1]، والقياس أن يقال: (وقالوا هذا ساحر كذاب) عطفًا على ﴿وَعَجِبُوٓاْ﴾، وإنما أتى باسم (الكافرين) مظهرًا للإشعار بتعظيم ما اجترءوا عليه من القول في أمر النبي صلى الله عليه وسلم، أو لأهمية هذا القول عندهم، ولرسوخه في نفوسهم[2].

وأما التكرار: فهو أن يكرر المتكلم اللفظة الواحدة، باللفظ والمعنى؛ لتأكيد الوصف أو المدح أو الذم أو التهويل أو الوعيد أو الإنكار أو التوبيخ أو الاستبعاد أو لغرض من الأغراض، ومثاله في التهويل والوعيد قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾[3][4].

وقد يشترك وضع المظهر موضع المضمر مع التكرار، إذا وقعت اللفظة المكررة موضع المضمر، كما في المثال السابق، والقياس فيها: (الحاقة، ما هي؟)، فوضع الظاهر موضع المضمر تفخيمًا لشأنها وتعظيمًا لهولها[5].

(1) التهكم: الخطاب بلفظ البشارة في موضع الإنذار، والوعد في مكان الوعيد، والمدح في معرض السخرية والاستهزاء، والعذر في موضع اللوم، ونحو ذلك، ومثاله في الاستهزاء بلفظ المدح، قوله تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾[6][7].

(1) ص: 1-4.

(2) ذكره الخطيب القزويني فيما سماه بالخروج على مقتضى الظاهر. انظر: الخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 71. وانظر فيه كذلك: ابن الأثير: **المثل السائر**، 22/2، والزركشي: **البرهان**، 482/2.

(3) الحاقة: 1-2.

(4) انظر: ابن أبي الأصبع: **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر**، ص 375، والحموي: **خزانة الأدب وغاية الأرب**، 361/1.

(5) انظر: الزمخشري: **الكشاف**، 602/4.

(6) الدخان: 49.

(7) انظر: ابن أبي الأصبع: **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر**، ص 568، وابن معصوم؛ علي بن أحمد بن محمد الحسني الحسيني (ت 1119هـ): **أنوار الربيع في أنواع البديع**، تحقيق: شاكر هادي شاكر، (كربلاء، مكتبة العرفان، ط1، 1388هـ/1968م)، 185/2.

[9.] اللّفّ وَالنشر: معروف بقسميه(أ)[1].

[10.] الجَمْع: ذِكْر شيئين في خبر واحد، أَوْ(ب) وَصْف كَذلك[2].

[11.] المُبَالغة: إمّا في الأخبار أو الأَوْصاف، فإن كانت ممكنًا عقلاً وعادة فتبليغ، وإن عقلاً فقط فإغراق(ج)، وإلاّ فغلوّ مَرْدود، إلاّ إذا ذكرت بما يقربه، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾[3][4]، . . . . . .

(أ) في ت: (بقسيميه).

(ب) في ت: (و).

(ج) في ت: (فإغراب).

(1) اللف والنشر ويسمى بالطي والنشر: وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين؛ ثقة بأن السامع يرده إليه. والنشر على جهة التفصيل ضربان: إما على ترتيب اللف، وهذا هو الأكثر والأشهر، وقسم على العكس؛ وهو الذي لا يشترط فيه الترتيب. وأما ما كان على جهة الإجمال فهو قسم واحد لا يتبين فيه ترتيب ولا يمكن عكسه. ومثاله في المفصل المرتب قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾[1]، فالسكون راجع إلى الليل والابتغاء راجع إلى النهار[2].

(2) يكون الجمع كذلك بين أكثر من شيئين، ومثال الجمع قوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[3]، فجمع سبحانه وتعالى المال والبنون في الزينة[4].

(3) النور: 35.

(4) الذي قرب الغلو إلى الصحة؛ لفظة ﴿يَكَادُ﴾[5].

(1) القصص: 73.

(2) انظر: السكاكي: **مفتاح العلوم**، ص 185، والخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 332، والحموي: **خزانة الأدب وغاية الأرب**، 149/1، والسيوطي: **الإتقان**، 251/3.

(3) الكهف: 46.

(4) انظر: الخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 334، والحموي: **خزانة الأدب وغاية الأرب**، 266/2.

(5) انظر: الخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 341.

ولم يَرد مِنْه غيره[1].

[12.] لزُومُ ما لا يلزم: وهو مُوافقة رُؤوسُ الآي[أ][2].

[13.] التّرصيع: كون الألفاظ مستوية الوزن في آخر الكَلام أو متقاربة، وقد يكون في الأجزاء كلّها[3].

[14.] حُسْن الفواصل: كون أواخر الكلمات مُوافقة في حرف، كرويّ الشعر[4][5].

(أ) في ش: (الآيات).

---

(1) المبالغة: أن يدعي لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدًا مستحيلاً أو مستبعدًا؛ لئلا يظن أنه غير متناه في الشدة أو الضعف، والتقسيم على ما ذكر المؤلف[1].

(2) لزوم ما لا يلزم ويسمى الالتزام: وهو أن يلتزم في النثر أو الشعر حرفًا أو حرفين فصاعدًا قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة بشرط عدم الكلفة، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[2]، فالتزم الهاء قبل الراء[3].

(3) الترصيع: مقابلة كل لفظة من صدر البيت أو فقرة النثر بلفظة مستوية الأوزان متفقة الأعجاز أو متقاربتها، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾[4][5].

(4) روي الشعر: هو الحرف الأخير من القافية، وهو الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه، وجميع حروف المعجم تكون رويًا سوى حروف معدودة[6].

(5) الفاصلة: كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع، وهي على ضربين: ضرب يكون سجعًا، وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ

---

(1) انظر: الخطيب القزويني: **التلخيص في علوم البلاغة**، ص 370، والخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 340، وابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 14/1، وهذا التقسيم أخذه المؤلف من الخطيب القزويني.

(2) الضحى: 9-10.

(3) انظر: ابن الأثير: **المثل السائر**، 262/1، والخطيب القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص 367، والسيوطي: **الإتقان**، 279/3.

(4) الانفطار: 13-14.

(5) انظر: السكاكي: **مفتاح العلوم**، ص 187، والحموي: **خزانة الأدب وغاية الأرب**، 409/2.

(6) انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 354/10، الجرجاني: **التعريفات**، ص 151، والقلقشندي: **صبح الأعشى في كتابة الإنشا**، 302/2.

[15.] التجنيس: اتّفاق اللّفظ مَعَ اختلاف المَعْنى، وقد يكونُ في الحروف / وَالصّيغَة مَعًا، وَفي الحُرُوف فقَطْ، وفي أَكْثرها، وفي الخطّ فقط، وَهُوَ تَجْنيس تَصْحيف[1][2]. 7/أ

. . . . . .

﴿٢﴾ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴿٣﴾ وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ﴾[1]، وضرب لا يكون سجعًا، وهو ما تقاربت حروفه في المقاطع ولم تتماثل، ومثاله قوله تعالى: ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ﴿١﴾ بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾[2][3].

(1) ومثاله قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[4][5].

(2) ذكر المؤلف في هذا الفصل من علم البيان ثلاثة أنواع، وزاد على ابن جزي: التشبيه، ومن علم البديع ذكر خمسة عشر نوعًا، ذكرها ابن جزي كلها، ولكن المؤلف اختصر أحيانًا، وأضاف أحيانًا، وغير أحيانًا، وصاغها بأسلوب آخر أحيانًا، واستفاد المؤلف في ذلك من الخطيب القزويني كما في المبالغة وغيرها.

ولم يذكر المؤلف أربعة أصناف ذكرها ابن جزي، وهي: الطباق، والقلب، والتقسيم، والاستطراد[6].

وقد عقد الباقلاني فصلاً في ذكر البديع من الكلام، بين فيه بعضًا من أنواعه ومثل لها، وتعرض فيه لمسألة نفي إمكان استفادة إعجاز القرآن من أنواع البديع[7].

(1) الطور: 1-4.
(2) ق: 1-2.
(3) انظر: الخفاجي: **سر الفصاحة**، ص 172، والزركشي: **البرهان**، 53/1.
(4) الروم: 55.
(5) انظر في تعريف التجنيس وأقسامه: السكاكي: **مفتاح العلوم**، ص 186، والزركشي: **البرهان**، 450/3.
(6) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 12/1-14.
(7) انظر: الباقلاني: **إعجاز القرآن**، ص 66.

[9.] فَصْلٌ

[في إعجاز القرآن]

إعجازه[1] من حيث[2]:

. . . . . .

(1) تحدث العلماء عن إعجاز القرآن، وأفرده بالتصنيف كثير، منهم: الرماني (ت 386هـ) في (النكت في إعجاز القرآن)، والخطابي (ت 388هـ) في (بيان إعجاز القرآن)، والقاضي أبو بكر الباقلاني (ت 403هـ) في (إعجاز القرآن)، وغيرهم.

والمقصود بإعجاز القرآن: هو إثباتُ القرآنِ عجزَ الخلق عن الإتيان بما تحداهم به، والمراد منه لازم التعجيز؛ وهو إظهار أن هذا الكتاب حق، وأن الرسول الذي جاء به رسول صدق[1].

وأما المعجزة: فهي أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي، سالم عن المعارضة، يجريها الله سبحانه وتعالى على يد مدعي الرسالة، وتظهر صدق من ظهرت على يديه[2].

(2) وجوه إعجاز القرآن كثيرة، ورجح السيوطي أنه لا حد لها، فقال: "وأنهى بعضهم وجوه إعجازه إلى ثمانين، والصواب أنه لا نهاية لوجوه إعجازه"[3].

وقد اختلف العلماء في الوجه الذي وقع به التحدي، والراجح أن التحدي إنما وقع بنظمه، وصحة معانيه، وتوالي فصاحة ألفاظه[4].

---

(1) انظر: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 238/2.

(2) انظر: ابن حمدان؛ أحمد بن حمدان بن شبيب النمري الحراني (ت 695هـ): **نهاية المبتدئين في أصول الدين**، تحقيق: د. ناثر بن سعود بن عبد الله السلامة، (الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1425هـ/2004م)، ص 59، والتفتازاني: **شرح المقاصد في علم الكلام**، 176/2، والمواهبي؛ عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر الحنبلي (ت 1071هـ): **العين والأثر في عقائد أهل الأثر**، تحقيق: عصام رواس قلعجي، (لبنان، دار المأمون للتراث، ط1، 1407هـ/1987م)، ص 47، والسيوطي: **الإتقان**، 311/4.

(3) السيوطي؛ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، أبو الفضل (ت 911هـ): **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ/1988م)، 5/1.

(4) انظر: الخطابي؛ حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان (ت 388هـ): **بيان إعجاز القرآن** (ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، و د. محمد زغلول سلام، (مصر، دار المعارف، ط3)، ص 22-28، وابن عطية: **المحرر الوجيز**، 52/1، والزركشي: **البرهان**، 93/2، والسيوطي: **الإتقان**، 314/4، وعباس: **إعجاز القرآن الكريم**، ص 28 و 32، والخالدي؛ د. محسن سميح: **بحث التحدي بالقرآن**، (غزة، جامعة الأقصى، المؤتمر العلمي الثالث: الاعجاز في القرآن الكريم، 1421هـ/2000م)، 348/1.

بلاغته الفائقة، ونظمه البديع مِنْ مقاطع الآيات[أ] وفواصل الكلمات[ب] الّتي[ج] ما شوهِدَتْ قبل ولا بعد.

واستعجاز البلغاء المعلّقين سيوف البلاغة والبراعة عَلى كَواهل نَظْمِهِمْ ونثرهم في إتيان مثل أقصر سوره[د] عند نزوله وبعده، وتخرّسهم[1] مهطعين[2] مقنعي رؤوسِهِمْ[3] من استيلاء دهشة إعجازه.

وإخباره عَنْ أحوال القرون الماضية والغيوب المستقبلة (على ما هما عَلَيْهِ في نفس الأمر)[هـ][4].

(أ) في ت: (الآية).

(ب) في ت: (الكلمة).

(ج) في ش: (حيث)، وساقطة في ت.

(د) في ش و ت: (سورها).

(هـ) ما بين القوسين في ش و ت: (الواقعتين على حسب ما نطق به).

---

(1) تخرسهم: أي ذَهَاب الكلام عنهم عِيًّا أو خِلقة[1].

(2) مهطعين: مصوبين أبصارهم في ذلٍّ وخشوع[2].

(3) مقنعي رؤوسهم: رافعين رؤوسهم ينظرون في ذلٍّ[3].

(4) قال بالإعجاز الغيبي الرماني[4] والباقلاني[5] وغيرهما، ورد الخطابي ذلك؛ فذكر أن الإعجاز الغيبي ليس بالأمر العام الموجود في كل سورة من سور القرآن، وقد جعل سبحانه في صفة كل سورة أن تكون معجزة بنفسها، لا يقدر أحد من الخلق أن يأتي بمثلها، مع تأكيده على

---

(1) انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 73/5.

(2) الراغب الأصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**، 543/1، وابن منظور: **لسان العرب**، 372/8.

(3) انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 172/1.

(4) انظر: الرماني؛ علي بن عيسى، أبا الحسن (ت 384هـ): **النكت في إعجاز القرآن** (ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، و د. محمد زغلول سلام، (مصر، دار المعارف، ط3)، ص 110.

(5) انظر: الباقلاني: **إعجاز القرآن**، ص 48.

وتعريف الله سُبْحانه[أ] وَصفاته (اللاّئقة به)[ب]، وما يستحيل عليه[ج]، وما يجوز، مع البراهين القاطعة والحجج السّاطعة[1].

وتَبْيين الأحكَام المفضية إلى صَلاَح النشأتين[2].

وإرشاده إلى مكَارم الأخلاق ومحاسنها[د]، بما لا مزيد عَليهما[هـ][3].

(أ) في ش زيادة: (وتعالى)، وهي في ت: (تعالى).

(ب) ما بين القوسين في ش و ت: (على الوجه اللائق بهما في نفس الأمر).

(ج) في ش و ت: (عليهما).

(د) في ع: (وَمَحاسنهما[1])، والمثبت من ش و ت، وهو الأولى.

(هـ) في ت: (عليه).

أنه لا يُشَكُّ في أن هذا وما أشبهه نوع من أنواع إعجازه[2].

(1) ذكر الخطابي من أصح المعاني التي تضمنها القرآن في أحسن نظم وأفصح لفظ وصار بها معجزًا؛ توحيد الله عزت قدرته، وتنزيهه سبحانه وتعالى في صفاته[3].

(2) ذكر هذا المعنى الخطابي[4]، والمقصود بالنشأتين: نشأة الحياة الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾[5].

(3) انظر في ذلك: الخطابي[6].

---

(1) التثنية باعتبار عود الضمير على الأحكام والأخلاق، أو باعتبار عود الضمير على الإرشاد والمكارم.

(2) انظر: الخطابي: **بيان إعجاز القرآن**، ص 23.

(3) انظر: الخطابي: **بيان إعجاز القرآن**، ص 27، وانظر: ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم الحراني، أبا العباس (ت 728هـ): **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، تحقيق: علي سيد صبح المدني، (مصر، مطبعة المدني)، 428/5.

(4) انظر: الخطابي: **بيان إعجاز القرآن**، ص 27، وانظر في هذا المعنى: الزرقاني: **مناهل العرفان**، 253/2.

(5) الواقعة: 60-62.

(6) انظر: الخطابي: **بيان إعجاز القرآن**، ص 27، وانظر : الزرقاني: **مناهل العرفان**، 254/2.

وضبط أحوال المكلّفين(أ) بالاقتصاد[1]، وربطها بما هو عين الرشاد.

وَعِصْمَته[2] عن(ب) الزيادة والنقصان، والتبدل بطول الزمان[3].

وعدم ملل قارئة (بكثرة الترداد وتضاعف الأمداد[4])(ج)[5][6].

(أ) في ش و ت: (المكلف).

(ب) في ت: (من).

(ج) ما بين القوسين في ش: (بالامتداد، وسامعه بكثرة الترداد)، وهو في ت: (وسامعه بكثرة الترداد).

---

(1) الاقتصاد: الاستقامة والتوسط والاعتدال[1].

(2) وعصمته: أي: عصمة القرآن.

(3) قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2]، فكان كذلك، "ولم يقدر أحد على إطفاء شيء من نوره، ولا تغيير كلمة من كلامه، ولا تشكيك المسلمين في حرف من حروفه، ولله الحمد"[3].

(4) تضاعف الأمداد: أي الإكثار منه، والأمداد: هي كل شيء دخل فيه مثله[4].

(5) قال القاضي عياض في وجوه إعجاز القرآن: "منها أن قارئه لا يمله، وسامعه لا يمجه، بل الإكباب على تلاوته يزيد حلاوة، وترديده يوجب له محبة، لا يزال غضًا طريًا، وغيره من الكلام -ولو بلغ في الحسن والبلاغة مبلغه- يُمَلُّ مع الترديد، ويعادى إذا أعيد"[5].

(6) ذكر المؤلف في هذا الفصل أوجهًا لإعجاز القرآن، وزاد فيها على ابن جزي وجهًا واحدًا؛ وهو: ضبط أحوال المكلفين بالاقتصاد وربطها بما هو عين الرشاد، مع الاختلاف عن ابن جزي بالاختصار أو الإضافة أو تغيير الصياغة، ولم يذكر المؤلف وجهًا واحدًا ذكره ابن

---

(1) انظر: الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، ص 404.

(2) الحجر: 9.

(3) عياض؛ القاضي، ابن موسى بن عياض، أبو الفضل (ت 544هـ): **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، (دون معلومات نشر)، 204/1 بتصرف.

(4) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 396/3.

(5) عياض: **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، 210/1..

قلت[1]:

وترقرق[2] الأضواء القيوميّة[3] في رقيع[أ][4] السّر حين طلوع شموس مَعَانيه البازخة[5]، سيّما لدى السّكر[6] من جرعة مدام لا يأتيه الباطل مِنْ بَيْن يدَيْه ولا من خلفه[7].

(أ) في ت: (رفيع).

جزي، وهو: تيسير القرآن للحفظ[1].

(1) لما ذكر المؤلف أوجه إعجاز القرآن الظاهرة، أتبع ذلك بأوجه الإعجاز عند أهل الطريقة، وتتدرج هذه الوجوه بحسب مدارك العقول لها، وبحسب منازل الناظرين فيها ومراتبهم وأحوالهم.

(2) الترقرق: الجريان السهل، وترَقْرق الشيءُ: تلألأ[2].

(3) القيومية: نسبة إلى القيوم؛ وهي صيغة مبالغة للقائم؛ وهو الدائم القيام بذاته، والأضواء القيومية: ما يفيض عليها من المبدأ الأول[3]؛ وهو الله[4].

(4) الرُّقْعة: واحدة الرِّقاع التي تكتب، والرَّقِيعُ: اسم للسماء الدُّنيا[5].

(5) البازخة: أي: الخارجة العالية، والبَزَخُ: "خروج الصدر ودخول الظهر"[6].

(6) السكر في التصوف: "حيرة بين الفناء والوجود في مقام المحبة الواقعة بين أحكام الشهود والعلم؛ إذ الشهود يحكم بالفناء، والعلم يحكم بالوجود"[7].

(7) المعنى: من وجوه إعجاز القرآن عند أهل الطريقة؛ تلألؤ الفيوض الربانية المستورة وانسيابها حين بزوغ أنوار معاني القرآن العالية، وخاصة عند جرعة دائمة من الكتاب الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فتصل بصاحبها إلى الحيرة بين الفناء والوجود في مقام المحبة، فتتلألأ له الفيوض الربانية المستورة.

---

(1) انظر: ابن جزي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، 14/1.

(2) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 124/10.

(3) انظر في تسمية الله عز وجل بالمبدأ: قسم التحقيق، الفصل الثالث، ص 107.

(4) انظر: العجم: **موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي**، ص 70 و 775.

(5) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 131/8.

(6) ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 246/1.

(7) الكاشاني؛ عبد الرزاق (ت 730هـ تقريبًا): **معجم اصطلاحات الصوفية**، تحقيق: د. عبد العال شاهين، (القاهرة، دار المنار، ط1، 1413هـ/1992م)، ص 355.

وترتب الخواص[أ] الفعّالية على حروفه وكلماته وآياته وَسُوَره المبجّلة[1].

وتطوق[2] السّكان العلويّين والظعّان[ب][3] السّفليين / بأداء خذمة[ج][4] 7/ب

(أ) في ت: (الخصال).

(ب) في ت: (والطغات).

(ج) في ت: (خدمة).

ومقصود المؤلف أن من إعجاز القرآن ما فيه من المعاني القادرة على كشف الأسرار خاصة لدى السكر منه.

ولا يصلح ذلك وجهًا للإعجاز؛ لأمور، منها:

1. إن كان هذا السر موافقًا لظاهر القرآن، لم يكن سرًا من الأساس، وإن كان مخالفًا لظاهر القرآن؛ كالكشف ونحوه، فهو باطل، ويقال فيه ما قيل في الكشف[1] والباطن[2].
2. كيف للناس معرفة إعجاز القرآن إن كان مرتبطًا بسر لم يظهر لهم؟
3. لا ضابط معتبر أو محدد للسكر، ولا لجرعات المدام التي ذكرها.

(1) والمعنى: ومن إعجاز القرآن عند أهل الطريقة؛ بناء ما انفرد به سبحانه وتعالى من فعله وتصرفه في الكون على مقتضى مكنونات حروف القرآن وكلماته وآياته وسوره العظيمة، فدل ذلك على إعجاز القرآن.

وهذا الوجه من الإعجاز يتعلق بعلم الحروف والجفر، وسيأتي الجواب عليه[3].

(2) تطوق: أي بذل أقصى الغاية فيما يمكن أن يُفْعَل بمشقة[4].

(3) الظعان: الجماعات، والظاعِنٌ: الشاخص للسفر أو المسير[5].

(4) خذمة بالذال المعجمة: أي: المبادرة إلى التطبيق وسرعة الامتثال، من خذم، وقد تقدم معناها[6].

(1) انظر: قسم التحقيق، خاتمة المؤلف، ص 198.

(2) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 132.

(3) انظر: ص 194.

(4) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 231/10.

(5) انظر: الفراهيدي: **كتاب العين**، 88/2، والأزهري: **تهذيب اللغة**، 180/2.

(6) انظر: قسم التحقيق، مقدمة المؤلف، ص 75.

لطائفه الحرفية، وإجراء[أ] تصاريفه الغَيْبيّة[1].

وَانْدِراجِ الدّقائق الجَبَرُوتية[2] وَالرّقائق الملكُوتية[3] في مكنونات[4] حَقَائقه التركيبيّة، بَلْ وَجميعُ الرَّطْب وَاليابس الحَقّي[ب] والخلقي[ج][5] . . . . . .

(أ) في ت: (وإجزاء).

(ب) في ش: (الحقية).

(ج) في ش: (والخلقية).

(1) المعنى: ومن إعجاز القرآن عند أهل الطريقة: انصياع العالَمَيْنِ؛ العلوي والسفلي، وبذلهم أقصى الغايات في المبادرة إلى تطبيق لطائف حروف القرآن وغيبياته.

وهذا الوجه من الإعجاز يتعلق بعلم الحروف والجفر، وسيأتي الجواب عليه[1].

(2) الجبروت عند أهل التصوف: يطلق على عالم النفس، ويطلق كذلك على عالم العقول، وسمي بذلك؛ لأنه مجبور على كمالاته الفطرية وحفظها، أو لأنه جبر نقصها الإمكاني بحصول ما يمكن لها بالفعل[2].

(3) الملكوت عند أهل التصوف: هو عالم الغيب، وعالم الملكوت: جواهر نورانية شريفة عالية؛ يعبر عنها بالملائكة[3].

(4) مكنونات: أي مصونات مستورات[4].

(5) يقسم ابن عربي الوجود إلى: وجود حقيقي؛ هو الله، ووجود خيالي؛ وهو كل ما سواه، وتتجلى له الحقيقة الواحدة بوجهيها: الوجه الحقي، وله الوجود الحقيقي، والوجه الخلقي؛ وهو ذو وجود خيالي متوهم، ليس بالمعنى السطحي العابر، بل بكل ما يحوى الخيال من طاقات إيجابية موضوعية ذات فعالية مشهودة في الحس[5].

(1) انظر: ص 194.

(2) انظر: العجم: **موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي**، ص 245 و 483.

(3) انظر: **المرجع السابق**، ص 603 و 940.

(4) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 360/13.

(5) انظر: الحكيم؛ د. سعاد: **المعجم الصوفي**، (بيروت، دندرة، ط1، 1401هـ/1981م)، ص 450.

في ضِمْن تجلّيّات[1] رُمُوزه[2] الحَرْفية وكنوزه الجفرية[3][4].

. . . . . .

(1) تجليات: التجلي هو الانكشاف والبروز[1].

(2) الرمز: هو المعنى الباطن المخزون تحت الكلام الظاهر، لا يظفر به إلا أهله[2].

(3) تقدم تعريف علم الجفر والرد عليه. انظر: ص 123.

(4) المعنى: ومن إعجاز القرآن عند أهل الطريقة دخول جميع دقائق عالم العقل والنفس، وكذلك الرقائق الغيبية، في حقائق تراكيب القرآن الحرفية واللفظية المستورة، بل ودخول جميع الوجود الحقي والخلقي ضمن ما ينكشف من المعاني الباطنة، مما لا يظفر به إلا أهل الكشف، المترتبة على حروف القرآن وعلى ثروات علم الجفر.

وقد رتب المؤلف على حروف القرآن وحقائقه التركيبية وعلم الجفر ثلاثة أوجه من الإعجاز، وهي:

1. أن ما يحصل في هذا الكون، إنما هو وفق مقتضيات حروف القرآن.
2. انصياع العوالم العلوية والسفلية في تطبيق ما دلت عليه هذه الحروف.
3. شمول هذه الحروف لجميع الحقائق والدقائق الحَقِّية والخَلْقِية.

ولا شك أن أخبار القرآن كلها صدق وحق، وهي من إعجاز القرآن، وأما ما يتعلق بترتيب الأخبار والأحكام في الماضي والحاضر والمستقبل على حروف القرآن وعلم الجفر ونحوها، فيقال في ذلك:

1. أهل السنة والجماعة يؤمنون بمراد الله تعالى في حروفه وكلماته وتراكيبه، على ما فهمه رسول الله صلى الله عليه وسلم، والصحابة رضوان الله عليهم، لا على اصطلاحات الناس في حساب الجُمّل، والجفر، ونحو ذلك.
2. تنزيل كلام الله تعالى على حساب الجُمّل ونحوه لا دليل عليه من الكتاب ولا من السنة.

(1) انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 468/1.

(2) انظر: العجم: **موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي**، ص 411.

وتلوّن أزهار المَعَاني الكثيرة اللّطيفة المُسْتملحة على غُصْن[أ] أَلفاظها القليلة المُسْتعذبة، بلا تَعارُض فيها وَلاَ تنافر بَيْنها، على حَسَب مراتب العقول وَمَشارِب طُلاّب الوُصُول[1].

وَغَيْر ذلك مِمّا هُوَ خارج عن دائرة التَّقْرير وَمُسَاهمة التّحرير[2].

(أ) في ت: (غض[1]).

---

3. سبق القول بأن علم الجفر لا يصح له سند[2].
4. علم الغيب على التحقيق والجزم –في غير ما أخبر به القرآن والسنة الصحيحة– لا يعلمه إلى الله تعالى، قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[3].

(1) المعنى: ومن إعجازه أيضًا: تنوع معاني القرآن الكثيرة؛ الجميلة الكاملة، الواقعة في الألفاظ القليلة الرقيقة السلسة، بلا تعارض ولا تنافر بين هذه المعاني، والتي تتجلى لأصحابها بحسب مراتب العقول والمعارف، وبحسب المقامات والأحوال والاستعدادات لطلاب الوصول إلى أعلى الرتب والحقائق.

(2) المعنى: ثم لإعجاز القرآن وجوه أخرى، يعجز عنها البيان والكتابة.

---

(1) الغَضُّ: الطريُّ من كلِّ شيء. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 383/4.

(2) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 123.

(3) النمل: 65.

خاتمة

[في بيان طرق التوحيد]

أنور[أ] طرق التّوحِيدِ[1]: . . . . . .

(أ) في ت: (نور).

(1) يريد المؤلف بالتوحيد هنا توحيد أصحاب الطريقة، والتوحيد عندهم على ثلاثة وجوه[1]:

الوجه الأول: توحيد العامة الذي يصح بالشواهد، وهو شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، والشواهد: هي الرسالة والصنائع.

يجب هذا التوحيد بالسمع، ويوجد بتبصير الحق، وينمو على مشاهدة الشواهد.

الوجه الثاني: توحيد الخاصة الذي يثبت بالحقائق، وهو إسقاط الأسباب الظاهرة، والصعود عن منازعات العقول، وعن التعلق بالشواهد، وهو الفناء في توحيد الربوبية، بأن يشهد ربوبية الرب لكل ما سواه، وأنه رب كل شيء ومليكه، ولا يرى فاعلاً في الحقيقة إلا واحدًا، وقد انكشفت له الحقيقة.

الوجه الثالث: توحيد خاصة الخاصة القائم بالقدم، اختصه الحق لنفسه، ويشار إليه بإسقاط الحدث وإثبات القدم، وهو أن لا يرى في الوجود إلا واحدًا، فيفنى بتوحيده عن رؤية نفسه والخلق.

وحقيقة هذا القول؛ هو الاتحاد والحلول الخاص.

وأما التوحيد الذي جاءت به الرسل؛ فهو "إثبات صفات الكمال لله [عز وجل] على وجه التفصيل، وعبادته وحده لا شريك له؛ فلا يجعل له ندًا في قصد ولا حب، ولا خوف ولا رجاء،

(1) انظر: الهروي؛ عبد الله بن محمد الأنصاري، أبا إسماعيل (ت 481هـ): **منازل السائرين**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1408هـ/1988م)، ص 135، والغزالي: **إحياء علوم الدين**، 245/4، وابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم الحراني، أبا العباس (ت 728هـ): **منهاج السنة النبوية**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (مؤسسة قرطبة، ط1، 1406هـ)، 343/5-388.

(ما يُعْطيهِ الكَشْف[1]، وَيَصل إلَيْه الذَوْق[2] . . . . . .

. . . . . .

ولا لفظ ولا حلف ولا نذر، بل يرفع العبد الأنداد له سبحانه من قلبه وقصده ولسانه وعبادته"[1]، وينقسم بالاستقراء إلى ثلاثة أقسام[2]:

الأول: توحيد الربوبية: وهو الإقرار بأن الله تعالى خالق كل شيء وربه ومليكه، لا شريك له في الملك، وهو الرازق المدبر لشؤون هذا الكون، ولازم هذا التوحيد، توحيد الألوهية.

الثاني: توحيد الأسماء والصفات: وهو إثبات صفات الكمال له سبحانه، وتنزيهه عن النقائص، وتنزيهه عن أن يماثله أحد في شيء من صفاته، فلا يوصف بنقص بحال، ولا يماثله أحد في شيء من الكمال، ولازم هذا التوحيد، توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية.

الثالث: توحيد الألوهية: وهو أن لا يعبد إلا الله، فلا يدعو إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يخاف ولا يرجو إلا إياه، ويكون الدين كله لله، وهذا التوحيد، يتضمن توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات.

(1) الكشف: هو "الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية؛ وجودًا أو شهودًا"[3].

(2) الذوق: "هو أول درجات شهود الحق بالحق، فإذا زاد وبلغ أوسط مقام الشهود سمي شربًا، فإذا بلغ النهاية سمي رَيًّا، وذلك بحسب صفاء السر عن لحظ الغير"[4].

---

(1) ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبو عبد الله (ت 751هـ): **الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1395هـ/1975م)، ص 261.

(2) انظر: ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم الحراني، أبا العباس (ت 728هـ): **كتاب الصفدية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، (الرياض، دار الفضيلة، 1421 هـ/2000م)، 228/2، ابن أبي العز: **شرح العقيدة الطحاوية**، 76/1 و 88، وابن عبد الوهاب؛ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (ت 1206هـ): **الفتاوى**، تحقيق: صالح بن عبد الرحمن الأطرم ومحمد بن عبد الرزاق الدويش، (الرياض، مطابع الرياض، ط1)، ص 42، وابن محمد بن عبد الوهاب: **تيسير العزيز الحميد**، ص 26، وهراس؛ محمد بن خليل حسن (ت 1395هـ): **دعوة التوحيد**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1406هـ/1986م)، ص 11 و 72.

(3) القيصري: **شرح فصوص الحكم**، ص 107، وانظر: الجرجاني: **التعريفات**، ص 237.

(4) انظر: العجم: **موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي**، ص 373 باختصار.

بالمُعَاينةِ الشّهُوديّة[1]، وَحُصُولها: إمَّا بالجذبة[2] أو السَّيْر[3] والسُّلُوك[4][5]، . . . . . .

. . . . . .

(1) المعاينة الشهودية: المعاينة: على ثلاث مراحل، معاينة الأبصار، ومعاينة عين القلب، ومعاينة عين الروح، وهي التي تعاين الحق عيانًا محضًا[1]، والمشاهدة: هي "شهود الذات بارتفاع الحجاب مطلقًا"[2]، والشهود: "هو رؤية الحق بالحق"[3].

(2) الجذبة: هي تقريب العبد بمقتضى العناية الإلهية، بتهيئة كل ما يحتاج إليه العبد في طي المنازل إلى الحق، بلا كلفة منه ولا سعي[4].

(3) السير عند أصحاب الطريقة للقلوب[5].

(4) السلوك: هو السير في قطع مسافة النفس في الرقي الروحي في المقامات والأحوال[6].

(5) والمعنى: أنور طرق التوحيد عند المؤلف: هو ما يكون بالاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية، وبما يصل إليه العبد بشهود الحق سبحانه، وهذا الشهود يحصل إما باختيار العناية الإلهية للعبد، وتهيئة كل ما يحتاج إليه في طي المنازل إلى الحق سبحانه بلا سعي من العبد ولا مشقة، وإما بسير القلوب وولوج النفوس بالرقي الروحي في المقامات والأحوال.

ولا يصح ما ذهب إليه المؤلف من أن الكشف والذوق من طرق التوحيد، ولا أنه أنورها، وذلك لأمور، منها:

(1) انظر: العجم: **موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي**، ص 901.

(2) الكاشاني: **معجم اصطلاحات الصوفية**، ص 347.

(3) الجرجاني: **التعريفات**، ص 841.

(4) انظر: الكاشاني: **معجم اصطلاحات الصوفية**، ص 65.

(5) انظر: الجيلاني؛ عبد القادر بن موسى، أبا محمد (ت 560هـ): **الفتح الرباني والفيض الرحماني**، (القاهرة، دار الريان للتراث، 1988م)، ص 41.

(6) انظر: العجم: **موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي**، ص 476.

وَبه امتاز الصّوفية عن غيرهم)[أ].

(أ) ما بين القوسين ابتداء من قوله: (ما يُعْطيهِ الكَشْف ...) إلى قوله: (عن غيرهم) هو في ش و ت: (المكاشفة[1]؛ لأنّها ذوق[2] وحال[3]).

1. لا دليل من الكتاب والسنة على أن الكشف أو الذوق من طرق التوحيد، ولم يرد ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا عن الصحابة رضوان الله عليهم، مع أنهم قد حققوا التوحيد على أتم درجاته، وأعلى مراتبه.
2. لا يمكن الحكم على صدق مدعي الكشف، أو على صحة كشفه[4].
3. عدم انضباط الكشف والذوق، واختلاف أحواله ومراتبه.

ويمكن كذلك إبطال الكشف والذوق والرد على القائلين به، بطريقة إبطال الباطن نفسها، والرد على من قال به[5].

(1) المكاشفة: "مهاداة السر بين متباطنين، وهي بلوغ ما وراء الحجاب وجودًا". الهروي: **منازل السائرين**، ص 113 بتصرف، وانظر: ابن قيم الجوزية: **مدارج السالكين**، 221/3. وحقيقتها: هي عين النظر إلى المحبوب. انظر: الغزالي؛ محمد بن محمد الطوسي، أبو حامد (ت 505هـ): **سر العالمين وكشف ما في الدارين**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2003م)، ص 92.

(2) سبق تعريفه. انظر: ص 197.

(3) الحال: أصل يدل على تحول وانتقال من مقام إلى مقام. انظر: العجم: **موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي**، ص 268.

والمعنى على ذلك: أنور طرق التوحيد يكون ببلوغ ما وراء الحجاب، وإنما كانت أنور طرق التوحيد؛ لاشتمالها على شهود الحق، والانتقال تدرجًا من مقام إلى مقام.

(4) انظر: ابن تيمية: **منهاج السنة النبوية**، 387/5.

(5) انظر في ذلك: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 132.

وَأَظْلمها[1]: (الحاصِلَةُ بالقيل وَالقَال، وَإجالة العَقْل[2] المَحْبُوسِ في سِجْن الحُدُوث عِنْد كُلّ مجال[3])[أ].

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (المراشفة[1] بمحاججة قيل وقال[2]).

---

(1) يعني أظلم طرق الناس فيما يروه أو يعتقدوه توحيدًا.

(2) إجالة العقل: أي إدارة العقل وتطوافه[3].

(3) بعد أن بين المؤلف أنور طرق التوحيد، تعرض إلى أظلم الطرق الموصلة إلى التوحيد، وهو ما كان بتناول حجج العقل المجردة بالقيل والقال، المبتدئة بالحيرة والشك، وتوسع العقل في دائرة محصورة في عالم الحدوث والمحدثات عند كل حال.

---

(1) المراشفة: أي: التناول والاستقصاء، أخذها المؤلف من رشف؛ وهو أصل يدل على تقصي شرب الشيء حتى لا يدع شيئًا في الإناء. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 395/2.

(2) والمعنى: وأظلم طرق التوحيد: ما يكون بتناول حجج العقل المجردة بالقيل والقال واستقصائها للوصول إلى التوحيد.

(3) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 130/11.

(وَأَنْفَعُهَا: التغوّصُ[1] في تيارِ فِكْرة الصُّنْع البَديع، وَالتّرصيف[2] العَجيب، الّذي في الأَنْفُس وَالآفاق؛ لِأَنَّهُما يُوصِلاَنِ العَقْل السَّليم إِلى حَدِّ اليَقينِ بِلا شِقاق[3][4])[أ].

(أ) ما بين القوسين في ش: (ثم حضيض[1] ذراه[2]: التّغوص في تيار فكرة السبّحات المتعالية والعظمات الجلالية[3]).

وهو في ت: (ثم حضيض ذراه: التغوص في تيار فكره[4]؛ السبحاتُ المتعاليةُ والعظماتُ الجلالية).

(1) التغوص: التفكر والتدبر، يقال: "غاصَ على العلمِ الغامِضِ حتى استنبطه"[5].

(2) الترصيف: أي الإحكام[6].

(3) شقاق: خلاف[7].

(4) المعنى: وأنفع طرق التوحيد ما كان من طريق إدامة التفكر في آيات الله في الأنفس وفي الآفاق؛ صنعًا وإحكامًا، فالتفكر في الأنفس والآفاق يوصلان صاحب العقل السليم إلى درجة اليقين لا محالة.

وما ذكره المؤلف يسمى بدلالة الأنفس ودلالة الآفاق، وهي من الطرق إلى معرفة ربوبية الله سبحانه وتعالى المستلزمة لتوحيد الألوهية، وقد جمع سبحانه وتعالى بين دلالتي الأنفس والآفاق في قوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾[8][9].

(1) الحَضِيض: قرار الأرض عند سفح الجبل أو منقطعه. انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 256/3.

(2) ذُرَاه: أعاليه، وذُرْوَةُ كُلِّ شَيءٍ أَعْلاه. انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 112/10.

(3) والمعنى: ثم قرار ذروة التوحيد، يكون بإدامة التفكر والتدبر في معاني ودلالات ما يوجب العظمة من الصنع البديع، وما يوجب التسبيح من الإحكام، وذلك في آيات الأنفس والآفاق الكثيرة الموصلة إلى التوحيد.

(4) فِكره: بالهاء، والمعنى: فِكْر أو فِكَر طالب التوحيد.

(5) ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 402/4.

(6) انظر: **المرجع السابق**، 399/2.

(7) انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 96/6..

(8) فصلت: 53.

(9) انظر: ابن الوزير: **إيثار الحق على الخلق**، ص 45.

(وأوثقها:)[أ] في رَفْع نُقُبٍ[1] مَسْتُورات[ب] لحَضْرة[ج] القُرْآنِ، وحجب مخدّرات[2] في منَصَّة عَجَائب الفُرْقان، (بَلْ وَحُورٌ)[د] مقصُورات في خيام خبايا عِبَرِهِ ممّا لَمْ يطمثهُنّ إِنْسٌ قَبْل[هـ] وَلاَ جان[3].

(أ) ما بين القوسين في ش: (ورحيض[1] مقراه[2]: صدق العَزْم[3])، وهو في ت: (ورحيض مقريه: صدق العزم).

(ب) في ش: (مستوراة).

(ج) في ش و ت: (حضرة).

(د) ما بين القوسين في ش و ت: (وتعانق حورٍ).

(هـ) في ت: (قبلاً).

---

(1) نُقُب: جمع نِقَاب، وهو القناع، ومنه نقاب المرأة[4].

(2) مخدرات: أي مستورات، من الخِدْر وهو سِتْرٌ للجارية[5].

(3) والمعنى: وأوثق الطرق التي توصل إلى التوحيد: هي تدبر القرآن، والوصول إلى مكنوناته، وذلك برفع الأستار عن معانيه ودلالاته المخفية، ورفع الحُجُب عنها إلى أن تظهر عجائب الفرقان، واستخراج عبر القرآن المخبأة، مما لم يخطر على القلب ابتداء؛ كأنهن حور مقصورات في الخيام، لم يطمثهن إنس قبل ولا جان.

ولعل المؤلف أراد بذلك الدلالة على بواطن القرآن، وقد تقدم التفصيل في الباطن والرد عليه[6].

---

(1) رحيض: مغسول، ثوب رَحِيض: مغسول. انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 120/4، وذكر المؤلف هذا المعنى. انظر: الأرضرومي: **مخطوط شبه تورد على من أطال الباع في فن المعقول**، ق 2.

(2) مقراه: عبارة عن القلب، ذكر ذلك المؤلف. انظر: الأرضرومي: **مخطوط شبه تورد على من أطال الباع في فن المعقول**، ق 2. وهي مأخوذة من قَرَى الماءَ في الحَوْضِ: جَمَعَهُ، والمِقْراةُ والمِقْرى: كل ما اجتمع فيه الماء من حوض وغيره. انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 498/6.

(3) صدق العَزْم: أي العزم الصادق، من إضافة الصفة إلى الموصوف. انظر: الأرضرومي: **مخطوط شبه تورد على من أطال الباع في فن المعقول**، ق 2.
والمعنى على هذا: نقاء القلب وصفاؤه من كل شائبة، يكون بالعزم الصادق في تدبر القرآن ...

(4) انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 768/1.

(5) انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 119/7.

(6) انظر: قسم التحقيق، الفصل الرابع، ص 130-133.

ولقد كنت أنفر مِنْ حجج المتكلّمين نفور الشياه من الذّئاب، وأقر عيني بما في لجج[1](أ) المفسرين من ذخائر[2] ذلك العُباب[3]، حتّى شمت[4] من سَحَاب يقينه ما يُضَاهي العَيَان، / 8/أ (وَهِمْتُ[5] في فَهْمِ رَقَائِقِ بَراهِينِهِ لِسِرٍّ لاحَ لي . . . . . .

(أ) في ت: (لحجج[1]).

وأما ما يتعلق بطرق التوحيد، فقد قال ابن الوزير: "والطرق إلى الله تعالى كثيرة جدًا، ولكنا نقتصر منها على أصحها وأجلاها وأوضحها وأشفاها، حتى نأمن بالسلوك فيها من الضلال في الطرق التي تبعد السائر فيها عن مقصوده والعياذ بالله، وإلى تلك الطرق الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[2]، وقد يكون فيها ما يستلزم رد كثير من الشرائع، فنقول: الباب الثالث:

في بيان شيء من طرق معرفة الله تعالى على مناهج الرسل والسلف على جهة التفصيل للإجمال المتقدم في الباب الذي قبل هذا، فلنذكر إشارة لطيفة على قدر هذا المختصر إلى ثلاث دلالات: دلالة الأنفس، ودلالة الآفاق، ودلالة المعجزات، وكلها دل عليها القرآن الذي وصفه الله تعالى بأنه يهدي للتي هي أقوم ..."[3].

(1) لُجَج: جمع لُجَّة، و"لُجَّةُ البَحْرِ: حَيْثُ لا يُدْرَكُ قَعْرُه"[4].

(2) ذخائر: أي ما يعد للعقبى[5].

(3) العباب: الموج، وعباب السيل: معظمه وارتفاعه وكثرته[6].

(4) شمت: رأيت وترقبت، تقول: شِمْت البرقَ، إذا رَقَبْتَه تَنْظُرُ أينَ يَصُوبُ[7].

(5) همت: حرت وذهبت على وجهي عشقًا[8].

(1) وما في ع و ش أقرب لمناسبتها للسياق، والمعنى: وأقر عيني بما فيَّ –من ذلك النفور عن كلام المتكلمين– بالاطلاع على حجج المفسرين وعلومهم.

(2) الأنعام: 153.

(3) ابن الوزير: **إيثار الحق على الخلق**، ص 45.

(4) ابن منظور: **لسان العرب**، 355/2.

(5) انظر: الراغب الأصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**، ص 177.

(6) انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 104/1.

(7) انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 236/3.

(8) انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 389/4.

بِالذَوْقِ[1] الخارِجِ عَنْ حدودِ البَيَانِ وَالتِّبْيانِ)[2](أ).

وَأَنْت أَيُّهَا (اللَّبيقُ[3] تَجَرَّعْ مِنْ كَأْسِ هذَا . . . . . .

(أ) ما بين القوسين في ش و ت: (وعمت[1] في رضاب[2] تعينه تجلي سر آن[3]).

(1) سبق تعريفه. انظر ص 197.

(2) والمعنى أن المؤلف كان ديدنه النفور من حجج المتكلمين، ويقر عينه بالخوض في كتب التفسير للفوز والظفر بكنوز ونفائس بحور علوم القرآن، حتى ظهر له من يقين القرآن ما يماثل الحقيقة، وسلك المؤلف كل مسلك، وتحير هيامًا في كل حدب وصوب في فهم أعماق براهين القرآن، لِلَطِيفةٍ في قلبه ظهرت له بشهود الحق مما يعجز عنه الوصف والتقدير والتحرير.

وقد ذكر المؤلف أن الغرض من هذا كله أنه كان قد استطرد في علم الكلام لعله يصل إلى اليقين، لكنه لم يجد في علم الكلام سبيلاً إليه، بل وجده طريقًا موحشًا فقيرًا من المعاني والأسباب الموصلة إلى اليقين، إلى أن لطف الله به، ورده إلى القرآن الكريم والأنس بأسراره، حتى كاد أن يشاهد أثر اليقين، ولا زال يرتقي في معالي اليقين حتى قارب الوصول إلى الكشف[4].

ولا شك أن لطف الله سبحانه وتعالى بعباده أن يردهم إلى كلامه ووحيه، وهو الطريق إلى سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، وأما ما يتعلق بالكشف والذوق فقد تقدم التعليق عليه[5].

(3) اللبيق: أي الحاذق، يقال: رجل لَبِق ولَبيق[6].

(1) عمت: سبحت أو سرت. انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 380/2.

(2) الرُّضَابُ: الرِّيْقُ الذي يُمْتَصُّ بالتَّقْبِيل، وكذلك: فُتَاتُ المِسْكِ . انظر: ابن عباد: **المحيط في اللغة**، 13/8.

(3) سر آن: أي الكشف، ويدل على ذلك ما ذكره المؤلف على حاشية مخطوط شبه تورد على من أطال الباع في فن المعقول. انظر: الأرضرومي: **مخطوط شبه تورد على من أطال الباع في فن المعقول**، ق 2.
والمعنى: وذقت حلاوة حقائق القرآن العذبة ليتجلى لي الكشف.

(4) انظر: الأرضرومي: **مخطوط شبه تورد على من أطال الباع في فن المعقول**، ق 2.

(5) انظر: ص 198.

(6) انظر: ابن دريد: **جمهرة اللغة**، 373/1.

الرّحيق[1]؛ فَإِنَّ العُمْرَ آنٌ[2]، وَالفُرْصَةُ نَفْحَةٌ، لا تَنَالُ يَدُ الأَمَاني في كُلِّ زَمَانٍ[3])[أ].

(أ) ما بين القوسين في ش: (اللبيق المايس[1] عن نشوة[2] رحيقها، أبرز ما في دنّ[3] همّتك، وعج[4] إلى تحصيل مؤانستك من ذا الرّاح[5] الرّشيق[6] والرّحراح[7] البريق[8]، فإن العمر آن، والصّوارم[9] كالعين من الإنسان[10]).

وهو في ت: (اللفيق[11] المايس عن نشوة رحيقها، أبرز ما في دن همتك، وعج إلى تحصيل مؤانستك من ذا الراح إلى الرشيق والرحراح البريق، فإن العمر والصوارم كالعين من الإنسان[12]).

(1) الرَّحِيقُ: "من أَسماء الخمر، ويقال: هي أفضلها"[13].

(2) آن: ساعة من الزمان[14].

(3) مراد المؤلف اغتنام الفرصة قبل فوات الأوان.

(1) المايس: أي: المتبختر المختال. انظر: ابن سيده: **المحكم والمحيط الأعظم**، 591/8.

(2) النَّشْوَةُ: السُّكْرُ. انظر: ابن عباد: **المحيط في اللغة**، 385/7.

(3) الدَّنّ: الوعاء. انظر: الفراهيدي: **كتاب العين**، 9/8.

(4) عُجَّ: أي اشتدَّ، يقال: "عَجَّت الرِّيح وأَعَجَّت، إذا اشتدت وساقَت التُّراب". انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 28/4.

(5) الرَّاحُ: الخمرُ. ابن دريد: **جمهرة اللغة**، 1048/2.

(6) الرَّشيق: "الخفيفُ الجِسْم". ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 396/2.

(7) الرحراح: أي الواسع، يقال: عيش رَحْرَاح: أي واسع. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 386/2.

(8) البريق: "وَمِيضُ السَّحاب". ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 221/1.

(9) الصوارم جمع صارم، وهو السيف القاطع، وصرم: أصل يدل على القطع. انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 344/3.

(10) والمعنى: وأنت أيها الحاذق المنصرف عن لذة القرآن وعلومه، اشحذ همة نفسك، وسارع إلى القرآن فهمًا وتعلمًا، لتزول وحشتك وتحصل أُنْسَك من هذا العلم السهل، وسعته المنيرة، فإن العمر برهة، والفواجع قريبة، كلمح البصر.

(11) اللفيق: هو من طلب أمرًا فلم يدركه. انظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 331/10.
والمعنى: وأنت أيها المحروم من لذة القرآن وعلومه ...

(12) والمعنى: فإن حال العمر والفواجع، كلمح البصر في قربها.

(13) ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 497/2.

(14) انظر: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، 141/1.

وَرَحِمَ اللهُ تَعَالى (امْرَءًا قَبِلَ نُصْحي، وَتَهَيَّأَ لِحُلُولِ يَوْمٍ يَشِيبُ فيهِ الصِّبْيانُ)[1](أ).

(وَالصَّلاَةُ وَالسَّلامُ)(ب) عَلَى سَيِّدِ الوَرَى أفصح(ج) عَدْنانَ، (وَأَبْلَغِ قَحْطان)(د)، وَعَلى (آلِهِ وَأَصْحابِهِ)(هـ) أهَالِي(و) هذَا الشَأن، (إنَّهُ كَريم مُجيبٌ مَنّانٌ)(ز).

(أ) ما بين القوسين في ش: (طالبًا رنا إلى البعيد من دان، ودناه دنوّ اللّدان[1] من الجبان[2]).

وهو في ت: (رنا[3] إلى البعيد من دان، ودنا[4] إليه دنو اللدان من الجبان[5]).

(ب) ما بين القوسين في ش: (وصلّى الله تعالى)، وهو في ت: (وصلى الله).

(ج) في ش و ت: (وأفصح).

(د) ما بين القوسين ساقط من ت.

(هـ) ما بين القوسين ساقط من ش.

(و) في ت: (وإنها لي[6]).

(ز) ما بين القوسين في ش: (إنّه مجيب منّان)، وهو ساقط من ت.

---

(1) مراد المؤلف التأكيد على طلب علم القرآن وإخلاص النية فيه.

---

(1) اللّدان: الرماح الليِّنَة، رُمْحٌ لَدْنٌ ورِمَاح لَدنَةٌ ولُدنٌ: أي: ليِّنَة. انظر: ابن عباد: **المحيط في اللغة**، 311/9. قال القفصي البزاز: هنيئًا يا بني الإسلام فَتْحٌ *** أثار الطّعْنَ بالسُّمْرِ اللدانِ. انظر: الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1420هـ/ 2000م)، 124/24.

(2) المعنى: ورحم الله تعالى طالبًا للقرآن منتفعًا به، نظر إلى يوم القيامة واتجه إليه، مقتربًا منه مسرعًا كاقتراب الرمح من الجبان المستسلم.

(3) كتبها الناسخ في ت: (رنى) بالألف المقصورة.

(4) كتبها الناسخ في ت: (ودنى) بالألف المقصورة.

(5) والمعنى نفسه على تقدير: طالبًا رنا ...، أو مَنْ رنا ...

(6) الواو هنا استئنافية، والمعنى: وهذه الرسالة لي على هذا الشأن من النسق والتحرير والتأليف.

(وتمّ في يد مؤلّفه –وأبو عذر تأليفه[1]، أحوج ذوي النّسمة إلى ألطاف مَوْلاه– السّيد الحافظ لطف الله بن محمد أفَنْدي المرحوم، المدعوّ تارة بقازيق قوپَران[2] وَأُخرى بكوكسي كور[3]، عفا[4] عنهما[5] وعن والدته وَعَنْ جَميع المؤمنين)[أ].

(أ) ما بين القوسين في ش: (تمّ في يد مؤلّفه –وأبو عذر تأليفه، أحوج ذوي النّسمة إلى ألطاف مولاه– السَّيّد الحافظ لُطْف الله بن محمّد أفندي، المعروف بقازوق قوپران تارة وبكوكسي كور أخرى، أسبل عليه السّتر الحميل[1]، وغفر له ولوالديه ولمن تأمّل في هذه الرّسالة المثنية[2] على الكلام المجيد، المغنية في تحقيق بيان جلالته عن كل مقصّر ومفيد[3])، وهو ساقط من ت.

(1) أبو عُذْر تأليفه: أي أول من سبق إلى تأليفه، يقال: "هو أبو عذر هذا الكلام وغيره، أي: هو أول من سبق إليه"[4]، والمعنى: تم الكتاب على يد مؤلفه محرز السبق فيه على هذا النسق والتحرير[5] مع كونه أحوج الخلق إلى ألطاف الله ...

(2) قازيق قوپَران: بحرف الـ(P) المعروف في اللغة الانجليزية، وسبق معناها[6].

(3) انظر معناها فيما سبق[7].

(4) كتبها المؤلف في ع: (عفى) بالألف المقصورة.

(5) أي المؤلف ووالده.

(1) الحميل: الكفيل. انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، 60/5. والمعنى: الستر العميم المتكفل بستر كل ما يحتاج إلى ستر على أكمل وجه.

(2) المثنية: التي تُثْني، من الثناء، وهو الحمد. انظر: الراغب الأصفهاني: **المفردات في غريب القرآن**، ص 82.

(3) مفيد: أي مُطَوِّل أو مُسْتَرْسِل.

(4) العسكري؛ الحسن بن عبد الله بن سهل، أبو هلال (ت 395هـ): **جمهرة الأمثال**، (بيروت، دار الفكر، 1408هـ/1988م)، 369/2. وانظر: الزمخشري؛ محمود بن عمر الخوارزمي، أبا القاسم (ت 538هـ): **أساس البلاغة**، (دار الفكر، 1399هـ/1979م)، ص 412، وابن منظور: **لسان العرب**، 552/4.

(5) خاصة في الصياغة، وفي الزيادة على العلوم التي يُحْتاج إليها في تفسير القرآن في الفصل الرابع.

(6) انظر: قسم الدراسة، الفصل الأول، ص 19.

(7) انظر: قسم الدراسة، الفصل الأول، ص 19.

(وذلك في سَنَة 1195)[أ].

(أ) ما بين القوسين في ش: (وَذَلك في تاريخ: إذا أَخَذْتَ حَاصِلَ ضَرْبِ الوَاحِدِ في الأَرْبع، وَزِدْتَ عليهِ جذْرَ نِصْف خمسة أَسْداس مِنْ سدس الدّور، وسدسه، والحاصل أيضًا، وثلّثت المَجْموع، ثم زدت عليه ثلث دور، ونصف سبعه، يساويه من غير زيادة ولا نقصان[1]).

وكتب الناسخ في خاتمة ت: (انتهت الرسالة المباركة بحمد الله وحسن عونه، في 20 ثاني الربيعين 1268).

(1) وهذا التاريخ هو في نحو 1170هـ، ويظهر ذلك من موضع الكتاب قي المجموع.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وأهم التوصيات.

النتائج

تتلخص أهم نتائج هذه الرسالة على النحو الآتي:

أولاً: في قسم الدراسة:

1. المؤلف هو لطف الله بن محمد الأرضرومي، عالم حكيم أديب، ولد ونشأ في أرضروم، كان كثير الترحال في طلب العلم والتعليم، شارك في علوم اللغة العربية والعلوم الطبيعية والعلوم الشرعية المتنوعة؛ أخذًا وتأليفًا، أثنى عليه العلماء، وكان صوفيًا، حنفي المذهب، توفي سنة 1202هـ.
2. عاش المؤلف معظم حياته في القرن الثاني عشر الهجري، وكانت الحياة السياسية والاجتماعية مستقرة نسبيًا، وكانت الحياة الثقافية والعلمية نشطة، ولها ما يدعم وجودها وقوتها.
3. لم يصرح المؤلف باسم واضح وصريح للمخطوط الذي تم تحقيقه، وقد تعددت تسمياته لدى النساخ والمفهرسين، ووقع الاختيار على (رسالة في أصول تفسير القرآن الكريم) اسمًا له.
4. موضوع الكتاب الذي تعلقت به هذه الدراسة هو علوم القرآن وقواعد التفسير، جعله المؤلف في مقدمة وتسعة فصول وخاتمة، كتبه بلغة قوية بليغة أصيلة، اختصر فيه بشكل عام، وفصل وأفاد في الفنون التي يتعلق بها القرآن وتفسيره، جمع فيه بين العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية وغيرها، لخدمة التفسير والمشتغلين به، والكتاب بصفة عامة له ميزات، وعليه مآخذ معدودة؛ كالنزعة الصوفية، وغيرها.
5. تعديل المؤلف لنسخ المخطوط فيه دليل على حرصه.
6. ثبتت نسبة هذا المخطوط إلى مؤلفه، ويوجد منه خمس نسخ مخطوطة على أقل تقدير.

ثانيًا: في قسم التحقيق:

1. علو الرتبة في التفسير، يكون بالعناية بنصوص القرآن على ما هي عليه، والعناية بالسنة، والاقتداء بعمل النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة رضوان الله عليهم.

2. جَمْعُ القرآن كان في عهد أبي بكر الصديق، ثم في عهد عثمان، ولا يثبت جمع علي بن أبي طالب للمصحف، رضي الله عنهم أجمعين.
3. تكررت مواضيع القرآن الكريم، بغرض تعدد وتنوع أسبابها ومقاصدها، إضافة إلى تحقيق بلاغة القرآن العظيم وشمولها.
4. تعلق تفسير القرآن الكريم بعلوم رئيسة يلزم المعرفة التفصيلية فيها، وعلوم فرعية يكفي فيها المعرفة الإجمالية، والاعتناء بهذه العلوم يحقق تمام فهم القرآن وتفسيره.
5. لا تصح نسبة علم الجفر والجامعة إلى علي بن أبي طالب، ولا يصح له سند.
6. لا يصح اعتبار الباطن المخالف للمعنى الظاهر، ولا يصح الاعتماد عليه أو الاستدلال به.
7. علم الرمل منهي عنه.
8. شروط قبول القراءة هي: صحة السند، وتوافقها مع رسم مصحف من مصاحف عثمان، رضي الله عنه، ولو احتمالاً، وأن يكون لها وجه في لغة العرب المعتنى بها.
9. وجوه إعجاز القرآن كثيرة، وقد وقع التحدي بمجيء القرآن بأفصح لفظ، وأحسن نظم، وأصح المعاني، ولا يصح جعل بواطن القرآن على طريقة أهل التصوف من وجوه إعجازه.
10. طريق التوحيد الصحيح هو ما جاء في الكتاب والسنة، ومنه دلالات الآيات الكونية في الآفاق والأنفس، وغيرها، وليس منه طريقة المتكلمين بالشك والعقل المطلق المخالف لنصوص القرآن والسنة، ولا الكشف ولا الذوق ولا البواطن المخالفة لظاهر القرآن والسنة.

التوصيات

1. ضرورة توجه طلبة الدراسات العليا لتحقيق المخطوطات ودراستها، فهي بمثابة الكنوز المدفونة، وبإخراجها تستفيد الأمة بإحياء تراثها.
2. المزيد من البحث والتنقيب عن المخطوطات المتعلقة بقواعد التفسير وأصوله.
3. تحقيق كتب المؤلف وآثاره الأخرى والعناية بها.

هذا وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه وسلم،،،

الفهارس العامة

وتشمل:

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الآيات القرآنية

في النص المحقق

اسم السورة	رقم الآية	الآيــة	رقم الصفحة
آل عمران	7	﴿وَمَا يَعْـلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾	117
يونس	101	﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	139
يوسف	43	﴿أَفْتُونِى فِى رُءْيَىَ﴾	148
الرعد	17	﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾	143
النور	35	﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾	184
الأحقاف	4	﴿أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾	146
الفتح	29	﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾	151
الحديد	3	﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾	129
الحديد	4	﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾	130
المزمل	4	﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾	119

فهرس الأحاديث النبوية

في النص المحقق

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
1	ما نزل من القرآن آية إلا ولها ظهر وَبَطْن	130
2	لَوْ خَشِعَ قلبه، لخَشِعَتْ جَوارحُه	152

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- الآجري؛ محمد بن الحسين، أبو بكر (ت 360هـ): **الشريعة**، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، (الرياض، دار الوطن، ط2، 1420هـ/1999م).
- آصاف؛ عزتلو يوسف بن همام (ت 1357هـ): **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، تقديم: محمد زينهم محمد عزب، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1415هـ/1995م).
- الآلوسي؛ شهاب الدين، محمود بن عبد الله الحسينى، أبو الثناء (ت 1270هـ): **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي).
- الآلوسي (ت 1270هـ): **غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب**، (بغداد، الشابندر، 1327هـ).
- الآمدي؛ علي بن محمد، أبو الحسن (ت 631هـ): **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: د. سيد الجميلي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1404هـ).
- ابن الأثير؛ مجد الدين، المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، أبو السعادات (ت 606هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، (بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ/1979م).
- ابن الأثير؛ ضياء الدين، نصر الله بن محمد بن محمد ، أبو الفتح (ت 637هـ): **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1995م).
- إحسان أوغلي؛ أكمل الدين: **الدولة العثمانية – تاريخ وحضارة**، ترجمة: صالح سعداوي، (إستانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1999م).
- الأرضرومي؛ لطف الله بن محمد (ت 1202هـ): **مخطوط تحرير في فن مصطلح الحديث** (النسخة الأولى)، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط تحرير في فن مصطلح الحديث** (النسخة الثانية)، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).

- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط راموز التحرير والتفسير**، (المدينة النبوية، مكتبة عارف حكمت، رقم: 228/55).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط رسالة في تحرير أسئلة الجان وأجوبتها**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط رسالة في علم التجويد**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط سؤالات في مجلس عن قوله تعالى ﴿يوم يأتي بعض آيات ربك﴾ وعن قاعدة ذكرها أهل الميقات وعن قوله تعالى ﴿فيه شفاء للناس﴾**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط شبه تورد على من أطال الباع في فن المعقول**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط شرح بدء الأمالي لسراج الدين الأوشي**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط شرح صلاة الفتح والقرب**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط شرح القصيدة الخزرجية**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط شرح لامية العجم للطغرائي**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط شعر باللغة التركية العثمانية مع أبيات باللغة العربية**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط معارج النور في شرح أسماء الله الحسنى**، (تونس، دار الكتب الوطنية، مجموع رقم 08529).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط ملخص تلخيص المفتاح**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط موجز منتخب من البهائية** (النسخة الأولى)، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).

- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط موجز منتخب من البهائية** (النسخة الثانية)، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط نبذة من الاشتقاق في اللغة الفارسية وجملة من القواعد المتعلقة بها**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مخطوط نبذة في سيرته صلى الله عليه وسلم وأصحابه وما يليهم وبعض أكابر الأمة من الأولياء والعلماء**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأرضرومي (ت 1202هـ): **مجموع (السليمانية 2812) بخط المؤلف**، (استانبول، المكتبة السليمانية – مجموعة الشهيد علي باشا، مجموع رقم 2812).
- الأزهري؛ محمد بن أحمد بن طلحة، أبو منصور (ت 370هـ): **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م).
- الأسنوي؛ عبد الرحيم بن الحسن، أبو محمد (ت 772هـ): **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ).
- الأسنوي (ت 772هـ): **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، تحقيق: د. محمد حسن عواد (عمان، دار عمار، ط1، 1405هـ).
- الأشموني؛ أحمد بن عبد الكريم بن محمد (ت نحو 1100هـ): **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، (مصر، مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1393هـ/1973م).
- ابن أبي الأصبع؛ عبد العظيم بن الواحد بن ظافر، (ت 654هـ): **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، تحقيق: د. حفني محمد شرف (الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي).
- الأصبهاني؛ إسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي، أبو القاسم (ت 535هـ): **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، (الرياض، دار الراية، ط2، 1419هـ/1999م).
- ابن الأكفاني؛ محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري (749هـ): **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم**، تحقيق: عبد المنعم محمد عمر، (القاهرة، دار الفكر العربي).

- الألباني؛ محمد ناصر الدين بن نوح الأشقودري، أبو عبد الرحمن (ت 1420هـ): **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، (الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1421هـ/2000م).
- الألباني (ت 1420هـ): **صحيح سنن الترمذي**، (الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1420هـ/2000م).
- الألباني (ت 1420هـ): **صحيح سنن ابن ماجه**، (الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1417هـ/1997م).
- الألباني (ت 1420هـ): **ضعيف سنن الترمذي**، (الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1420هـ/2000م).
- الألباني (ت 1420هـ): **مختصر الشمائل المحمدية للترمذي**، (عمان، المكتبة الإسلامية، ط2، 1406هـ).
- أمير بادشاه؛ محمد أمين بن محمود البخاري (ت 972هـ): **تيسير التحرير**، (بيروت، دار الفكر).
- الأنصاري؛ زكريا بن محمد بن أحمد، أبو يحيى (ت 926هـ): **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، تحقيق: د. مازن المبارك، (بيروت، دار الفكر المعاصر، ط1، 1411هـ).
- أوزتونا؛ يلماز: **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة: عدنان محمود سلمان، (إستانبول، مؤسسة فيصل للتمويل، 1990م).
- الإيجي؛ عضد الدين، عبد الرحمن بن أحمد، (ت 756هـ): **كتاب المواقف**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1417هـ/1997م).
- الباقلاني؛ القاضي، محمد بن الطيب، أبو بكر (ت 403هـ): **إعجاز القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، (مصر، دار المعارف، ط5، 1997م).
- الباقلاني (ت 403هـ): **الانتصار للقرآن**، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، (عمان، دار الفتح للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ/2001م).
- البخاري؛ محمد بن إسماعيل الجعفي، أبو عبد الله (ت 256هـ): **التاريخ الصغير (الأوسط)**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (القاهرة، مكتبة دار التراث، ط1، 1397هـ/1977م).

- البخاري (ت 256هـ): **الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه** المعروف **بصحيح البخاري**، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، (بيروت، دار ابن كثير واليمامة، ط3، 1407هـ/1987هـ).
- بروسالي؛ محمد طاهر (ت 1343هـ): **المؤلفون العثمانيون (عثمانلي مؤلفلري)**، (استانبول، إدارة التعليم العام العثماني، مطبعة عامرة، 1333هـ).
- البزار؛ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر (ت 292هـ): **البحر الزخار** المعروف **بمسند البزار**، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، (بيروت، مؤسسة علوم القرآن، ط1، 1409هـ).
- البشاري؛ محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء المقدسي، أبو عبد الله (ت نحو 380هـ): **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط 3، 1411هـ/1991م).
- ابن بشر؛ عثمان بن عبد الله النجدي الحنبلي (ت 1290هـ): **عنوان المجد في تاريخ نجد**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، (الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ط4، 1402هـ/1982م).
- البغدادي؛ إسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني (ت 1339هـ): **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ/1992م).
- البغدادي (ت 1339هـ): **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ/1992م).
- البغدادي؛ محمد بن غازي بن داود القرشي: **نعمة المنان في أسانيد شيخنا أبي عبد الرحمن – وهو ثبت الشيخ صبحي السامرائي**، (ملتقى أهل الحديث، http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=21961).
- البغوي؛ الحسين بن مسعود، أبو محمد (ت 510هـ): **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ/1983م).
- البغوي (ت 510هـ): **معالم التنزيل**، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، (بيروت، دار المعرفة).
- البناني؛ عبد الرحمن بن جاد الله المغربي (ت 1198هـ): **حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع للسبكي**، (دار الفكر).
- البيروني؛ محمد بن أحمد، أبو الريحان (ت 440هـ): **الجماهر في معرفة الجواهر**، (دون معلومات نشر).

- البيضاوي؛ عبد الله بن عمر (ت 685هـ): **منهاج الوصول إلى علم الأصول**، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، (لبنان، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 2006م).
- البيطار؛ عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم (ت 1335هـ): **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، (بيروت، دار صادر، ط2، 1413هـ/1993م).
- البيهقي؛ أحمد بن الحسين، أبو بكر (ت 458هـ): **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، تحقيق: د. عبد المعطى قلعجي، (القاهرة، دار الريان للتراث، ط1، 1408هـ/1988م).
- البيهقي (ت 458هـ): **شعب الإيمان**، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1410هـ).
- الترمذي؛ محمد بن عيسى السلمي، أبو عيسى (ت 279هـ): **الجامع الصحيح** المعروف **بسنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت، دار إحياء التراث العربي).
- الترمذي (ت 279هـ): **الجامع الكبير** المعروف **بسنن الترمذي**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996م).
- ابن تغري بردى؛ جمال الدين، يوسف بن تغري بردى بن عبد الله الظاهري، أبو المحاسن (ت 874هـ): **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، (مصر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي).
- التفتازاني؛ سعد الدين، مسعود بن عمر بن عبد الله (ت 791هـ): **شرح المقاصد في علم الكلام**، (باكستان، دار المعارف النعمانية، ط1، 1401هـ/1981م).
- التوحيدي؛ أبو حيان، علي بن محمد بن العباس (ت نحو 400هـ): **رسالة في العلوم**، وهي ضمن: **رسالتان للعلامة الشهير أبي حيان**، (قسطنطينية، مطبعة الجوائب، ط1، 1301هـ).
- ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم الحراني، أبو العباس (ت 728هـ): **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، تحقيق: علي سيد صبح المدني، (مصر، مطبعة المدني).
- ابن تيمية (ت 728هـ): **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1417هـ/1997م).
- ابن تيمية (ت 728هـ): **الرد على المنطقيين**، (بيروت، دار المعرفة).
- ابن تيمية (ت 728هـ): **كتاب الصفدية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، (الرياض، دار الفضيلة، 1421 هـ/2000م).
- ابن تيمية (ت 728هـ): **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، (مكتبة ابن تيمية، ط2).

- ابن تيمية (ت 728هـ): **منهاج السنة النبوية**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (مؤسسة قرطبة، ط1، 1406هـ).
- ابن تيمية (ت 728هـ): **النبوات**، (القاهرة، المطبعة السلفية، 1386هـ).
- الجبرتي؛ عبد الرحمن بن حسن (ت 1237هـ): **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، (بيروت، دار الجيل).
- الجرجاني؛ عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، أبو بكر (ت 471هـ): **دلائل الإعجاز**، تحقيق: د. محمد التنجي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1415هـ/1995م).
- الجرجاني؛ علي بن محمد بن علي (ت 816هـ): **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1405هـ).
- ابن الجزري؛ شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد، أبو الخير (ت 833هـ): **تحبير التيسير في القراءات العشر**، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة (عمان، دار الفرقان، ط1، 1421هـ/2000م).
- ابن الجزري (ت 833هـ): **طيبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: محمد تميم الزعبي، (المدينة النبوية، دار الهدى).
- ابن الجزري (ت 833هـ): **غاية النهاية في طبقات القراء**، تحقيق: ج. برجستراسر، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2006م).
- ابن الجزري (ت 833هـ): **متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية مع شرح زكريا الأنصاري**، (مصر، المكتبة السعيدية).
- ابن الجزري (ت 833هـ): **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، (دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ/1999م).
- ابن الجزري (ت 833هـ): **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع (ت 1380هـ)، (القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى).
- ابن جماعة؛ محمد بن إبراهيم (ت 733هـ): **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق، دار الفكر، ط2، 1406هـ).
- ابن جزي؛ محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي (ت 741هـ): **التسهيل لعلوم التنزيل**، (لبنان، دار الكتاب العربي، ط4، 1403هـ/1983م).

- ابن الجوزي؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج (ت 597هـ): **زاد المسير في علم التفسير**، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط3، 1404هـ).
- ابن الجوزي (ت 597هـ): **غريب الحديث**، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1405هـ/1985م).
- ابن الجوزي (ت 597هـ): **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، (بيروت، دار صادر، ط1، 1358هـ).
- ابن الجوزي (ت 597هـ): **نواسخ القرآن**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1405).
- الجوهري؛ إسماعيل بن حماد (ت 393هـ): **تاج اللغة وصحاح العربية** المعروف **بالصحاح**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1990م).
- الجويني؛ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي (ت 478هـ): **كتاب التلخيص في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري (بيروت، دار البشائر الإسلامية، 1417هـ/1996م).
- الجيلاني؛ عبد القادر بن موسى، أبو محمد (ت 560هـ): **الفتح الرباني والفيض الرحماني**، (القاهرة، دار الريان للتراث، 1988م).
- الحائري؛ محمد باقر بن مرتضى الطباطبائي اليزدي (ت 1298هـ): **نفحات الأسرار في علم الرمل**، (الكاظمية، دار الكتب العراقية، 1359هـ).
- ابن الحاجب؛ عثمان بن عمر الدويني، أبو عمرو (ت 646هـ): **الشافية في علم التصريف**، تحقيق: حسن أحمد العثمان، (مكة المكرمة، المكتبة المكية، ط1، 1415هـ/1995م).
- ابن الحاجب (ت 646هـ): **مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل**، تحقيق: د. نذير حمادو، (بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ/2006م).
- حاجي خليفة؛ مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت 1067هـ): **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ/ 1992م).
- الحاكم؛ محمد بن عبد الله بن محمد الطهماني النيسابوري، أبو عبد الله (ت 405هـ): **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/ 1990م).
- ابن حبان؛ محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم (ت 354هـ): **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ/1993م).

- ابن حجر؛ شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل (ت 852هـ): **إنباء الغُمر بأبناء العمر في التاريخ**، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1406هـ/1986م).
- ابن حجر (ت 852هـ): **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان (الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1392هـ/1972م).
- ابن حجر (ت 852هـ): **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب، (بيروت، دار المعرفة).
- ابن حجر (ت 852هـ): **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، (المدينة النبوية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 1404هـ/1984م).
- ابن حديدة؛ محمد بن علي بن أحمد الأنصاري، أبو عبد الله (ت 783هـ): **المصباح المضي في كُتَّاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي**، تحقيق: محمد عظيم الدين، (بيروت، عالم الكتب).
- الحربي؛ د. حسين بن علي: **مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط1، 1429هـ).
- الحكيم الترمذي؛ أبو عبد الله، محمد بن علي بن الحسن بن بشر (ت نحو 320هـ): **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول**، تحقيق: إسماعيل إبراهيم متولي عوض، (القاهرة، مكتبة الإمام البخاري، ط1، 1429هـ/2008م).
- الحكيم؛ د. سعاد: **المعجم الصوفي**، (بيروت، دندرة، ط1، 1401هـ/1981م).
- حليم؛ إبراهيم بيك: **تاريخ الدولة العثمانية العلية** المعروف **بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، (بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1408هـ/1988م).
- ابن حمدان؛ أحمد بن حمدان بن شبيب النمري الحراني (ت 695هـ): **نهاية المبتدئين في أصول الدين**، تحقيق: د. ناثر بن سعود بن عبد الله السلامة، (الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1425هـ/2004م).
- الحموي؛ أبو بكر بن علي بن عبد الله الازراري (ت 837هـ): **خزانة الأدب وغاية الأرب**، تحقيق: عصام شقيو، (بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1987م).
- الحموي؛ أحمد بن عمر بن محمد، أبو العباس (ت 791هـ): **القواعد والإشارات في أصول القراءات**، تحقيق: د. عبد الكريم محمد الحسن بكار، (دمشق، دار القلم، ط1، 1406هـ).

- الحموي؛ ياقوت بن عبد الله، أبو عبد الله (ت 626هـ): **معجم البلدان**، (بيروت، دار الفكر).
- ابن حنبل؛ أحمد بن محمد الشيباني، أبو عبد الله (ت 241هـ): **فضائل الصحابة**، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1403هـ/1983م).
- ابن حنبل (ت 241هـ): **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح**، (الهند، الدار العلمية، 1408هـ/1988م).
- ابن حنبل (ت 241هـ): **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، (مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م).
- أبو حيان الأندلسي؛ محمد بن يوسف (ت 745هـ): **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وغيرهم، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/2001م).
- حيدر؛ د. حازم سعيد: **علوم القرآن بين البرهان والإتقان**، (المدينة المنورة، مكتبة دار الزمان، 1420هـ).
- الخالدي؛ د. صلاح عبد الفتاح: **التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق**، (عمان، دار النفائس، ط2، 1428هـ/2008م).
- الخالدي؛ د. محسن سميح: **بحث التحدي بالقرآن**، (غزة، جامعة الأقصى، المؤتمر العلمي الثالث: الاعجاز في القرآن الكريم، 1421هـ/2000م).
- الخطابي؛ حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان (ت 388هـ): **بيان إعجاز القرآن** (ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد خلف الله أحمد و د. محمد زغلول سلام، (مصر، دار المعارف، ط3).
- الخطيب البغدادي؛ أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر (ت 462هـ): **المنتخب من كتاب الزهد والرقائق**، تحقيق: د. عامر حسن صبري، (بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1420هـ/2000م).
- الخطيب القزويني؛ جلال الدين، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي (ت 739هـ): **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، (بيروت، دار إحياء العلوم، ط4، 1419هـ/1998م).
- الخطيب القزويني (ت 739هـ): **التلخيص في علوم البلاغة**، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، (دار الفكر العربي، ط2، 1932م).

- الخفاجي؛ عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي، أبو محمد (ت 466هـ): **سر الفصاحة**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ/1982م).
- ابن خلدون؛ عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت 808هـ): **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت، دار القلم، ط5، 1984م).
- ابن خلكان؛ شمس الدين، أحمد بن محمد بن أبي بكر، أبو العباس (ت 681هـ): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، (لبنان، دار الثقافة).
- الخوارزمي؛ محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله (ت 387هـ): **مفاتيح العلوم**، (بيروت، دار الكتب العلمية).
- الداخل؛ عبد العزيز: **بحث ما القول الفصل في المعوذتين؟**، ملتقى أهل التفسير، http://vb.tafsir.net/tafsir27147.
- دار الكتب المصرية: **فهرس الخزانة التيمورية**، (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1367هـ/1948م).
- الداني؛ عثمان بن سعيد، أبو عمرو (ت 444هـ): **البيان في عدّ آي القرآن**، تحقيق: غانم قدوري الحمد، (الكويت، مركز المخطوطات والتراث، ط1، 1414هـ/1994م).
- الداني (ت 444هـ): **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: أوتو برتزل، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1404هـ/1984م).
- الداني (ت 444هـ): **جامع البيان في القراءات السبع**، (الإمارات، جامعة الشارقة، ط1، 1428 هـ/2007 م).
- الداني (ت 444هـ): **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: د. عزة حسن، (دمشق، دار الفكر، ط2، 1407هـ).
- الداني (ت 444هـ): **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، (القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية).
- الداني (ت 444هـ): **المكتفى في الوقف والابتدا**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (عمان، دار عمار، ط1، 1422هـ/2001م).
- ابن أبي داود: عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، أبو بكر (ت 316هـ): **كتاب المصاحف**، تحقيق: محمد بن عبده، (القاهرة، الفاروق الحديثة، ط1، 1423هـ/2002م).

- ابن دريد؛ محمد بن الحسن، أبو بكر (ت 321هـ): **جمهرة اللغة**، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، (بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1987م).
- ابن دقيق العيد؛ تقي الدين، محمد بن علي بن وهب، أبو الفتح (ت 702هـ): **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، (بيروت، دار الكتب العلمية).
- ابن الدماميني؛ بدر الدين، محمد بن أبي بكر بن عمر (ت 827هـ): **العيون الغامزة على خبايا الرامزة**، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1415هـ/1994م).
- الدمياطي؛ شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عبد الغني (ت 1117هـ): **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ/1998م).
- الدهيشي؛ عمر بن عبد العزيز بن عبد المحسن: **أسماء القرآن وأوصافه في القرآن الكريم**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط1، 1430هـ).
- الدوسري؛ د. منيرة محمد ناصر: **أسماء سور القرآن وفضائلها**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط1، 1426هـ).
- الذهبي؛ شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله (ت 748هـ): **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ).
- الذهبي (ت 748هـ): **العبر في خبر من غبر**، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، (الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984هـ).
- الذهبي (ت 748هـ): **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، تحقيق: بشار عواد معروف وغيره، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1404هـ).
- الذهبي؛ د. محمد حسين (ت 1397هـ): **التفسير والمفسرون**، (القاهرة، مكتبة وهبة).
- الرازي؛ فخر الدين، محمد بن عمر التيمي، أبو عبد الله (ت 606هـ): **التفسير الكبير** أو **مفاتيح الغيب**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م).
- الرازي (ت 606هـ): **المحصول في علم الأصول**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1400هـ).
- الراغب الأصفهاني؛ الحسين بن محمد، أبو القاسم (ت 502هـ): **تفسير الراغب الأصفهاني**، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني، (كلية الآداب – جامعة طنطا، ط1، 1420هـ/1999م).

- الراغب الأصفهاني (ت 502هـ): **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (لبنان، دار المعرفة).
- الرماني؛ علي بن عيسى، أبو الحسن (ت 384هـ): **النكت في إعجاز القرآن** (ضمن كتاب **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن**)، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، و د. محمد زغلول سلام، (مصر، دار المعارف، ط3).
- الرومي؛ أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان: **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**، (الرياض، مكتبة التوبة، ط4، 1419هـ).
- الرومي: **دراسات في علوم القرآن**، (الرياض، ط14، 1426هـ/2005م).
- الزبيدي؛ محمد بن الحسن الأندلسي، أبو بكر (ت 379هـ): **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة، دار المعارف، ط2).
- الزركشي؛ محمد بن بهادر بن عبد الله، أبو عبد الله (ت 794هـ): **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: د. محمد محمد تامر، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م).
- الزركشي (ت 794هـ): **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت، دار المعرفة، 1391هـ).
- الزركلي؛ خير الدين (ت 1396هـ): **الأعلام – قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، (بيروت، دار العلم للملايين، ط15، شهر 2002/5م).
- الزرقاني؛ محمد عبد العظيم (ت 1367هـ): **مناهل العرفان في علوم القرآن**، (لبنان، دار الفكر، طذ، 1416هـ/1996م).
- زروق؛ أحمد بن أحمد البرنسي المغربي (ت 899هـ): **قواعد التصوف على وجه يجمع بين الشريعة والحقيقة ويصل الأصول والفقه بالطريقة**، تخقيق: محمود بيروتي، (دمشق، دار البروتي، ط1، 1424هـ/2004م).
- الزمخشري؛ محمود بن عمر الخوارزمي، أبو القاسم (ت 538هـ): **أساس البلاغة**، (دار الفكر، 1399هـ/1979م).
- الزمخشري (ت 538هـ): **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي).
- أبو زيد: بكر بن عبد الله: **ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده**، (الرياض، دار العاصمة، ط2، 1423هـ).

- السبت؛ خالد بن عثمان: **قواعد التفسير – جمعًا ودراسة**، (دار ابن عفان).
- السبكي؛ تاج الدين، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، أبو نصر (ت 771هـ): **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي و د. عبد الفتاح محمد الحلو، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ).
- السبكي؛ تقي الدين، علي بن عبد الكافي، أبو الحسن (ت 756هـ): **الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي**، تحقيق: جماعة من العلماء، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ).
- السخاوي؛ علم الدين، علي بن محمد الهمداني المصري، أبو الحسن (ت 643هـ): **جمال القراء وكمال الإقراء**، تحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، (بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1419هـ/1999م).
- السخاوي؛ شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن، أبو الخير (ت 902هـ): **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1412هـ/1992م).
- السخاوي (ت 902هـ): **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ).
- السرخسي؛ محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر (ت 490هـ): **أصول السرخسي**، (بيروت، دار المعرفة).
- ابن سعد؛ محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، أبو عبد الله (ت 230هـ): **الطبقات الكبرى**، (بيروت، دار صادر).
- السكاكي؛ يوسف بن أبي بكر محمد، أبو يعقوب (ت 626هـ): **مفتاح العلوم**، (دون معلومات نشر).
- ابن سلامة؛ هبة الله بن سلامة بن نصر المقري، أبو القاسم (ت 410هـ): **الناسخ والمنسوخ**، تحقيق: زهير الشاويش ومحمد كنعان، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط1، 1404هـ).
- السمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف، أبو العباس (ت 756هـ): **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، (دمشق، دار القلم).
- السمين الحلبي (ت 756هـ): **العقد النضيد في شرح القصيد – شرح القصيدة الشاطبية في القراءات السبع**، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد، (جدة، دار نور المكتبات، ط1، 1422هـ/2001م).

- ابن سيده؛ علي بن إسماعيل، أبو الحسن (ت 458هـ): **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م).
- ابن سينا؛ الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي (ت 428هـ): **الإشارات والتنبيهات**، تحقيق: سليمان دنيا، (القاهرة، دار المعارف، ط3،1983م).
- ابن سينا (ت 428هـ): **القانون في الطب**، تحقيق: محمد أمين الضناوي، (دون معلومات نشر).
- ابن سينا (ت 428هـ): **المنطق**، (دون معلومات نشر).
- السيوطي؛ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، أبو الفضل (ت 911هـ): **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: سعيد المندوب، (لبنان، دار الفكر، ط1، 1416هـ/1996م).
- السيوطي (ت 911هـ): **إتمام الدراية لقراء النقاية**، تحقيق: الشيخ إبراهيم العجوز، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/1985م).
- السيوطي (ت 911هـ): **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: صلاح محمد عويضة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ/1996م).
- السيوطي (ت 911هـ): **الشماريخ في علم التاريخ**، تحقيق: محمد بن إبراهيم الشيباني، (الكويت، الدار السلفية، 1399هـ).
- السيوطي (ت 911هـ): **طبقات الحفاظ**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ).
- السيوطي (ت 911هـ): **لب اللباب في تحرير الأنساب**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز وأشرف أحمد عبد العزيز، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1991م).
- السيوطي (ت 911هـ): **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1998م).
- السيوطي (ت 911هـ): **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ/1988م).
- السيوطي (ت 911هـ): **معجم مقاليد العلوم**، تحقيق: أ.د محمد إبراهيم عبادة، (القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 1424هـ/2004م).
- الشاطبي؛ إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، أبو إسحاق (ت 790هـ): **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: عبد الله دراز، (بيروت، دار المعرفة).
- شاكر؛ محمود بن شاكر الحرستاني، أبو أسامة: **التاريخ الإسلامي**، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط4، 1421هـ/200م).

- أبو شامة؛ عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، أبو القاسم (ت 665هـ): **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، (مصر، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي).
- الشعراني؛ عبد الوهاب بن أحمد بن علي، أبو المواهب (ت 973هـ): **الطبقات الكبرى** المسماة **بلواقح الأنوار في طبقات الأخيار**، تحقيق: خليل المنصور، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1997م).
- الشنقيطي؛ محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني (ت 1393هـ): **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، 1415هـ/1995م).
- الشهرزوري؛ شمس الدين، محمد بن محمود (ت بعد 687هـ): **نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة**، تحقيق: خورشيد أحمد، (حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1396هـ/1976م).
- الشهرستاني؛ محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح (ت 548هـ): **الملل والنحل**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (بيروت، دار المعرفة، 1404هـ).
- الشوكاني؛ محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ): **إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات**، تحقيق: جماعة من العلماء، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ/1984م).
- الشوكاني (ت 1250هـ): **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**، تحقيق: محمد سعيد البدري، (بيروت، دار الفكر، ط1، 1412هـ/1992م).
- الشوكاني (ت 1250هـ): **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، (بيروت، دار المعرفة).
- ابن أبي شيبة؛ عبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر (ت 235هـ): **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ).
- ابن أبي شيبة (ت 235هـ): **المصنف**، تحقيق: محمد عوامة، (جدة، شركة دار القبلة، ط1، 1427هـ/2006م).
- الشيرازي؛ إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق (ت 476هـ): **اللمع في أصول الفقه**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/1985م).

- الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1420هـ/ 2000م).
- الصفوري؛ عبد الرحمن بن عبد السلام بن عبد الرحمن (ت 894هـ): **نزهة المجالس ومنتخب النفائس**، تحقيق: عبد الرحيم مارديني، (دار المحبة، بيروت، 2001–2002م).
- الصنعاني؛ عبد الرزاق بن همام، أبو بكر (ت 211هـ): **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ).
- الضباع؛ علي محمد (ت 1380هـ): **الإضاءة في بيان أصول القراءة**، (القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 1420هـ/1999م).
- ابن الضريس: محمد بن أيوب بن يحيى، أبو عبد الله (ت 294هـ): **فضائل القرآن**، (دون معلومات نشر).
- طاش كبرى زاده؛ أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير (ت 968هـ): **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/1985م).
- ابن أبي طالب؛ مكي بن حموش بن محمد القيسي، أبو محمد (ت 437هـ): **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (دار نهضة مصر للطباعة والنشر).
- الطباخ؛ محمد راغب الحلبي (1370هـ): **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، تحقيق: محمد كمال، (حلب، دار القلم العربي، ط2، 1408هـ/1988م).
- الطبراني؛ سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم (ت 360هـ): **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (الموصل، مكتبة الزهراء، ط2، 1404هـ/1983م).
- الطبري؛ محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر (ت 310هـ): **جامع البيان عن تأويل القرآن** المعروف **بتفسير الطبري**، (بيروت، دار الفكر، 1405هـ).
- الطحاوي؛ أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر (ت 321هـ): **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1408هـ/1987م).
- الطيار؛ د. مساعد بن سليمان بن ناصر: **شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط1، 1431هـ).
- الطيار: **شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط2، 1428هـ).
- الطيار: **فصول في أصول التفسير**، (الدمام، دار ابن الجوزي، ط3، 1420هـ/1999م).

- الطيار: **المحرر في علوم القرآن**، (جدة، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، ط2، 1429هـ/2008م).
- ابن عاشور؛ محمد الطاهر (ت 1284هـ): **تفسير التحرير والتنوير**، (تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، 1997م).
- ابن عباد؛ الصاحب، إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني، أبو القاسم (ت 385هـ): **المحيط في اللغة**، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، (بيروت، عالم الكتب، ط1، 1414هـ/1994م).
- عباس؛ د. فضل حسن (ت 1432هـ): **إتقان البرهان في علوم القرآن**، (عمان، دار النفائس، ط2، 1430هـ/2010م).
- عباس؛ د. فضل حسن (ت 1432هـ) و د. سناء فضل حسن: **إعجاز القرآن الكريم**، (عمان، دار النفائس، ط7، 1429هـ/2009م).
- ابن عبد البر؛ يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، أبو عمر (ت 463هـ): **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م).
- ابن عبد البر (ت 463هـ): **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1412هـ).
- ابن عبد البر (ت 463هـ): **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، (المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ).
- عبد التواب؛ د. رمضان: **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1406هـ/1985م).
- عبد العزيز البخاري؛ علاء الدين، ابن أحمد بن محمد (ت 730هـ): **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م).
- ابن عبد الوهاب؛ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (ت 1206هـ): **ثلاثة الأصول**، تحقيق: ناصر بن عبد الله الطريم وغيره، (الرياض، مطابع الرياض، ط1).

- ابن عبد الوهاب (ت 1206هـ): **الفتاوى**، تحقيق: صالح بن عبد الرحمن الأطرم ومحمد بن عبد الرزاق الدويش، (الرياض، مطابع الرياض، ط1).
- أبو عبيد؛ القاسم بن سلام البغدادي (ت 224هـ): **فضائل القرآن**، (دون معلومات نشر).
- أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى التيمي (ت 209هـ)، **مجاز القرآن**، تحقيق: د. محمد فواد سزگين، (القاهرة، مكتبة الخانجى).
- العثيمين؛ محمد بن صالح بن محمد الوهيبي التميمي، أبو عبد الله (ت 1421هـ): **شرح العقيدة الواسطية**، تحقيق: سعد فواز الصميل، (الرياض، دار ابن الجوزي، ط5، 1419هـ).
- العثيمين (ت 1421هـ): **القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**، (المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط3، 1421هـ/2001م).
- العجم؛ د. رفيق: **موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي**، (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1999م).
- ابن أبي العز؛ صدر الدين، محمد بن علاء الدين علي بن محمد الحنفي (ت 792هـ): **شرح العقيدة الطحاوية**، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط4، 1391هـ).
- العسكري؛ الحسن بن عبد الله بن سهل، أبو هلال (ت 395هـ): **جمهرة الأمثال**، (بيروت، دار الفكر، 1408هـ/1988م).
- العسكري (ت 395هـ): **الصناعتين: الكتابة والشعر**، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت، المكتبة العصرية، 1406هـ/1986م).
- ابن عطية؛ عبد الحق بن غالب الأندلسي، أبو محمد (ت 546هـ): **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ/1993م).
- العك؛ خالد عبد الرحمن: **أصول التفسير وقواعده**، (بيروت، دار النفائس، ط2، 1406هـ/1986م).
- علي القاري؛ ملا، نور الدين، ابن سلطان محمد الهروي، أبو الحسن (ت 1014هـ): **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: جمال عيتاني، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/2001م).
- علي القاري (ت 1014هـ): **المنح الفكرية في شرح المنظومة الجزرية**، تحقيق: أسامة عطايا، (دمشق، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط2، 1433هـ/2012م).

- ابن العماد؛ عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت 1089هـ): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرناؤوط (دمشق، دار ابن كثير، ط1، 1406هـ).
- عياض؛ القاضي، ابن موسى بن عياض، أبو الفضل (ت 544هـ): **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، (دون معلومات نشر).
- العيني؛ بدر الدين، محمود بن أحمد (ت 855هـ): **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي).
- الغزالي؛ محمد بن محمد الطوسي، أبو حامد (ت 505هـ): **إحياء علوم الدين**، (بيروت، دار االمعرفة).
- الغزالي (ت 505هـ): **تهافت الفلاسفة**، تحقيق: د. سليمان دنيا، (القاهرة، دار المعارف، ط8).
- الغزالي (ت 505هـ): **جواهر القرآن**، تحقيق: محمد رشيد القباني، (لبنان، دار إحياء العلوم، ط1، 1405هـ/1985م).
- الغزالي (ت 505هـ): **سر العالمين وكشف ما في الدارين**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2003م).
- الغزالي (ت 505هـ): **فضائح الباطنية**، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، (الكويت، مؤسسة دار الكتب الثقافية).
- الغزالي (ت 505هـ): **المستصفى في علم الأصول**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ).
- ابن فارس؛ أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين (ت 395هـ): **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: أحمد حسن بسج، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1997م).
- ابن فارس (ت 395هـ): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت، دار الجيل، ط2، 1420هـ/ 1999م).
- الفاكهي؛ عبد الله بن أحمد (ت 972هـ): **شرح كتاب الحدود في النحو**، تحقيق: د. المتولي رمضان احمد الدميري، (القاهرة، مكتبة وهبة، ط2، 141هـ/1993م).

- الفراء؛ يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكريا (ت 207هـ): **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد على نجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، (مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة).
- الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد (ت 175هـ): **كتاب العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال).
- ابن الفرس؛ عبد المنعم بن عبد الرحيم الأندلسي، أبو محمد (ت 597هـ): **أحكام القرآن**، تحقيق: صلاح الدين بو عفيف، (بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ/2006م).
- الفريح؛ د. حامد بن يعقوب: **بحث جهود الأئمة في أصول تفسير القرآن الكريم**، (مركز تفسير للدراسات القرآنية، http://tafsir.net/conference/wp-content/uploads/2011/05/Ilm_Ossoul.pdf).
- فريد؛ محمد فريد بن أحمد، المحامي (ت 1338هـ): **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: د. إحسان حقي، (بيروت، دار النفائس، ط1، 1401هـ/1981م).
- الفيروزآبادى؛ مجد الدين، محمد بن يعقوب، أبو طاهر (ت 817هـ)، **القاموس المحيط**، (بيروت، مؤسسة الرسالة).
- ابن القاصح؛ علي بن عثمان بن محمد، أبو البقاء (ت 801هـ): **شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد**، تحقيق: عبد الفتاح القاضي (مصر، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1368هـ/1949م).
- القرطبي؛ محمد بن أحمد الأنصاري، أبو عبد الله (ت 671هـ): **الجامع لأحكام القرآن** المعروف **بتفسير القرطبي**، (القاهرة، دار الشعب).
- القطان؛ مناع بن خليل (ت 1420هـ): **مباحث في علوم القرآن**، (الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 1421هـ/2000م).
- القلقشندي؛ أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت 821هـ): **صبح الأعشى في كتابة الإنشا**، تحقيق: عبد القادر زكار، (دمشق، وزارة الثقافة، 1981م).
- القنوجي؛ صديق بن حسن (ت 1307هـ): **أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم**، تحقيق: عبد الجبار زكار، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1978هـ).

- القونوي؛ محمد بن إسحاق بن محمد الرومي (ت 673هـ): **مخطوط اللمعة النورانية في حل مشكلات الشجرة النعمانية المخصوصة بالدولة العثمانية**، (الرياض، مكتبة الملك سعود، رقم 1143).
- القيصري؛ داود بن محمود بن محمد (ت 751هـ): **مطلع خصوص الكلم في معاني فصوص الحكم** المعروف **بشرح فصوص الحكم**، تحقيق: جلال الدين آشتياني (طهران، شركت انتشارات علمى وفرهنگى، ط1، 1375هـ).
- ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبو عبد الله (ت 751هـ): **التبيان في أقسام القرآن**، (دار الفكر).
- ابن قيم الجوزية (ت 751هـ): **الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1395هـ/1975م).
- ابن قيم الجوزية (ت 751هـ): **زاد المعاد في هدي خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط14، 1407هـ/1986م).
- ابن قيم الجوزية (ت 751هـ): **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله (الرياض، دار العاصمة، ط3، 1418هـ/1998).
- ابن قيم الجوزية (ت 751هـ): **الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان**، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، (مصر، مطبعة السعادة، ط1، 1327هـ)[1].
- ابن قيم الجوزية (ت 751هـ): **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، تحقيق: محمد حامد الفقي، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1393هـ/1973م).
- الكاشاني؛ عبد الرزاق (ت 730هـ تقريبًا): **معجم اصطلاحات الصوفية**، تحقيق: د. عبد العال شاهين، (القاهرة، دار المنار، ط1، 1413هـ/1992م).
- الكافيجي؛ محمد بن سليمان بن سعد، محيي الدين، أبو عبد الله (ت 879هـ): **المختصر في علم التاريخ**، تحقيق: د. محمد كمال الدين عز الدين، (بيروت، عالم الكتب، ط1، 1410هـ/1990م).
- الكتبي؛ محمد بن شاكر بن أحمد (ت 764هـ): **فوات الوفيات**، تحقيق: علي محمد بن يعوض الله وعادل أحمد عبد الموجود، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م).

(1) في نسبة هذا الكتاب لابن قيم الجوزية نظر. انظر: أبا زيد: بكر بن عبد الله: **ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده**، (الرياض، دار العاصمة، ط2، 1423هـ)، ص 291.

- ابن كثير؛ إسماعيل بن عمر القرشي، أبو الفداء (ت 774هـ): **البداية والنهاية**، (بيروت، مكتبة المعارف).
- ابن كثير (ت 774هـ): **تفسير القرآن العظيم** المعروف **بتفسير ابن كثير**، (بيروت، دار الفكر، 1401هـ).
- ابن كثير (ت 774هـ): **فضائل القرآن**، (بيروت، دار المعرفة، ط2، 1407هـ/1987م).
- كحالة؛ عمر بن رضا الدمشقي (ت 1408هـ): **معجم المؤلفين – تراجم مصنفي الكتب العربية**، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1414هـ/1993م).
- الكرمي؛ مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد (ت 1033هـ): **دليل الطالبين لكلام النحويين**، (الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1430هأ–2009م).
- الكفوي؛ أيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء (ت 1094هـ): **الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1419هـ/1998م).
- ابن اللحام؛ علي بن محمد بن علي البعلي، أبو الحسن (ت 803هـ): **المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: د. محمد مظهربقا، (مكة المكرمة، جامعة الملك عبد العزيز).
- مؤسسة آل البيت: **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط – علوم القرآن – مخطوطات التفسير**، (عمان، مؤسسة آل البيت، سنة 1987م).
- ابن ماجه؛ محمد بن يزيد القزويني، أبو عبد الله (ت 275هـ): **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار الفكر).
- المباركفوري؛ محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، أبو العلا (ت 1353هـ): **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، (بيروت، دار الكتب العلمية).
- المجيدي؛ عبد السلام مقبل: **بحث مراجعات في الجمع العثماني للقرآن المجيد**، (ملتقى أهل التفسير، http://vb.tafsir.net/attachments/attachments/tafsir327d1148582305)، وهو منشور في مجلة كلية دار العلوم، القاهرة، عدد 34 عام 2005م.
- المحبي؛ محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد (ت 1111هـ): **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، (بيروت، دار صادر).

- ابن محمد بن عبد الوهاب؛ سليمان بن عبد الله (ت 1233هـ): **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**، (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة).
- المرادي؛ محمد خليل بن علي بن محمد، أبو الفضل (ت 1206هـ): **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، (دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم، ط3، 1408هـ/1988م).
- المرداوي؛ علاء الدين، علي بن سليمان الحنبلي، أبو الحسن (ت 885هـ): **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين وغيره، (الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1421هـ/2000م).
- مركز الدراسات القرآنية: **فهرس مخطوطات التفسير وعلوم القرآن في مكتبات المدينة المنورة**، (المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، 1434هـ).
- مسلم؛ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسين (ت 261هـ): **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي).
- ابن معصوم؛ علي بن أحمد بن محمد الحسني الحسيني (ت 1119هـ): **أنوار الربيع في أنواع البديع**، تحقيق: شاكر هادي شاكر، (كربلاء، مكتبة العرفان، ط1، 1388هـ/1968م).
- ابن معصوم (ت 1119هـ): **سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر**، (دون معلومات نشر).
- المقريزي؛ تقي الدين، أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني، أبو العباس (ت 845هـ): **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ).
- المناوي؛ محمد عبد الرؤوف بن علي (ت 1031هـ): **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، (بيروت، دار الفكر، ط1، 1410هـ).
- المنذري؛ زكي الدين، عبد العظيم بن عبد القوي الدمشقي، أبو محمد (ت 656هـ): مخت**صر صحيح مسلم**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط6، 1407هـ/1987م).
- ابن منظور؛ محمد بن مكرم الأفريقي المصري (ت 711هـ): **لسان العرب**، (بيروت، ط1، دار صادر).
- المواهبي؛ عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر الحنبلي (ت 1071هـ): **العين والأثر في عقائد أهل الأثر**، تحقيق: عصام رواس قلعجي، (لبنان، دار المأمون للتراث، ط1، 1407هـ/1987م).

- الناصري؛ أحمد بن خالد بن حماد السلاوي، أبو العباس (ت 1315هـ): **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، (الدار البيضاء، دار الكتاب، 1418هـ/1997م).
- ابن النجار؛ تقي الدين، محمد بن أحمد بن عبد العزيز، أبو البقاء (ت 972هـ): **شرح الكوكب المنير** المسمى **بمختصر التحرير** أو **المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه**، تحقيق: د. محمد الزحيلي و د. نزيه حماد، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية، ط2، 1413هـ).
- النحاس؛ أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي، أبو جعفر (ت 339هـ): **الناسخ والمنسوخ**، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، (الكويت، مكتبة الفلاح، ط1، 1408هـ).
- ابن النديم؛ محمد بن إسحاق بن محمد، أبو الفرج (ت 438هـ): **الفهرست**، (بيروت، دار المعرفة، 1398هـ/1978م).
- النسائي؛ أحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن (ت 303هـ): **السنن الكبرى**، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1991م).
- ابن النفيس؛ علاء الدين، علي بن أبي الحزم القرشي، أبو الحسن (ت 687هـ): **كتاب شرح تشريح القانون**، تحقيق: د. سلمان قطاية و د. بول غليونجي، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع الهيئة المصرية للكتاب، 1407هـ/1988م).
- النووي؛ محيي الدين، يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا (ت 676هـ): **تهذيب الأسماء واللغات**، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، (بيروت، دار الفكر، ط1، 1996م).
- النووي (ت 676هـ): **شرح النووي على صحيح مسلم**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ).
- النويري؛ شهاب الدين، أحمد بن عبد الوهاب القرشي (ت 733هـ): **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2004م).
- النويري؛ محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم (ت 857هـ): **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: د. مجدي محمد سرور باسلوم، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2003م).
- نويهض؛ عادل: **معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، (مؤسسة نويهض الثقافية، ط3، 1409هـ/1988م).

- الهاشمي؛ السيد أحمد: **جوهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، (الإسكندرية، دار ابن خلدون).
- هراس؛ محمد بن خليل حسن (ت 1395هـ): **دعوة التوحيد**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1406هـ/1986م).
- الهروي؛ عبد الله بن محمد الأنصاري، أبو إسماعيل (ت 481هـ): **منازل السائرين**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1408هـ/1988م).
- الهيثمي؛ علي بن أبي بكر بن سليمان (ت 807هـ): **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، (القاهرة، دار الريان للتراث، 1407هـ).
- ابن الوزير؛ محمد بن نصر المرتضى اليماني (ت 840هـ): **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1987م).
- ابن أبي الوفاء؛ محيي الدين، عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي الحنفي، أبو محمد (ت 775هـ): **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، (كراتشي، مير محمد كتب خانه).
- ياغي؛ د. إسماعيل أحمد: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، (الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 1416هـ/1996م).
- أبو يعلى؛ أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت 307هـ)، **مسند أبي يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، (دمشق، دار المأمون للتراث، ط1، 1404هـ/1984م).

meaning of the Qur'an, the related sciences, the reasons of differences in exegesis as well as the ways of consideration, what is related to abrogation in the Qur'an and the wisdom behind it, modes of recitation the Mutawatir(1) among them and non Mutawatir, eloquence and fluency in Qur'an and inimitable nature of the Holy Qur'an.

In the conclusion, the author emphasizes the methods of the monotheism, the advice with the Holy Qur'an.

(1) A Mutawwatir transmission is one which is passed on by so many narrators directly from source, that it is inconceivable that they could have come to be agreed upon a falsehood with regards the information they collected from the primary source, therefore, the veracity of what is being narrated by them is unquestionable. See: As-Suyuti: **Tadrib Ar-Rawi**, 2/176.

PRINCIPLES OF QUR'ANIC EXEGESIS
By
Lutfullah bin Muhammad Al-Ardarumi
"Study and Verification"
Prepared by
Muntaser Najib Sudqi Abu Hasan
Supervised by
Dr. Muhsin Samih Al-Khalidi

ABSTRACT

This thesis was divided into two parts:

Part One: includes talking about the author's era in the twelfth century Hijri, with highlighting the positive aspects of that age, as well as the author's biography thoroughly.

Followed by demonstrating the subject of the book, the methodology used by the author and his sources, in addition exhibiting the value and importance of this work, and mentioning some criticism to some of its points.

Proving the authenticity of the manuscript to the author, shedding light upon the title, then describing the manuscript and its copies.

Part two: in which a demonstration and validation of the whole original text (Introduction, chapters and conclusion) with checking the differences in other manuscripts and commenting upon the necessary points.

As for the introduction, it contains the reference to the importance of taking care of the Holy Qur'an, stating the reasons of this work, as well as its description, in addition to the author's methodology.

Whereas the chapters point at the revelation, writing and compilation of the Holy Qur'an, with the indication to the Makki and Madani, the

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

PRINCIPLES OF QUR'ANIC EXEGESIS

By

Lutfullah bin Muhammad Al-Ardarumi

"Study and Verification"

Prepared by

Muntaser Najib Sudqi Abu Hasan

Supervised by

Dr. Muhsin Samih Al-Khalidi

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Fundamentals of Islamic Law (Usol Al-Din), Faculty of Graduate Studies, An–Najah National University, Nablus, Palestine.

2014